

FATF



إرشادات مجموعة العمل المالي

البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أكتوبر 2015



مجموعة العمل المالي هي عبارة عن هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل. يُعتمد بتوصيات مجموعة العمل المالي باعتبارها المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. لمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل المالي، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.fatf-gafi.org. إن هذه الوثيقة و/أو أي خريطة مدرجة فيها لا تخل بوضع أي دولة أو سيادتها أو بترسيم الحدود الدولية أو باسم أي دولة أو مدينة أو منطقة.

تنبيه:

تمت ترجمة مستند: "إرشادات حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف) إلى اللغة العربية بإذن رسمي من قبل سكرتارية مجموعة العمل المالي (الفاتف). النسخة الإنجليزية الرسمية للملف متاحة عبر الموقع الإلكتروني: www.fatf-gafi.org.

The FATF Report [AML/CFT RELATED DATA AND STATISTICS] has been translated into [Arabic] under the responsibility of [MENAFATF], with the authorisation of the FATF Secretariat. The official English version of the report is available at www.fatf-gafi.org.

نقلًا عن المرجع:

مجموعة العمل المالي (2015)، إرشادات حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي، باريس www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/aml-cft-related-data-statistics.htm

© 2015 مجموعة العمل المالي (FATF) // منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD). جميع الحقوق محفوظة. يحظر نسخ أو ترجمة هذه الوثيقة بدون موافقة خطية مسبقة. وتقدم طلبات الحصول على الموافقة بالنسبة لكل هذه الوثيقة المنشورة أو لجزء منها إلى سكرتارية مجموعة العمل المالي على العنوان التالي: 2 rue Andre Pascal 75775 Paris Cedex 16, France (فاكس: 33 1 44 30 61 37 أو بريد الكتروني: contact@fatf-gafi.org).

صورة الغلاف من تصميم: © Thinkstock

جدول المحتويات

4	الاختصارات
	1. المقدمة 5
8	II. جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحصريها وعرضها
8	أ. التحديات الرئيسية
9	ب. المبادئ التوجيهية العامة
9	البيانات الوطنية
9	البيانات السنوية
10	الاتساق الداخلي للبيانات التي تم جمعها
10	شفافية التعريفات
11	وحدات القياس
11	التبويب
11	الأمر الفنية الأخرى (العملات، أنظمة التقييم، إلخ.)
12	تقديم البيانات والإحصائيات
12	ج. تنظيم وتنسيق جمع البيانات وحفظها
12	المرحلة المحتملة لجمع البيانات وحفظها
16	المؤسسات والوكالات المشاركة المحتملة
17	د. مراجع إضافية للقراءة
18	III. تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
18	أ. فهم أسلوب جمع البيانات والمصطلحات الخاصة به
18	ب. قياس مدى اتساق البيانات المقدمة
18	ج. ربط البيانات الكمية والنوعية
22	د. مراجعة البيانات والإحصائيات بحسب السياق
22	السياق والمسائل الهيكلية والأهمية النسبية
24	الحذر في استخدام عمليات المقارنة عبر البلاد
26	هـ. مراجع إضافية للقراءة
27	IV. أمثلة عن إحصائيات مفيدة
27	أ. البيانات المتعلقة بالسياق
29	ب. أمثلة عن إحصائيات مفيدة بنوع خاص
31	ج. أمثلة محتملة عن إحصائيات متعلقة بكل نتيجة من النتائج المباشرة ¹²
32	النتيجة المباشرة 1
33	النتيجة المباشرة 2
38	النتيجة المباشرة 3
44	النتيجة المباشرة 4
51	النتيجة المباشرة 5
55	النتيجة المباشرة 6
59	النتيجة المباشرة 7
63	النتيجة المباشرة 8
66	النتيجة المباشرة 9
71	النتيجة المباشرة 10
80	النتيجة المباشرة 11
	V. المراجع 83
84	VI. الملحق 1: حالة عملية
88	VII. الملحق 2: مقتطفات من نماذج متاحة لبيانات وإحصائيات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الاختصارات

AML	مكافحة غسل الأموال
BO	المستفيد الحقيقي
CDD	العناية الواجبة تجاه العملاء
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
CTR	تقرير المعاملات بالعملة
DNFBP	الأعمال أو المهن غير المالية المحددة
EFT	تحويل الأموال الإلكتروني
EU	الاتحاد الأوروبي
FATF	مجموعة العمل المالي
FI	المؤسسات المالية
FIU	وحدة المعلومات المالية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IMF	صندوق النقد الدولي
IO	النتيجة المباشرة
LEA	وكالة إنفاذ القانون
ML	غسل الأموال
MLA	المساعدة القانونية المتبادلة
MOU	مذكرة تفاهم
MVTS	خدمة (خدمات) تحويل الأموال أو القيمة
NPO	منظمة غير هادفة للربح
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PEP	الشخص السياسي ممثل المخاطر
POC	متحصلات الجريمة
R.	التوصية
STR	تقرير المعاملات المشبوهة
TF	تمويل الإرهاب
UN	الأمم المتحدة
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNSCR	قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة

1. المقدمة

الخلفية

1. تركز المنهجية التي اعتمدها مجموعة العمل المالي في العام 2013 لأجل تقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المنهجية) على فهم أن إجراء تقييم شامل لأي نظام خاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يستوجب النظر في مكونين تكمليين هما الالتزام الفني من جهة والفعالية من جهة أخرى. في حين أن الالتزام الفني يشير إلى تنفيذ المتطلبات الخاصة بتوصيات مجموعة العمل المالي، إن الفعالية، من جهتها، تُفسّر على نطاق أوسع على أنها مدى تخفيف الأنظمة المالية والاقتصادات من مخاطر وتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح.

2. إقراراً بقيمة البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تنص التوصية 33 من توصيات مجموعة العمل المالي لسنة 2012 على ما يلي: "ينبغي على الدول الاحتفاظ بإحصائيات شاملة بشأن الأمور المتعلقة بفعالية وكفاءة نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها. وينبغي أن يشمل هذا الاحتفاظ بإحصائيات عن تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة والمحالة؛ والتحقيقات وحالات الادعاء وأحكام الإدانة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة؛ وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من طلبات التعاون الدولي التي تم التقدم بها أو تلقيها."

3. نظراً للتحديات التي يطرحها تقييم الفعالية، تحدد المنهجية أيضاً النتائج المباشرة الإحدى عشر التي تشكل محوراً مركزياً لنظام متين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنها تقترح أمثلة عن معلومات قد تكون ذات صلة بتقييم لكل من هذه النتائج. وتشير المنهجية، على وجه الخصوص، إلى أن البيانات والإحصائيات الكمية قد تكون عنصراً تكملياً مفيداً للبيانات النوعية، على أن يتم تحليلها بشكل نقدي وضمن السياق الذي تخلقه ظروف الدولة.

4. يمكن لإحصائيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتسم بجودة عالية أن تحقق منافع هامة عديدة تتعدى مسألة دعم عمليات تقييم الفعالية. على سبيل المثال، تشكل الإحصائيات مدخلات رئيسية لعمليات تقييم المخاطر الوطنية، بما يتيح للسلطات المحلية قياس التهديدات بشكل أكثر دقة وتخصيص الموارد بناء على ذلك، كما ويمكنها أن تحسّن أدوات الإدارة. فضلاً عن ذلك، من شأن الإحصائيات المتسقة والشاملة أن توفر أساساً نوعياً أكثر متانة لمجموعة العمل المالي والهيئات الأخرى للعمل على مراقبة النظام المالي على الصعيد العالمي.

5. في ظل هذا الوضع، كشفت الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي¹ وعمليات التقييم التي قامت بها مجموعة العمل المالي وهيئات التقييم الأخرى أن الإحصائيات الناتجة عن الدول لا تكون شاملة أو موثوقة بما يكفي لإجراء تقييم لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة. حين تكون الإحصائيات متوافرة، قد لا يتم جمعها من قبل الدول بشكل فعال أو تحليلها من قبل المستخدمين بشكل متسق. إضافة إلى ذلك، لا تكون الإحصائيات متسقة دائماً بين الدول وبالتالي لا توفر سوى أساس محدود لمراقبة نتائج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

¹ صندوق النقد الدولي (2011 و 2011).

الغرض والنطاق

6. إن هذه الإرشادات غير ملزمة وتأخذ بعين الاعتبار أن معظم الدول تتبع بروتوكولات معتمدة لأجل جمع وتقديم الإحصائيات التي يتم تكييفها بحسب السياق الخاص بكل منها. فهي بالتالي معدة لتوفير قائمة غير شاملة بخيارات استخدام الإحصائيات كعنصر تكميلي للبيانات النوعية في تقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أساس الفهم أن هذه المعلومات قد تصلح أيضاً لأغراض أخرى. تتمثل الأهداف الرئيسية للإرشادات في:

- تحديد خيارات لجمع الإحصائيات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وحفظها وعرضها.
- تقديم المشورة حول طريقة تحليل الإحصائيات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعطاء أمثلة ملموسة عن إحصائيات قد تكون مفيدة لتقييم فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً إلى المنهجية.

7. في ضوء هذه الأهداف، قد تشكل الإرشادات مورداً تعتمد عليه مجموعة من الجهات المعنية فيما يتم بذله من جهود في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل الدول التي ترغب في تقييم أو إثبات فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها (مثلاً في إطار عملية تقييم متبادل) والهيئات الدولية مثل مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي والمؤسسات المالية الدولية، لعملمهم بالأخص على تحديد المخاطر والاتجاهات والأساليب (مثلاً، مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد العالمي).

8. لا تهدف الإرشادات إلى تقديم تفسير للمتطلبات الواردة في التوصية 33. لذلك، لا ينبغي قراءتها على أنها تستوجب جمع المجموعة الكاملة من الإحصائيات الممكنة المدرجة أو على أنها تحول دون توفير أي إحصائيات بديلة تلي غرضاً موازياً. لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع: ينبغي تحديد كل نموذج لجمع البيانات في ضوء السياق الخاص بالدولة.

عملية وأسلوب إعداد الإرشادات

9. في يونيو 2014، اتفق فريق التقييم والالتزام في مجموعة العمل المالي على الشروط المرجعية لفريق مشروع حول البيانات والإحصائيات لأجل إعداد مسودة الإرشادات. انبثقت مدخلات الإرشادات عن ثلاث قنوات رئيسية:

- **مجموعات البيانات الخاصة بالنتائج المباشرة:** طُلب من أعضاء فريق المشروع توفير قوائم بالبيانات والإحصائيات الممكنة بالنسبة لكل نتيجة من النتائج المباشرة. كما استدعت النماذج توفير أمثلة عملية حول كيفية جمع البيانات والإحصائيات الكمية وحصصها وتفسيرها وتحليلها ضمن إطار كل نتيجة مباشرة ووفقاً لكل مسألة جوهرية.
- **الاستبيان عبر الإنترنت:** طُلب من الخبراء المعنيين في عمليات التقييم المتبادل الأولى ضمن إطار الجولة الرابعة لمجموعة العمل المالي المشاركة في استبيان عبر الإنترنت. وانطوى الغرض من الاستبيان على ثلاثة محاور: (1) اكتساب فهم أفضل للفائدة من مختلف البيانات الكمية المشار إليها أو المشمولة في المنهجية لأجل تقييم الفعالية وفقاً للنتائج المباشرة الإحدى عشر؛ و(2) قياس ما هي البيانات التي شعر المجيبون أنها كانت أساسية لفهم مخاطر الدولة الخاضعة للتقييم وسياقها؛ و(3) إيجاد مؤشر على السمات التي ينبغي على أغلبية أنواع البيانات أن تكون متسقة معها.

■ **مراجعة تقارير التقييم المتبادل:** تولت سكرتارية مجموعة العمل المالي مراجعة التقييمات المتبادلة الأولية التي تم

إجرائها بموجب المنهجية لتحديد البيانات والإحصائيات المذكورة لكل نتيجة مباشرة.

10. كما تعتمد الإرشادات على المراجع الموجودة حول البيانات والإحصائيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى النماذج المتاحة من هيئات دولية أخرى يتم ذكرها حيث يكون مناسباً لأجل تقادي أي تكرار.

الهيكلية

11. تم تنظيم هذه الإرشادات على النحو الآتي: **الفصل الثاني** يطرح اعتبارات محتملة لجمع وحفظ الإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من ناحية جوهرية وإجرائية على السواء؛ و**الفصل الثالث** يبين المبادئ العامة التي يجوز أن توثق تحليل الإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ أما **الفصل الرابع**، فيعطي أمثلة عن الإحصائيات المفيدة التي قد تنظر الدول في جمعها لأغراض تقييم فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

II. جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحصرها وعرضها

12. يهدف هذا الفصل إلى مساعدة السلطات المحلية التي ترغب في جمع الإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحصرها وعرضها، سواء كان لإجراء عملية تقييم متبادل أو لغرض آخر. يبيّن القسم "أ" التحديات الرئيسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. ويحدّد القسم "ب"، بدوره، المبادئ التوجيهية العامة التي ستساهم في إبراز وضوح وفائدة البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم جمعها وعرضها. أما القسم "ج"، فيصف الممارسات الحيدة لعمليات جمع البيانات الوطنية. وأخيراً، يطرح القسم "د" موارد إضافية للقراءة.

أ. التحديات الرئيسية

13. إن وضع ممارسات جيدة لجمع بيانات وإحصائيات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحصرها وعرضها يستوجب أولاً وجود فهم جيد للتحديات الرئيسية المتعلقة بهذه العمليات. تحدد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خمسة تحديات رئيسية قد تواجهها الدول عند إطلاقها جهوداً آيلة إلى جمع بيانات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:²

■ **تعدد الجهات المعنية.** مثلاً، وحدات المعلومات المالية، وكالات إنفاذ القانون، سلطات الادعاء، الأجهزة القضائية، وكالات الجمارك، الجهات التنظيمية، واضعي السياسات وجهات القطاع الخاص.

■ **عدم توافق البيانات.** قد تؤدي أوجه الاختلاف بين نظم الوكالات إلى الإبلاغ عن بيانات من أنواع مشابهة أو ذات صلة بطرق مختلفة، الأمر الذي يجعل توحيد البيانات على الصعيد الوطني صعباً لا بل مستحيلاً.

■ **المسائل التعريفية.** لا يوجد تعريفات واضحة ومقبولة محلياً (أو دولياً) للمؤشرات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

■ **أوجه الاختلاف في الأنظمة.** إن الطبيعة المعقدة والمجزأة لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وطول عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأوجه الاختلاف فيما بين الوكالات تطرح تحدياً أمام تتبع تقارير معينة من خلال السلسلة التشغيلية لمكافحة غسل الأموال.

■ **محدودية الإرشادات.** ما يزيد من التحدي الذي تشكّله مهمة جمع بيانات دقيقة ومفيدة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو غياب الإجماع الدولي وعدم وجود إرشادات حول تحديد أنواع البيانات التي ينبغي جمعها.

14. بالإضافة إلى ذلك، لا تملك بعض الدول الممارسات أو الإمكانيات للإبلاغ عما أسفرت عنه عمليات الحكومات من مخرجات ونتائج بشكل متسق من خلال البيانات، كما وأن التركيبة الدستورية للدولة (مثلاً، الهيكل الفدرالي) يمكن أن تشكّل أيضاً تحديات.

2 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (2012)، صفحة 12-13.

ب. المبادئ التوجيهية العامة

15. يمكن للمبادئ التوجيهية العامة الآتية المساعدة في زيادة وضوح البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم جمعها وعرضها، وإبراز الفائدة منها.

البيانات الوطنية

16. ينبغي على البيانات أن تعكس عموماً المعلومات الوطنية بدلاً من وضع الوكالات أو المناطق الفردية، رغم أن البيانات الإقليمية قد تكون أيضاً مفيدة في بعض السياقات. لأجل جمع البيانات على الصعيد الوطني، من المهم استعمال تعريفات متسقة، باستخدام الفترات الزمنية ذاتها وتقادي الإزواجية في العدّ. كما يسمح استخدام البيانات المشابهة للدول بمراقبة تطوّر الإحصائيات مع مرور الوقت (السلاسل السنوية) وبحسب المكان (على الصعيد الوطني).

البيانات السنوية

17. ينبغي إحصاء البيانات عموماً بحسب السلاسل السنوية وتجزئتها بحسب سلاسل زمنية مؤلفة من ثلاث سنوات على الأقل، ويُفضّل أن تكون مؤلفة من خمس سنوات. من الضروري أيضاً أن تشير البيانات إلى فترات زمنية حديثة وأن يتم إصدارها في أقرب وقت ممكن. في الحالات التي لا يمكن الحصول فيها على بيانات معينة إلا في فترة زمنية مختلفة (مثلاً، "عدد حالات تسليم المجرمين في قضايا غسل الأموال منذ عام 2011")، ينبغي شرح أسباب هذه المحدودية لتقادي وقوع أي أخطاء ممكنة في الفهم.

18. فضلاً عن ذلك، يجوز للدول أن تضع بروتوكولات أو معايير تضمن الاتساق في عملية الحصر السنوي للبيانات، مع تقادي ما يلي على وجه الخصوص:

- استخدام طرق مختلفة في إحصاء البيانات ذاتها (مثلاً، يمكن إحصاء الدعاوى القضائية الخاصة بالعقوبات في أوقات مختلفة: عندما يتم فرض العقوبة؛ عندما تُباشَر الدعاوى القضائية؛ عندما يتم اكتشاف التعدي؛ عندما تكون العقوبة نهائية ولا يمكن استئنافها).
 - مخرجات العد المزدوج الناتجة عن الوكالة ذاتها (مثلاً، ينبغي عدّ العمليات التي تمتد طيلة سنة، كإجراءات التحقيق أو حالات الادعاء، مرة واحدة فقط وليس كل سنة تكون جارية خلالها).³
 - مخرجات العد المزدوج التي تم تبادلها وتشمل أكثر من وكالة (مثلاً، لا ينبغي عدّ عملية تحقيق واحدة في قضية غسل أموال أو تمويل إرهاب تشترك فيها وكالات إنفاذ قانون مختلفة أكثر من مرة واحدة في أي سنة معينة).
 - احتساب إجمالي البيانات المجمعة خلال نصف سنة. لا ينبغي احتساب إجمالي البيانات النصف سنوية تلقائياً بحيث تشمل البيانات السنوية بدون فهم النمط الشهري لهذه البيانات (مثلاً، لا يوجد نمط شهري لبعض البيانات أو حدوث مغايرت هامة خلال السنة).
19. ينبغي على أماكن الاختصاص أخذ حالات عدم التوافق هذه وغيرها من الحالات الممكنة بعين الاعتبار عند وضع آليات وبروتوكولات ومعايير لضمان استغلال الفترات الزمنية بشكل صحيح وينبغي عليها السماح للمستخدمين بفهم طريقة جمع البيانات السنوية وإحصائها.

³ في الوقت ذاته، قد تقرر الدول جمع المعلومات عن معدل فترة عمليات التحقيق أو الادعاء هذه على حدة لأجل إبراز نطاق القضايا أو درجة تعقيدها.

الاتساق الداخلي للبيانات التي تم جمعها

20. قد يشكل التنسيق بين الأساليب التي تعتمد عليها الوكالات في حصر البيانات تحدياً. ولكن في الوقت ذاته، ينبغي على الدول إيجاد طريقة لعرض البيانات الواردة من وكالات مختلفة بشكل متنسق حتى عندما تختلف إجراءات الوكالات أو الأساليب التي تتبعها في الإحصاء أو الحصر. قد يكون من المناسب أيضاً أن تراجع السلطات الوطنية طريقة جمع البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحصرها لمعرفة ما هي الفرص المتاحة للتنسيق بين المناهج مع مرور الوقت.

شفافية التعريفات

21. لا يمكن الافتراض أن المطلعين على الإحصائيات سيفهمون دائماً ما يتم الإبلاغ عنه. إن التعريفات الإحصائية تختلف إلى حد كبير بين دولة وأخرى وأحياناً حتى بين وكالة وأخرى ضمن دولة واحدة (مثلاً، ما الذي يُحتسب كتقرير واحد عن عملية مشبوهة). قد يطرح اعتماد تعريفات مشتركة تحدياً بحيث قد يلزم بعض الدول بإجراء تغييرات تشريعية وقد يوقف أيضاً عملية جمع البيانات القائمة. ومع ذلك، إن توفير شفافية أكبر حيال التعريفات وإدراك لأوجه الاختلاف فيها يساعد على تجنب وقوع أخطاء في الفهم.

22. غالباً ما يكون لأماكن الاختصاص تسميات مختلفة للواقعة ذاتها (مثلاً، قد تعتمد الدول تسميات مختلفة لواقعة مصادرة الأموال). وفي حالات أخرى، قد لا تعتمد كل الدول المعنى ذاته لمصطلح فريد واحد (مثلاً، تقرير المعاملات المشبوهة، أنظر المثل أدناه).

23. لأجل تيسير فهم كاف وتقييم للبيانات، من المهم أن توفر أماكن الاختصاص صراحة تعريفات دقيقة لبعض المصطلحات التي قد يكون لها سمات محددة (مثلاً، قد يستوجب مصطلح عمليات التحقيق وحالات الادعاء تقديم توضيحات بحسب النظم القانونية: قد تشير عمليات التحقيق إلى أنشطة البحث التي تجريها أي من وكالات إنفاذ القانون، أو، قد تشير، بصورة بديلة، فقط إلى عملية بحث تحت إشراف قاضٍ أو جهة ادعاء، وفي هذه الحالة، قد يتطلب الاختلاف في عمليات الادعاء توفير بعض التوضيحات).

الخانة رقم 1. مثل عن تفسيرات محلية مختلفة لتقارير المعاملات المشبوهة وتأثيراتها الممكنة على الإحصائيات.

- في بعض أماكن الاختصاص، قد يشمل تقرير واحد عن معاملات مشبوهة عدة معاملات أو حتى المئات منها، في حين أن تقريراً واحداً عن معاملات مشبوهة في دول أخرى يكون مرتبطاً بمعاملة واحدة
- قد يكون لبعض أماكن الاختصاص عدد كبير من تقارير المعاملات المشبوهة المزعومة التي لا تستند إلى شهادات حول معاملات تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب (مثلاً، تقارير المعاملات المشبوهة التلقائية أو تقارير المعاملات المشبوهة "الدفاعية" التي تستند إلى مستويات حديثة معينة تم الإبلاغ عنها كتقارير عن عمليات مشبوهة؛ التباس محتمل مع تقارير عن معاملات بالعملة).
- تطلب بعض أماكن الاختصاص من الجهة الخاضعة إجراء مراجعة خطية للمعاملات. المشبوهة قبل أن تصدر هذه الجهة أي تقرير عن معاملات مشبوهة. تساعد هذه العملية في استبعاد الإبلاغ الدفاعي والتخفيف من عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تتلقاها وحدة المعلومات المالية.
- كما تطلب بعض أماكن الاختصاص من الجهة المبلغة أن تقوم بذاتها بجمع معلومات إضافية والحصول على مزيد من التوضيحات من العملاء ومراجعة النتائج بالخاصة بجدارة هذه المعلومات قبل تقديم تقرير عن معاملات مشبوهة، الأمر الذي يمكن أن يخفف

أكثر بعد من عدد هذه التقارير.

■ هناك أيضاً بعض أماكن الاختصاص التي لا تلتزم بتوصيات مجموعة العمل المالي بشكل تام وتقرط في تضيق نطاق الالتزامات بالإبلاغ. قد يكون لهذا المنهج أثر على بيانات يحتويها تقرير عن معاملات مشبوهة وينبغي أخذه بعين الاعتبار عند الضرورة.

وحدات القياس

24. ينبغي على الدول التقيد بمبادئ الشفافية والاتساق للسماح للمستخدمين بفهم ما هي وحدات القياس المستخدمة.

25. في غياب اتفاقية عامة حول اعتماد بروتوكول واحد لقياس البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن لأماكن الاختصاص تيسير الفهم من خلال إبراز وحدة القياس المستخدمة بالنسبة لكل بند من بنود البيانات بشكل واضح (مثلاً، بالنسبة للتحقيقات في عمليات غسل الأموال، هناك عدة وحدات قياس ممكنة؛ عدد التحقيقات التي باشرت بها محكمة / قاض؛ عدد التحقيقات التي باشرت بها أجهزة الشرطة (قبل صدور الأمر القضائي)؛ عدد التحقيقات الناجحة؛ عدد التحقيقات في قضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية؛ عدد الأشخاص الذين تم التحقيق معهم في قضايا غسل الأموال، إلخ).

26. من المهم أن تكون وحدات القياس دقيقة ومحددة بوضوح ومنطبقة بشكل متناسق. وإلا، لن يكون جمع البيانات من مختلف الوكالات ممكناً ولن يكون هناك فهم شامل لتطور البيانات. بالتالي، تكون الدول التي تقوم بجمع البيانات من مختلف المصادر بحاجة إلى تلك المصادر لأجل توفير البيانات من خلال استخدام وحدة القياس ذاتها؛ وينبغي على الدول أيضاً استخدام وحدات القياس ذاتها خلال الفترات الزمنية المختلفة.

27. فضلاً عن ذلك، ينبغي على الدول تقادي إجراء عمليات احتساب تقريبية وتقديرات تقريبية مستمدة من معلومات أخرى (مثلاً، "يمكن الاستخلاص من البيانات المتاحة أن المتحصلات غير المشروعة تشكل حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي"). في كل الأحوال، إذا تمت عملية الاحتساب هذه، ينبغي توخي الحذر في معاملة نتائجها.

التبويب

28. ينبغي على السلطات الوطنية تحديد مستوى التبويب المطلوب لعملية تقييم وافية لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثلاً، يمكن تجزئة البيانات حول الإدانات بجريمة غسل الأموال للتمييز بين جريمة غسل الأموال المستقلة وغسل الأموال الذاتي وغسل الأموال من قبل الغير وجريمة أصلية مرتبطة بغسل الأموال وأيضاً تبويب أنواع الجرائم الأصلية).

29. في سياق عمليات التقييم المتبادل، تعطي المنهجية أمثلة عن الحالات التي قد تحتاج فيها البيانات إلى تجزئة أو تبويب (مثلاً، بحسب نوع الجهة المبلغة، الجريمة الأصلية أو نشاط غسل الأموال أو بحسب بلد المنشأ). إن الأمثلة واردة في قائمة الإحصائيات المحتملة لكل نتيجة مباشرة في الفصل الرابع.

الأمر الفنية الأخرى (العملات، أنظمة التقييم، إلخ).

30. يكون لبعض هيئات التقييم مصطلحات وبروتوكولات رسمية حول طريقة عرض التقارير، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعملات. وفي الأعم الأغلب، قد يكون عرض القيم إما باليورو وإما بالدولار الأمريكي، إلى جانب العملة المحلية، مفيداً في سياق عمليات التقييم الدولية، بشرط أن يكون الأسلوب شفافاً ومتسقاً طيلة العملية.

31. فضلاً عن ذلك، قد تلجأ بعض الدول إلى أنظمة ترقيم إقليمية لا يكون القراء على إلمام بها (مثلاً، نظام التقييم المعتمد في جنوب آسيا)، وقد يكون لبعض الأعداد (مثلاً، مليار) معان مختلفة بحسب اللغة. حيث ينطبق، ينبغي تفسير نظام التقييم المستخدم وقد يتوجب عرض البيانات بأكثر من صيغة واحدة، تلبية لاحتياجات كل المستخدمين.

تقديم البيانات والإحصائيات

32. توفر النماذج الصادرة من جانب منظمات مختلفة أمثلة عن طريقة عرض مختلف البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تستهدف هذه النماذج بشكل رئيسي أماكن الاختصاص التي لا تقوم حالياً بجمع إحصائيات شاملة وتحتاج إلى مزيد من الإرشادات حول ما ينبغي عليها جمعه وطريقة عرضه.⁴ تجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير هذه النماذج قبل اعتماد المنهجية وبالتالي، قد تستوجب إجراء بعض التعديلات لدعم تقييم الفعالية بموجب النتائج المباشرة المحددة في المنهجية.

ج. تنظيم وتنسيق جمع البيانات وحفظها

33. يقدم هذا الفصل إرشادات عملية حول طريقة تنسيق العمليات (والجدول الزمنية بالنسبة لعمليات التقييم المتبادل) الضرورية لجمع البيانات والإحصائيات وإدارتها على المستوى الوطني ودون الوطني في حالة الحكومات الفدرالية. لا تشير توصيات مجموعة العمل المالية أو المنهجية إلى أي متطلبات تلزم البلدان بأن يكون لديها أي عملية رسمية للقيام بذلك، كما وأن تنفيذ هذه العملية غير متوقع نتيجة هذه الإرشادات. فعوضاً عن ذلك، تقدم هذه الإرشادات خيارات وتطرح مسائل تحمل الدول على النظر فيها، بما يشمل: كيف يتم حث الوكالات على فهم المتطلبات وتوفير المعلومات الضرورية؛ كيف تتم مركزة وتنظيم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة؛ وكيف يتم التنسيق مع الوكالات التي تقوم بجمع البيانات.

34. يتمتع كل مكان اختصاص بنظام خاص به لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع وجود وكالات محددة وإجراءات وأساس قانوني وأساليب وبروتوكولات تنتج أنواعاً مختلفة من البيانات. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يوجد نقص في العمليات المنهجية لجمع وحفظ البيانات والإحصائيات في أماكن الاختصاص، ما يؤدي إلى حالات عدم توافق في البيانات الموجودة.

35. قد تتمتع بعض الدول بهيكلية سياسية أو إدارية تعقد عملية جمع البيانات لديها (مثلاً، أماكن الاختصاص أو الحكومات الفدرالية المركبة)؛ في حين أن دولاً أخرى قد لا يكون لديها الإمكانية أصلاً لجمع البيانات. وقد تعتبر أماكن اختصاص أخرى أنه من المفيد تعيين وكالة رئيسية أو فريق عمل متخصص ما بين المؤسسات أو آلية تنسيق لضمان التنسيق على الصعيد الوطني لأغراض حفظ بيانات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المراحل المحتملة لجمع البيانات وحفظها

أ. تعيين وكالة رئيسية أو فريق عمل ما بين المؤسسات أو آلية تنسيق

36. بداية، من المفيد إما تحديد الوكالة الوطنية التي سوف تتولى قيادة عملية جمع البيانات و/أو تشكيل فريق عمل ما بين المؤسسات أو استحداث آلية تنسيق لهذا الغرض بالتحديد. يُحبذ أيضاً أن تحظى الوكالة الرئيسية/فريق العمل/آلية التنسيق (المشار إليها فيمايلي بعبارة "الوكالة الرئيسية") بدعم سياسي كاف (مثلاً، اللجنة الوطنية/المجلس الوطني ما بين الإدارات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو مؤسسة موازية/مماثلة) حيث أن هذا التأييد العالي المستوى سوف يشجع على تحقيق تعاون أكثر فعالية وفي الوقت المناسب مع كل الوكالات الأخرى المعنية.

⁴ انظر، مثلاً، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (2012)، الصفحات 47-66، نموذج تقارير التقدم ضمن إطار الجولة الرابعة من زيارات التقييم (2013) الصادر عن مونيغال (لم يتم نشره، مقتطف مرفق في الملحق 2).

ب. تحديد كل الوكالات والمؤسسات الوطنية المعنية بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

37. ستستفيد الوكالة الرئيسية من توافر نظرة عامة جيدة ومن الفهم المكوّن لدى كل الوكالات المعنية ومن معرفة ما هي المعلومات المحددة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتولى هذه الوكالات إدارتها: ما هي المؤسسات أو الوكالات العامة ذات الصلة المسؤولة عن كل قطاع و/أو مجال خاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟ ما هي البيانات التي تكون قادرة على توفيرها؟ هل تشمل الوكالات المحددة كل الأنشطة والعمليات المدرجة في قائمة المصطلحات الخاصة بمجموعة العمل المالي بالنسبة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وكل الأنشطة المشار إليها في النتائج المباشرة؟

38. تزداد هذه المهمة تعقيداً في حالة الدول التي تتبع أنظمة سياسية لامركزية، مثل الحكومات الفدرالية حيث يتم جمع البيانات بمعزل عن الحكومات أو الوكالات الإقليمية (مثلاً، إذا لا تتلقى وزارة العدل أو المحاكم الفدرالية بشكل منهجي معلومات من وزارات العدل الإقليمية/الحكومية أو المحاكم الإقليمية/الحكومية، بالترتيب). قد تحتاج أماكن الاختصاص هذه إلى وضع إجراء يمكن وكالة مركزية من الحصول على معلومات من المؤسسات الإقليمية. بدلاً من ذلك، وإن كان الأمر يشكل تحدياً أكبر، قد ينبغي جمع البيانات والإحصائيات على المستوى دون الوطني مباشرة من قبل الوكالة الرئيسية (أي، من خلال طلب المعلومات من الوكالات أو الإدارات الإقليمية ذات الصلة).

39. ونظراً لاحتمال وجود عدد كبير من الوكالات المعنية، قد تنطوي هذه الخطوة أيضاً على قيام الوكالة الرئيسية بالنظر في إمكانية وجود ازدواجية في العد بسبب تداخل في المسؤوليات (مثلاً، وكالات إنفاذ القانون أو الوكالات الإشرافية أو الرقابية).

ج. التواصل مع الوكالات الأخرى

40. عندما يتم تحديد الوكالات، قد ترغب الوكالة الرئيسية في أن تكون استباقية في مباشرة الاتصال مع المؤسسات الأخرى المعنية بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأجل تسهيل التعاون. سيكون هذا التواصل سهلاً، إذا قامت السلطات العليا/الوزارات التابعة للوكالات المعنية بتأدييد التعاون مع الوكالة الرئيسية في عملية جمع البيانات وإذا أعطت تعليمات واضحة في هذا الشأن إلى العاملين لديها أو إلى وحدات الإحصائيات فيها. من جهتها، يمكن للوكالة الرئيسية المساهمة في تحقيق تعاون مثمر من خلال تفسير العملية بشكل أوفى.

41. كما أن مستوى التعاون سوف يكون أهم إذا تم إطلاع الوكالات على السبب وراء أهمية تعاونهم ومشاركتهم. وبالتحديد، قد ترغب الوكالة الرئيسية بتفسير:

- الغرض من تمرين جمع البيانات (أي، لإجراء تقييم دولي لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى مكان الاختصاص).
- الدافع المنطقي وراء طلب الحصول على أنواع معينة من البيانات (مثلاً، للالتزام بالتوصية 33 ولإثبات الفعالية بالنسبة لكل من النتائج المباشرة الإحدى عشر).
- أن كل الوكالات المعنية على قدم المساواة - حيث أنه مجهود جماعي وليس مشروعاً أو مسؤولية مناطة بوكالة واحدة.
- أن التعاون المطلوب لا يضعف إمكانية الوكالة على جمع البيانات بالطريقة التي تقوم بها حالياً ولكن وضع بروتوكولات وتعريفات مشتركة معينة سيفيد كل الجهات.

د. تحديد الإحصائيات الوطنية القائمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وممارسات جمع البيانات

والإحصائيات

42. لأجل تخفيف ازدواجية الجهود، قد تتمثل إحدى الخيارات بإجراء جرد للبيانات والإحصائيات التي سبق أن تم جمعها أو حفظها من قبل مختلف الوكالات - إما بشكل منظم وإما على أساس كل حالة على حدة - والتي يمكن أن تثري عملية تقييم (مثلاً، من قبل الجهاز القضائي، الشرطة، وحدة المعلومات المالية، الجهات الرقابية، الوزارات، البرلمان (المساءلة الحكومية)، وكالات الإحصائيات، البنك المركزي/السلطات التنظيمية، الجمارك، إلخ).
43. يجوز للمؤسسات المالية أن تمتلك إحصائيات أيضاً عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن تكون مفيدة لعملية تقييم، بالأخص فيما يتعلق بسياق الدولة والمسائل الهيكلية والأهمية النسبية (مثلاً، الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، بنوك الإنماء الإقليمية، الأمم المتحدة، الانتربول، واليوروبول).

هـ. تحديد ما هي البيانات الضرورية

44. الإحصائيات ضرورية لإثبات الالتزام الفني بالتوصية 33 والفعالية بموجب النتائج المباشرة الإحدى عشر (انظر الفصل الرابع أدناه، "أمثلة عن الإحصائيات المفيدة"). لأجل تحديد أنواع البيانات المطلوبة، قد تستشير الوكالة الرئيسية وكالات بارزة أخرى أو قد تلجأ إلى نماذج و/أو مصفوفات موجودة خاصة بجمع البيانات (مثلاً، القوائم المدرجة في القسم IV-ج أدناه، "أمثلة ممكنة عن البيانات والإحصائيات ذات الصلة بكل نتيجة مباشرة"). في هذه المرحلة، ودرءاً لأي أخطاء في الفهم، من المفيد أيضاً أن تقوم الوكالة الرئيسية بتوضيح التعريفات والمصطلحات الإحصائية التي سيتم استخدامها طيلة عملية التقييم.

و. نقاط الاتصال لدى الوكالات

45. من المفيد أن تقوم الهيئة الحاكمة في كل مؤسسة أو وكالة سوف توفر إحصائيات بتعيين نقطة اتصال تكون مسؤولة عن توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة وفقاً للجدول الزمنية والإجراءات المحددة، وعن مركزية أي اتصالات مع الوكالة الرئيسية. وتسهيلاً لعملية تبادل المعلومات، يجوز لنقطة الاتصال، على سبيل المثال، أن تكون وحدة تملك إمكانية الوصول التام إلى البيانات المطلوبة أو أن تكون، بدل ذلك، قادرة على الحصول على هذه المعلومات من أقسام أخرى في الوكالة. يضيفي توافر قائمة كاملة بنقاط الاتصال المعينة من قبل الوكالات ميزة على عملية ناجحة لجمع البيانات.
46. بالإضافة إلى المعلومات المبينة في النقطة هـ) أعلاه، يجوز للوكالة الرئيسية أن تتناقش مع كل الوكالات وتتفق معها على مختلف الأوجه مثل المسائل التعريفية وأنواع البيانات المطلوبة (مثلاً، المؤشرات، مجموعات محددة من البيانات)؛ وما إذا كانت هناك أي نقاط مثيرة للجدل ينبغي أن تكون على دراية بها.
47. في الوقت ذاته، قد ينبغي على كل نقطة اتصال إبلاغ الوكالة الرئيسية عن أي ظروف قد تؤثر على هذه العملية، مثل السمات المحددة لعملية حصر البيانات في المؤسسة، الثغرات الممكنة في المعلومات المطلوبة لعملية التقييم، الصعوبات في الحصول على أنواع معينة من البيانات أو في تقديمها، إلخ. من شأن التواصل المستمر مع نقاط الاتصال أن يسهل على الوكالة الرئيسية مهمة جمع ومركزية البيانات الواردة من مصادر مختلفة.

ز. عملية الجمع

48. يجوز للوكالة الرئيسية أن تكون الوحدة المسؤولة عن تحديد الجداول الزمنية والإجراءات والنماذج الممكنة لجمع البيانات وحصرها. يمكنها القيام بذلك من خلال إصدار إرشادات إلى كل الوكالات مع تعليمات مفصلة وسهلة التنفيذ. وتكون نقاط الاتصال، بدورها، مسؤولة عن

إستكمال المعلومات المطلوبة وإعادتها (أو تحميلها على موقع الكتروني أو منصة مشتركة) في الوقت المناسب.

49. بالإضافة إلى توفير البيانات الأولية، قد تضطر نقاط الاتصال إلى جمع المعلومات بشكل صحيح من المصادر المختلفة للوكالة أو للمؤسسة ذاتها؛ وضمان عدم وجود ازدواجية في العد؛ وإدراج ملاحظات أو تفسيرات عند الضرورة؛ وفي إطار عمليات التقييم المتبادل، توفير توضيحات إضافية لفريق التقييم كما يكون مطلوباً.

ج. تحليل المعلومات المقدمة من قبل كل وكالة وتحديد الثغرات والتحديات

50. قد تشمل هذه الخطوة على قيام الوكالة الرئيسية بكشف ثغرات ممكنة ومعلومات ناقصة: هل هناك أي مشاكل في البيانات التي تم تلقيها؟ كيف يمكن حلها؟ ما هي البروتوكولات أو المعايير المطلوبة لضمان الاتساق في عملية الحصر؟ تتضمن التحديات الشائعة في مثل هذه المرحلة:5

■ تداخل المسؤوليات.

■ الازدواجية في العد.

■ عدم التنسيق بين الوكالات. تجزئة المعلومات في كل أنحاء الدولة.

■ المشاكل في التعريفات (استخدام مصطلح واحد له معان مختلفة).

■ تضارب مدخلات.

51. قد تحدد الوكالة الرئيسية الحلول الأنسب على أساس كل حالة على حدة. كما أن التواصل مع نقاط الاتصال سيوفر معلومات قيمة جداً لهذه الغاية (مثلاً، قد يكون عدم اتساق البيانات بين الوكالات عائداً إلى نظام إحصاء مختلف أو تفسير مختلف للتعريف؛ قد يكون العد المزدوج عائداً إلى عمليات تمتد طيلة عام أو بسبب عمل وكالات عديدة على القضية ذاتها).

ط. حصر المعلومات المجمعة

52. قد يكون لكل مؤسسة ووكالة عامة أسلوبها الخاص في جمع البيانات ولها نماذجها ورسوماتها البيانية الخاصة. في هذه الحالة، تكون الوكالة الرئيسية مسؤولة عن حصر كل المعلومات التي تم تلقيها من وكالات أخرى بطريقة متسقة وشفافة.

53. ستستفيد هذه العملية، كما هو مبين في المرحلة (و) أعلاه، من التواصل المستمر مع كل نقاط الاتصال. يوصى كذلك بأن تقوم الوكالة الرئيسية بإدراج بعض التوضيحات والمذكرات التفسيرية الخاصة بالبيانات الموحدة والرسومات البيانية المرتبطة في المخرجات أو التقارير الإحصائية.

54. عندما يتم توحيد مسودة المخرجات، يصبح من الممكن تقاسمها مع كل الوكالات والمؤسسات المعنية لإبداء تعليقاتهم وملاحظاتهم بشأنها. يُنصح بإدخال مرجع للمصادر خلف كل مجموعة أو رسم بياني للبيانات. فضلاً عن ذلك، قد يشكل تحديد المؤسسات التي أبدت تعاوناً أقل في هذه المرحلة أداة لزيادة مستوى المشاركة.

ي. اعتماد النتيجة النهائية

55. يجوز اعتماد النتيجة النهائية وفقاً لأي إجراءات منطبقة.

⁵ الفقرات 16-32 أعلاه تبين المبادئ التوجيهية العامة التي قد تساعد في معالجة هذه التحديات.

ك. حفظ البيانات والإحصائيات

56. تلزم التوصية 33 الدول بضرورة "الاحتفاظ بإحصائيات شاملة بشأن الأمور المتعلقة بفعالية وكفاءة نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها". ينطوي مصطلح "الاحتفاظ" على فكرة إبقاء الإحصائيات دقيقة ومتسقة ومحدثة. رغم أن الفاصل الزمني لتحديث الإحصائيات قد يعتمد على وضع الدولة والموضوع، فقد ينبغي تحديث الإحصائيات التي تكون مهمة لفهم وإدارة المخاطر الرئيسية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس منتظم، سنوياً مثلاً، وينبغي أن تكون متوافرة. قد تسمح بيانات مبوبة إضافية تكون ضرورية لعمليات تقييم أو لدراسات أخرى بإجراء تحديث بصورة أقل دورية (رغم أن الدول قد ترغب في التحقق مما إذا كان يتم جمع هذه البيانات المبوبة بشكل دوري بما يكفي لتمكينها من إجراء مقارنة عملية لها بشكل استعادي).

57. ينبغي أن تركز العملية المناسبة لحفظ البيانات على الظروف المحيطة بكل دولة. وقد تشمل هذه العملية، من بين الخيارات الأخرى، على قاعدة بيانات مركزية لدى سلطة تقوم بجمع البيانات المدخلة وتنتج إحصائيات بشكل تلقائي. وبدلاً من ذلك، قد يُطلب من كل وكالة معنية بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الاحتفاظ بمجموعة إحصائيات من الحد الأدنى لأغراض الإبلاغ. يجوز أيضاً الاحتفاظ ببعض الإحصائيات ذات الصلة من جانب مكاتب إحصائيات وطنية.

المؤسسات والوكالات المشاركة المحتملة

58. من مسؤولية كل الوكالات والمؤسسات المعنية بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى مكان الاختصاص توفير بيانات وإحصائيات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تكون ضرورية لإثبات الالتزام بالتوصية 33 والفعالية بموجب مختلف النتائج المباشرة. فيما يلي الجهات التي يُرجح أن يُطلب منها المشاركة في هذا التمرين، بحسب التوزيع المحدد للوظائف المقررة في مكان الاختصاص:

- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إدارة الخزانة أو وزارة المالية
- وحدة المعلومات المالية
- سلطة الرقابة على القطاع المصرفي (غالباً ما تكون البنك المركزي)
- سلطة الرقابة على قطاع الأوراق المالية
- سلطة الرقابة على قطاع التأمين
- الجهات الرقابية والتنظيمية لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة
- جهات رقابية / هيئات تنظيمية أخرى (سلطة الرقابة على التمويل الصغير، التعاونيات، المنظمات غير الهادفة للربح)
- الجهاز القضائي ومكتب المدعي العام. قد تنطوي الإحصائيات الواردة من هذه المؤسسات على معلومات ممرضة واردة من كل المحاكم أو مكاتب الادعاء العام في الدولة أم لا. قد تكون بعض المعلومات محفوظة من جانب مؤسسات قضائية متخصصة (مثلاً، قضايا المخدرات، الجريمة المنظمة، الجرائم

الضريبية، الفساد، تمويل الإرهاب، الإرهاب، إلخ) أو من جانب المحاكم أو مكاتب الادعاء العام أو الإدارات العدلية الإقليمية لمختلف المناطق أو الولايات في الدولة.

■ وزارة العدل: وحدات التعاون القانوني الدولي، الوكالات القضائية المسؤولة عن عمليات الحجز/المصادرة

■ وكالات إنفاذ القانون المسؤولة عن جرائم غسل الأموال في الدولة

■ وكالات إنفاذ القانون المسؤولة عن الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال في الدولة

■ وكالات إنفاذ القانون المسؤولة عن تمويل الإرهاب في الدولة

■ وكالات إنفاذ القانون المسؤولة عن الجرائم الإرهابية في الدولة

■ إدارة الجمارك والضرائب

■ وكالة الضرائب

■ وكالات إنفاذ قانون متخصصة أخرى، مثلاً، هيئات تنسيق لمكافحة جرائم مختلفة (المخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب)

■ الوكالات الوطنية المسؤولة عن قرارات التجميد بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

■ وكالات الإحصائيات الوطنية.

د. مراجع إضافية للقراءة

59. يقدم دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول جمع البيانات دعماً لعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب/عمليات التقييم الوطني للمخاطر (2012) نظرة عامة على ممارسات جمع البيانات وممارسات المقارنة التي قد تساعد الدول في تطوير أو تحسين نظم من شأنها أن تسجل إحصائيات مفيدة حول أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يقدم نصائح حول مسائل تتعلق بالتعريفات؛ فترات الإبلاغ؛ البيانات الناقصة؛ تبويب البيانات؛ وتحويل العملات والقيم التقديرية. يوفر الدليل أيضاً نماذج مصفوفات مصممة للحصول على بيانات حول الأوجه الرئيسية لنظام خاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تهدف إلى أن تكون بمثابة نقطة مرجعية للدول التي تعمل على تطوير ممارسات وطنية لجمع البيانات.

60. يبين نموذج تقارير التقدم ضمن إطار الجولة الرابعة من زيارات التقييم الصادر عن مونيغال (2013) المعلومات التي يُتوقع من الدول توفيرها لفرق التقييم في مونيغال، باستخدام التعريفات القياسية والفترات الزمنية والصيغ المعتمدة لعرض المعلومات. ينقسم النموذج الذي يسمح أيضاً في عدد من الحالات باستبدال صيغ جمع البيانات المحلية بما يعكس المتطلبات المحلية القائمة، إلى سبعة أقسام: المعلومات الأساسية؛ التحقيقات وحالات الادعاء والإدانات في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ التدابير المؤقتة؛ تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من التقارير حيثما يكون مناسباً بموجب القانون المحلي؛ الإجراء الرقابي؛ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات التعاون الدولية الأخرى؛ والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

III. تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

61. يهدف هذا الفصل إلى مساعدة مستخدمي البيانات والإحصائيات. يناقش أهمية فهم أسلوب جمع البيانات والمصطلحات الخاصة به (القسم أ)، وتقييم الاتساق بين البيانات المقدمة (القسم ب)، وربط البيانات الكمية والنوعية (القسم ج)، ومراجعة البيانات والإحصائيات بحسب السياق (القسم د)؛ كما وأنه يحدد موارد إضافية للقراءة (القسم هـ).

أ. فهم أسلوب جمع البيانات والمصطلحات الخاصة به

62. يتمثل أحد الشروط الرئيسية لإجراء تحليل صائب بإمهال بعض الوقت للنظر في أسلوب جمع البيانات والمصطلحات الخاصة به. هذا صحيح بنوع خاص عندما يقوم خبير من جهة أو دولة أخرى غير من قام بجمعها بتحليل البيانات (مثلاً، الدولة الخاضعة للتقييم). في هذه الحالات، من الأساسي ألا يقوم المستخدم بتكوين أي فرضيات بشأن أساليب الإحصاء أو التعريفات على أساس ما لديه من معلومات عامة.

63. في ضوء ما ذكر أعلاه، قد يكون من المفيد أخذ المبادئ التوجيهية المبينة في الفصل 2 بعين الاعتبار عند تحليل البيانات والإحصائيات. فعلى سبيل المثال، قد يطلب المستخدمون توضيحاً حول الأساليب المستخدمة في جمع البيانات الوطنية من وكالات أو مناطق مختلفة. ولكن، هذا لا يعني أنه ينبغي عليهم الاحتجاج على البيانات المقدمة بصورة منهجية.

ب. قياس مدى اتساق البيانات المقدمة

64. من الشائع إكتشاف حالات تباين في البيانات بين الوكالات التي تعمل في المنطقة ذاتها، كما وأنه غالباً ما لا تكون البيانات المقدمة من قبل إحدى الوكالات متوافقة مع تلك المقدمة من قبل أخرى بشأن الوقائع ذاتها أو وقائع ذات صلة (مثلاً، قد يكون هناك فروقات بين أعداد التقارير التي أرسلتها وحدة المعلومات المالية وعدد التقارير التي أحصلتها الوكالات المختلفة التي تتلقاها؛ أو قد يكون هناك فروقات هامة في عدد الأفراد المسجونين لارتكابهم جرائم غسل أموال و/أو جرائم أصلية مقابل عدد الأشخاص المدانين بهذه الجرائم).

65. في حال وجود عدم اتساق بين البيانات التي تم جمعها من جانب أكثر من مصدر، قد ينبغي على مكان الاختصاص التأكيد على البيانات وتوضيح أسباب وجود تلك التباينات فيما بين الوكالات. على سبيل المثال، إذا اختلفت طريقة إحصاء الوقائع ذاتها من قبل كل وكالة، قد تضطر الدولة إلى تفسير دلالات هذه الحالة وإذا أمكن، اقتراح طريقة لتسوية الفروقات.

ج. ربط البيانات الكمية والنوعية

66. إن الهدف من تقييم الفعالية هو تحديد مدى حسن سير نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ككل لدى مكان الاختصاص. في إطار عملية تقييم متبادل، يقع على عاتق الدولة الخاضعة للتقييم إثبات فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات والإحصائيات، رغم كونها مهمة، لا تشكل سوى جزء من هذا الإثبات وتكون محدودة القيمة بدون وجود معلومات سياقية مناسبة.

67. تبين المنهجية على وجه التحديد أنه ينبغي الاستعانة بالبيانات والإحصائيات إلى جانب معلومات نوعية أخرى للتوصل إلى حكم مؤسس بشكل جيد بشأن مدى حسن تحقيق النتائج المباشرة. فمن الناحية العملية، يتم الاستعانة بمزيج من البيانات النوعية (في الأغلب، أمثلة عن الحالات) والإحصائيات. تساعد الإحصائيات في إثبات مدى تطبيق الأمثلة على الحالات بشكل منهجي.

د. مراجعة البيانات والإحصائيات بحسب السياق

68. تتطلب المنهجية تحليل البيانات "بطريقة نقدية، وضمن السياق الذي تخلقه ظروف الدولة."6 وعلى وجه التحديد، "لا ينبغي التركيز على البيانات الأولية (التي يمكن تحليلها بطرق مختلفة والتي قد تحمل حتى استنتاجات متناقضة) بل على المعلومات والتحليلات التي تبين، في سياق الدولة الخاضعة للتقييم، إن كان الهدف قد تحقق."7 يناقش هذا القسم كيف يكون السياق مرتبطاً بتحليل البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولماذا ينبغي، إثر ذلك، تقادي إجراء مقارنات عبر البلاد.

السياق والمسائل الهيكلية والأهمية النسبية

69. تكمن نقطة انطلاق كل عملية تقييم لنظام وطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فهم للمخاطر المرتبطة بالدولة وسياقها وفي فهم العناصر التي تسهم في تكوينها، مثل طبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى خطورتها؛ ظروف الدولة والتي تؤثر على الأهمية النسبية لمختلف التوصيات؛ العناصر الهيكلية التي تمثل دعامة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وغير ذلك من العوامل السياقية التي قد تؤثر في طريقة تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى فعاليتها. قد تكون المعلومات ذات الصلة متوافرة في عملية تقييم وطني للمخاطر في الدولة ومن شأنها أن تكون عالية المستوى وتتضمن مزيجاً من المعلومات النوعية والكمية، على سبيل المثال:

- **مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** مستوى الجرائم التي تدر متحصلات مالية في الدولة ونوع تلك الجرائم؛ وجود مجموعات إرهابية نشطة أو تجمع الأموال في الدولة؛ وكذلك تعرضها لتدفق الأصول الجرمية أو غير المشروعة عبر الحدود.
- **الأهمية النسبية:** الأهمية النسبية لمختلف أقسام القطاع المالي ولمختلف الأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ حجم وتكامل وتكوين القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة؛ الأهمية النسبية لثتى أنواع المنتجات أو المؤسسات المالية؛ مقدار الأعمال التجارية المحلية أو عبر الحدود؛ مدى اعتماد الاقتصاد على التعامل بالنقد؛ التقديرات التي تتناول حجم القطاع غير الرسمي و/أو اقتصاد الظل؛ عدد السكان ومستوى التنمية في الدولة والعوامل الجغرافية والروابط التجارية أو الثقافية.
- **العناصر الهيكلية:** الاستقرار السياسي؛ التزام رفيع المستوى للتعامل مع مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وجود مؤسسات مستقرة تخضع للمساءلة وتتمتع بالنزاهة والشفافية؛ سيادة القانون؛ ووجود نظام قضائي كفوء ومستقل وفعال.
- **عوامل سياقية أخرى:** مستوى نضج النظام الرقابي والتنظيمي في الدولة وتعقيده؛ مستوى الفساد ومدى تأثير تدابير مكافحته؛ أو درجة الإقصاء الاقتصادي.

70. قد تتوافر بعض المعلومات حول المخاطر والسياق أيضاً بشكل بيانات وإحصائيات كمية. تم استعراض أمثلة على ذلك في القسم "أ" من الفصل الرابع.

⁶الفقرة 53 من المنهجية (مجموعة العمل المالي، 2013 أ)

الحذر في استخدام عمليات المقارنة عبر البلاد

71. كما ذكر أعلاه، يمكن للاختلافات في ظروف الدولة وفي نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي ممارسات جمع البيانات أن تؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على البيانات الوطنية. لذلك، ينبغي على الإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستخدم في عمليات التقييم أن ترتبط عادة فقط بالدولة الخاضعة للتقييم. وبالتالي، ينبغي على الدول التي تستعد لعمليات التقييم أن تتجنب إجراء المقارنات وأن تكون شديدة الحذر إذا تم الاستعانة في النهاية ببيانات من دول أخرى أو بأي بيانات مكوّمة 8 أخرى لأجل التوصل إلى استنتاجات بشأن فعاليتها.
72. تتمثل بعض العناصر التي تعيق إجراء أي مقارنات بين الدول بما يلي:
- **صعوبات في تحديد البعد النسبي:** لا يمكن التعويل على حجم اقتصادات الدول أو قطاعاتها المالية كمؤشرات مستقلة بحيث يمكن لظروف عديدة أخرى أن تجعل هذه المقارنات باطلة (مثلاً، قد تكون بعض الجرائم الأصلية أكثر انتشاراً في الدول "أ" منها في الدولة "ب"؛ أو قد تكون بعض القطاعات المالية أو غير المالية أكثر أهمية في الدولة "أ" منها في الدولة "ب"). في السياق ذاته، لا يوفر حجم السكان أساساً صحيحاً لتحديد البعد النسبي عبر الدول.
 - **الاختلافات في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** تتوقف الإحصائيات الوطنية على المخاطر الظاهرة المتعلقة بكل مكان اختصاص، والتي قد تختلف عبر الدول (مثلاً، إذا كانت الدولة "أ" تمثل مستوى أعلى من المخاطر بالنسبة لأي قطاع أو نشاط، سينعكس ذلك في إحصائياتها في هذا المجال المعين، كعدد تقارير المعاملات المشبوهة والإشراف القائم على المخاطر وحالات التدخل، وعدد التحقيقات وحالات الادعاء، إلخ).
 - **عدم فهم السياق الوطني:** يستوجب أي استنتاج حول البيانات والإحصائيات تحليلاً كافياً وعميقاً ضمن الإطار الوطني الداخلي والمؤشرات ذات الصلة⁹.

⁸ تنطوي عملية التكوين على أخذ نفس البيانات من مجموعات نظيرة مختلفة لمعرفة كيف تقوم واحدة من بين هذه المجموعات بإجراء مقارنة مع غيرها (مثلاً، مقارنة نسبة الإدانة بجريمة غسل الأموال لكل مليار من إجمالي الناتج المحلي بين مجموعة من الاقتصادات التي تتسم بخصائص سياقية مماثلة)

⁹ على سبيل المثال، يتمثل أحد التعديلات الخاصة بدولة واحدة للمساعدة في فهم السياق الوطني بإبراز البيانات بشكل نسبة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي زائد عرض النقد M2، الذي يشكل أحد الوسائط لقياس حجم القطاع المالي. هذا يبين أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب كناية عن أنشطة قائمة على معاملات منبثقة عن مصادر محلية وعابرة للحدود. فبالنظر، تبين الاستعانة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي أن المتحصلات الناتجة محلياً عن غسل الأموال متأتية من الاقتصاد الإجرامي - المتعلق بالاقتصاد الإجمالي أو الذي يشكل جزءاً منه. يمكن لإجمالي الناتج المحلي أن يكون وسيطاً ملائماً نظراً للنقص العام في البيانات حول القيمة الأساسية لمتحصلات الجريمة. كما يبين استخدام عرض النقد M2 احتمال ارتباط نشاط غسل الأموال أو تمويل الإرهاب العابر للحدود باستخدام القطاع المالي. إن عرض النقد M2 هو مجمل نقدي يشمل عموماً: الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة (ليس في خزانات البنوك)، زائد الودائع تحت الطلب وشبه النقد القصير الأجل ومن فئة صغيرة (مثلاً، الشيكات السياحية) زائد شبه النقد القصير الأجل ومن فئة صغيرة (مثلاً، ودائع الادخار، شهادات الإيداع، الودائع في سوق العملة، صناديق الاستثمار المشتركة في سوق العملة، إلخ). التعريفات الفعلية تختلف.

الخانة رقم 2 . أمثلة عن السبب وراء ضرورة إجراء مقارنات بحذر

المثال 1. النتيجة المباشرة 8، المسألة الجوهرية 3 (المصادر المتعلقة بحركة العملات عبر الحدود غير المصرح بها)

ينبغي على تقييم الفعالية في المسألة الجوهرية 8.3 أن يركز فقط على المبلغ السنوي للأموال المصادرة من قبل الدول أو على السكان أو على الحجم الاقتصادي للدول: فهذه البيانات الأولية لا تعكس سوى البيانات الكمية ولكنها، من ناحية أخرى، لا تقدم أي معلومات نوعية. ثمة ظروف عديدة أخرى يمكن أن تتوفر بشأنها بعض المعلومات السياقية، مثلاً:

- عدد التصاريح المقدمة في السنوات الأخيرة
- عدد حالات التدخل التي حصلت لاعتراض عمليات النقل غير المصرح بها في السنوات الأخيرة
- معدل المبالغ المصادرة في السنوات الأخيرة (قد تبين بعض حالات التدخل المنفردة رقماً مرتفعاً لا يعكس فعالية النظام)
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعروف أنها موجودة في الدول المجاورة التي يسهل الوصول إليها براً أو بحراً
- العدد السنوي للزائرين الوافدين
- عدد نقاط التفتيش الجمركي في الدولة
- عدد وكلاء الجمارك
- مستويات الدخل النسبية في الدولة (والبلدان الأقرب منها)
- استخدام النقد في الدولة
- تحليل عمليات نقل النقد عبر الحدود: تجزئة المعلومات بحسب دولة أو بلدة المنشأ/الوجهة، جنسية الناقلين، التطبيقات الأكثر شيوعاً، نقاط التفتيش الجمركي (...)
- وسائل النقل المستخدمة (الطريق، المطار، البحر...).

يمكن لتحليل هذه الظروف الإضافية أن يوفر معلومات مناسبة لتقييم الفعالية بموجب هذه المسألة الجوهرية. وقد تقضي هذه المعلومات الإضافية إلى خلاصة مفادها أن الدولة التي تسجل لديها مبلغ كبير من الأموال المصادرة يكون مستوى الفعالية فيها منخفضاً، أو، على عكس ذلك، أن الدولة التي تسجل لديها مبلغ منخفض من الأموال المصادرة يكون مستوى الفعالية فيها مترفعاً.

المثال 2. النتيجة المباشرة 7 (عدد حالات الادعاء المتعلقة بغسل الأموال)

لا ينبغي على تحليل لحالات الادعاء المتعلقة بغسل الأموال أن يتحقق فقط من عدد الأحكام القضائية في جرائم غسل الأموال في مكان الاختصاص، بل من عناصر عديدة أخرى أيضاً، مثل عدد الأفراد الملاحقين والمدانين، وأنواع الجرائم المشمولة في حالات الادعاء أو عدد حالات الإدعاء في جريمة غسل الأموال كجريمة مستقلة. على سبيل المثال، قد يكون عدد من حالات الادعاء في غسل الأموال في الدولة "أ" مرتبباً بقضايا غسل أموال بسيطة جداً لا تظال سوى شخص واحد (كحالات ادعاء متعلقة بجريمة غسل الأموال الذاتي بهدف السرقة)، في حين أن حالة ادعاء واحدة في الدولة "ب" قد تنطوي على قضية غسل أموال معقدة جداً مع دلالات دولية قد تشمل على عدة مجرمين، بمعنى أن حكماً قضائياً واحداً قد يكون أوثق صلة من عدة أحكام أخرى.

قد تظال أحكام قضائية في غسل الأموال شخصاً واحداً فقط بتهمة ارتكاب جرائم تُعتبر مجرد مخالقات إدارية في دولة أخرى (كمخالفة التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الجهات المبلغة).

قد تعتمد بعض الدول أساليب مختلفة لإحصاء حالات الادعاء المتعلقة بغسل الأموال: القضايا التي تمت مباشرتها، القضايا التي تم البت فيها، القضايا الجارية وقد تتم ملاحقة عدة أشخاص وعمليات غسل الأموال في إدانة واحدة يمكن إحصاؤها بعدة طرق، إلخ.

فضلاً عن ذلك، قد ينص الإطار القانوني في الدولة أم لا على حرية تصرف الادعاء أو قد يحظر اتهام الجناة بتهمة ارتكاب الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال على السواء.

هـ. مراجع إضافية للقراءة

73. تهدف ورقة العمل الصادرة عن منظمة يوروستات التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن غسل الأموال في أوروبا (2013) إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأوروبية لأجل تحليل الأنماط والاتجاهات. وتحدد ورقة العمل المذكورة، بالأخص، العوائق أمام مقارنة البيانات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما تحث الدول الأعضاء على تحسين خبراتها في مجال الإحصائيات من خلال جمع البيانات بحزم أكبر، لا سيما في المرحلة القضائية لقضايا غسل الأموال وعلى تطوير تحليل للكلفة والمنافع لبرنامج مكافحة غسل الأموال لديها. تعمل المفوضية الأوروبية في الوقت نفسه، على الحصول على رؤية مستقيمة للسلسلة التشغيلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. ومن الأمثل أن يسمح ذلك بتتبع تقارير المعاملات المشبوهة منذ الإبلاغ عنها ولغاية صدور إدانة جنائية لاحقة، حيث ينطبق، بما يتيح احتساب معدلات التقدم بين كل مرحلة متعاقبة.

IV. أمثلة عن إحصائيات مفيدة

74. يلبّي هذا الفصل الحاجة إلى إرشادات حول أنواع معينة من البيانات الكمية (الإحصائيات) التي يمكن جمعها لغرض إجراء تقييم للفعالية في إطار الجولة الرابعة من عمليات التقييم المتبادل التي تجريها مجموعة العمل المالي. نظراً لأهمية السياق في تقييم الفعالية، يبين القسم "أ" البيانات الكمية المحتملة في هذا الشأن. أما القسم "ب" فيطرح أمثلة عن الإحصائيات التي بدت، إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، أنها مفيدة بشكل خاص. وأخيراً، يقدم القسم "ج" قوائم غير شاملة بأمثلة عن أنواع البيانات المتعلقة بكل من النتائج المباشرة الإحدى عشر المحددة في المنهجية.

أ. البيانات المتعلقة بالسياق

75. تكمن نقطة انطلاق كل عملية تقييم في فهم للمخاطر المرتبطة بالدولة وسياقها. يمكن اعتبار المخاطر أنها تتوقف على ثلاثة عوامل: التهديدات، ونقاط الضعف، والعواقب.¹⁰ في حال وجود معلومات حول بيئة تنطوي على تهديدات غسل أموال وتمويل إرهاب في الدولة، ينبغي إجراء مراجعة وافية للأنشطة الإجرامية المحلية التي تدر متحصلات وتحديد أنواع أحجام المتحصلات العابرة للحدود التي تتدفق إلى الدولة. وبالتحديد، هناك حاجة لفهم كيف تم التوصل إلى أي تقديرات لمتحصلات الجريمة المنتجة محلياً وفي الخارج. يشمل الجدول أدناه أمثلة عن إحصائيات قد توفر، بالتماشى مع المنهجية،¹¹ سياقاً مفيداً لتقييم فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة.

أمثلة لبيانات مفيدة حول السياق والمخاطر

سياق الدولة

- أ. حجم السكان
ملاحظة: يمكن تجزئة هذه البيانات إلى عدة فئات مختلفة.
- ب. إجمالي الناتج المحلي
ملاحظة: يمكن تجزئة هذه البيانات لإبراز حجم القطاعات المختلفة.
- ج. عدد الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية (1) التي تم إنشاؤها و(2) والتي تعمل في مكان الاختصاص، المجرأة بحسب:
 - نوع الشخص الاعتباري والترتيب القانوني
 - د. مدى اعتماد الاقتصاد على استخدام النقد
 - هـ. الحجم التقديري للقطاع غير الرسمي و/أو اقتصاد الظل
 - و. مستوى الشمول/الإقصاء الاقتصادي

¹⁰ راجع مجموعة العمل المالي (2013 ب).

¹¹ الفقرات 5-12 من المنهجية (مجموعة العمل المالي، 2013 أ).

سياق القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة

ملاحظة: تتعلق هذه البيانات بشكل خاص بالنتيجة المباشرة 1 والنتيجة المباشرة 3 والنتيجة المباشرة 4.

- أ. عدد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، المجرأة بحسب:
 - نوع المؤسسة المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة، التعاونيات، إلخ.) و/أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
- ب. حجم/الأصول الإجمالية السنوية و/أو حجم/قيمة معاملات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، المجرأة بحسب:
 - نوع المؤسسة المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة، التعاونيات، إلخ.) و/أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
- ج. مقدار الأعمال التجارية المحلية أو عبر الحدود
- د. الأهمية النسبية لشتى أنواع المنتجات المالية (مثلاً، أحجام المعاملات)

سياق الجرائم

ملاحظة: تتعلق هذه البيانات بشكل خاص بالنتيجة المباشرة 7 والنتيجة المباشرة 8.

- أ. العدد السنوي للجرائم التي تم الإبلاغ عنها/التحقيق فيها/ملاحقتها/إدانتها، المجرأة بحسب:
 - أنواع الجرائم
- ب. المستويات الأساسية للجريمة التي تدر متحصلات في الدولة وطبيعتها¹

مخاطر الإرهاب/تمويل الإرهاب

ملاحظة: تتعلق هذه البيانات بشكل خاص بالنتيجة المباشرة 1 والنتيجة المباشرة 10.

- أ. أنواع المنظمات غير الهادفة للربح في الدولة وعددها
- ب. عدد المنظمات غير الهادفة للربح في الدولة والتي تعمل في مناطق نزاع
- ج. عدد المنظمات غير الهادفة للربح في الدولة التي تقوم بمعاملات عبر الحدود
- د. عدد المجموعات الإرهابية المسماة الناشطة في الدولة
- هـ. عدد الاعتداءات الإرهابية (1) المحلية و(2) الإقليمية

ملاحظات عامة

تحليل البيانات

- ينبغي تحليل البيانات أعلاه بشكل مشترك مع البيانات النوعية، كمستوى الاستقرار السياسي في الدولة، ومستوى الالتزام السياسي لمحاربة الجريمة، ومستوى الفساد وسيادة القانون، إلخ.

ملاحظة:

1. من الصعب تحديد مقدار الأنشطة غير المشروعة بشكل دقيق وغالباً ما ستكون البيانات ذات الصلة بشكل تقديرات.

ب. أمثلة عن إحصائيات مفيدة بنوع خاص

76. يدرج الجدول أدناه أمثلة عن بنود بيانات اتضح في عمليات التقييم الأولى أنه من المفيد بنوع خاص جمعها وحفظها. تم توفير هذا الجدول كمرجع تستعين به الدول التي تجمع البيانات. ونظراً لاحتمال اختلاف قابلية تطبيق الأنواع الفردية للإحصائيات واختلاف الفائدة منها بحسب الظروف الوطنية، لا ينبغي اعتبار الجدول إلزامياً أو شاملاً. ورغم اعتبار بنود البيانات هذه أنها مفيدة بنوع خاص، فهذا لا يعني أنها تحدد بالضرورة الترحيح النسبي الذي ينبغي تخصيصه لها في عملية تقييم متبادل معينة. يمكن الاطلاع على نصائح إضافية حول جمع الإحصائيات المتنوعة وعرضها في النتيجة (النتائج) المباشرة ذات الصلة الواردة في القسم "ج" أدناه.

أمثلة عن بيانات مفيدة بنوع خاص

الموضوع	بند البيانات	النتائج المباشرة ¹
التعاون الدولي ²	عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تقديمها وتلقيها ومعالجتها والاستجابة لها ورفضها	2
	عدد طلبات تسليم المجرمين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تقديمها وتلقيها ومعالجتها والاستجابة لها ورفضها	2
	معدّل الوقت الذي يستغرقه تقديم رد في موضوع طلبات المساعدة القانونية التي تم تلقيها	2
	معدّل الوقت الذي تستغرقه معالجة طلبات تسليم المجرمين التي تم تلقيها	2
	عدد المؤسسات المالية المسجلة أو المرخصة (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة) والأعمال والمهن غير المالية المحددة	3، 4، م
	قيمة أصول المؤسسات المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة) وحجم الأعمال والمهن غير المالية المحددة ⁴	3، 4، م
	عدد عمليات المراقبة أو التحليل المكتبي	3
	عدد عمليات المراقبة والتحليل الميداني	3
	عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها	3، 4
	مجموع عدد العقوبات والتدابير التصحيحية الأخرى التي تم فرضها	3
قيمة الغرامات المالية	3	
الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية	عدد الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية (1) التي تم إنشاؤها و(2) والتي تعمل في مكان الاختصاص بحسب نوع الجهة	5، م
	عدد الأشخاص الاعتبارية التي تم إنشاؤها في مكان الاختصاص والتي أصدرت أسهماً لحاملها أو ضمانات على أسهم لحاملها	5، م
	عدد الأشخاص الاعتبارية التي تم إنشاؤها في مكان الاختصاص والتي أصدرت أسهماً اسمية أو لديها مدراء اسميين	5، م
المعلومات المالية	معدّل الوقت الذي يستغرقه تزويد الدولة الطالبة بمعلومات أساسية أو بمعلومات عن المستفيد الحقيقي	5
	عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها (بما يشمل تحديداً ما يتعلق منها بتمويل الإرهاب وأيضاً بحسب نوع الجهة المبلغة)	4، 6، م
	قيمة المعاملات في تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها (بما في ذلك بحسب نوع الجهة المبلغة)	4، 6، م
	عدد تقارير نقل النقد عبر الحدود (فيما يتعلق بالعملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها) التي تم تلقيها	6
عدد منتجات المعلومات المالية التي تم إحالتها أو تبادلها	6	

النظام القانوني لمكافحة غسل الأموال والمسائل التشغيلية 5	عدد التحقيقات الجنائية في نشاط غسل الأموال	6، 7
	عدد حالات الادعاء المرتبطة بنشاط غسل الأموال	7
	عدد الإدانات المرتبطة بغسل الأموال (عدد القضايا والأفراد المدانين)	7، م
	معدّل طول فترة العقوبات السالبة للحرية المفروضة للإدانات المرتبطة بغسل الأموال	7
	معدّل قيمة الجزاء المفروض على الإدانات المرتبطة بغسل الأموال	7
	عدد العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال	7
	قيمة المتحصلات والوسائط الإجرامية والممتلكات ذات القيمة المشابهة التي تمت مصادرتها	8
	قيمة الأصول الإجرامية المحجوزة أو المجمدة	8
تمويل الإرهاب وتمويل إنتشار التسلح	عدد التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب	9
	عدد حالات الادعاء في قضايا تمويل الإرهاب	9
	عدد الإدانات المرتبطة بتمويل الإرهاب	9، م
	معدّل طول فترة العقوبات السالبة للحرية المفروضة على الإدانات المرتبطة بتمويل الإرهاب	9
	معدّل قيمة الجزاءات المفروضة على الإدانات المرتبطة بتمويل الإرهاب	9
	عدد الأشخاص أو الحسابات الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة بموجب تسميات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو تسميات أخرى	10
	قيمة الأصول المجمدة بناء على العقوبات المالية المستهدفة بموجب تسميات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو تسميات أخرى	10
	عدد القضايا التي يتم فيها حجز أصول الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية أو ممولي الإرهاب أو مصادرتها	10
	قيمة الأصول المحجوزة أو المصادرة من إرهابيين أو منظمات إرهابية أو ممولي إرهاب	10، م
	عدد التحقيقات الجنائية في قضايا إرهابيين يستغلون المنظمات غير الهادفة للربح	10
	قيمة الأصول أو الممتلكات المجمدة بناء على العقوبات المالية المستهدفة بالنسبة للأشخاص أو الكيانات المسماة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل	11

ملاحظات:

1. "م" تعني أن المعلومات تمثل أيضاً إحصائيات متعلقة بالمخاطر والسياق.
2. قد يُستحسن تجزئتها لأجل إبراز الإحصائيات المتعلقة بغسل الأموال وبتحويل الإرهاب بشكل منفصل. فضلاً عن ذلك، قد يكون من المفيد ذكر عدد الدول التي تم تلقي طلبات منها وإرسال طلبات لها.
3. قد يُستحسن تجزئتها لإبراز البيانات الخاصة بكل نوع من أنواع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.
4. قد تتضمن مؤشرات أخرى ذات الصلة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة الإيرادات (أو المبيعات) الإجمالية/الأرباح الإجمالية وأحجام المعاملات.
5. إذا أمكن، ينبغي تجزئة هذه الإحصائيات لإبراز الجرائم الرئيسية المعنية ذات الصلة بمخاطر الدولة. كما وأنه ينبغي على الإحصائيات أن تميز ما بين غسل الأموال من قبل الغير وغسل الأموال المستقل وغسل الأموال المتعلق بجرائم أصلية تم ارتكابها في الخارج.

ج. أمثلة محتملة عن إحصائيات متعلقة بكل نتيجة من النتائج المباشرة¹²

77. يقدم هذا القسم قوائم غير شاملة وغير ملزمة بأمثلة عن أنواع البيانات المتعلقة بكل من النتائج المباشرة الإحدى عشر التي ورد تعريف عنها في المنهجية، على أساس الفهم أن النتائج المباشرة مترابطة فيما بينها وأن الإحصائيات التي يتم النظر فيها بموجب نتيجة مباشرة معينة، في حالات عديدة، سوف تكون أيضاً مرتبطة بنتائج مباشرة أخرى. في هذا السياق، يمكن إيجاد أوراق أخرى صادرة عن مجموعة العمل المال حول الإرشادات وأفضل الممارسات (مثلاً، ورقة مجموعة العمل المالي عن أفضل الممارسات حول المصادرة الصادرة في أكتوبر 2012) من شأنها أن تحدد أنواعاً إضافية من البيانات ذات الصلة. قد لا تتبثق بعض أنواع البيانات المدرجة أدناه مباشرة عن كلمات محددة واردة في معايير أو منهجية مجموعة العمل المالي، بما يعكس أن المنهجية تتضمن قوائم بأمثلة غير شاملة عن أنواع البيانات وأن أماكن الاختصاص تتبّع عدة طرق لإبراز فعاليتها. وعليه، قد يكون من غير المعقول التوقع من دولة تقديم كل بنود البيانات المدرجة. ويتضمن هذا القسم ملاحظات معينة حول جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. وينبغي قراءة هذه الملاحظات بشكل مشترك مع المبادئ التوجيهية المبينة في الفصلين الثاني والثالث التي يكون لها تطبيق ذات طابع عام، وعلى وجه الخصوص، ضرورة النظر في البيانات الكمية بشكل مشترك مع المعلومات النوعية. لأغراض هذه الإرشادات، يشير مصطلح "التفسير" إلى استكشاف ما قد تعنيه البيانات المتنوعة أو تمثله وليس إلى استنتاج ما إذا كانت البيانات تظهر أن النتيجة المرجوة قد تحققت.

¹² تركز هذه الإرشادات فقط على المعلومات الكمية. قد ترى الدول أنه من المفيد تكملة الإحصائيات المقترحة أدناه بشتى أنواع المواد النوعية (مثلاً، أمثلة عن حالات) عندما تقوم بعرض فعاليتها لديها.

النتيجة المباشرة 1

تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مفهومة، وحيثما كان مناسباً، يتم تنسيق الإجراءات محلياً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

78. إن بعض الإحصائيات مرتبطة بشكل مباشر بتقييم الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 1. ومعظم الاعتبارات الواردة في المسائل الجوهرية هي ذات طابع نوعي. ولكن ما يمثل دعامة للنتيجة المباشرة 1 هو قيام الدولة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وتكمن إحدى العناصر الحاسمة في فهم مخاطر الدولة وسياقها. فبالتالي، يتمثل الأمر الأوثق صلة بالنتيجة المباشرة 1 بمناقشة أنواع الإحصائيات المتعلقة بالمخاطر والسياق التي يمكن للدول توفيرها - سواء كان بشكل منفصل أو ضمن تقييمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

79. وكمثال على المعلومات الكمية التي يمكن للدولة توفيرها بهدف إثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 1، تحدد المنهجية دورية المشاورات بشأن السياسات والتشريعات والمساهمات في تطوير عملية أو عمليات تقييم المخاطر وغيرها من مخرجات السياسات. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون مرتبطة بتقييم للنتيجة المباشرة 1.

المسألة الجوهرية 1.5

إلى أي مدى تتعاون السلطات المختصة والهيئات ذاتية التنظيم وتنسق فيما بينها من أجل تطوير وتطبيق سياسات وأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحيثما كان مناسباً تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. دورية اجتماعات حول آليات التنسيق بين السلطات المختصة المحلية
- ب. عدد مذكرات التفاهم بين السلطات المختصة المحلية أو اتفاقيات التعاون الأخرى ذات الصلة
- ج. طلبات المعلومات المتبادلة بين السلطات المختصة المحلية

ملاحظة عامة

- جمع البيانات وعرضها
- بحسب الترتيبات المعتمدة في مكان الاختصاص، قد يُطلب توفير هذه المعلومات بشكل منفصل بالنسبة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

النتيجة المباشرة 2

يوفر التعاون الدولي معلومات مناسبة ومعلومات مالية وأدلة، كما يسهل اتخاذ إجراءات ضد المجرمين وأصولهم.

80. إن التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو نتيجة مشتركة تتداخل مع عدد من النتائج المباشرة الأخرى. فهو يشمل المعلومات الصادرة والواردة على السواء، أي قيام الدولة بتوفير المساعدة القانونية البناءة وفي الوقت المناسب أو أشكال أخرى من التعاون الدولي، كذلك سعي الدولة إلى الحصول على هذه المعلومات لملاحقة قضايا محلية في غسل الأموال والجريمة الأصلية وتمويل الإرهاب تتطوي على عناصر عبر وطنية.

81. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 2، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية عن المعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- عدد الطلبات التي تم تقديمها أو التي تم تلقيها أو التي تم معالجتها أو التي استجيب لها أو التي رفضت فيما يتعلق بسلطات مختصة مختلفة وأنواع الطلبات (مثلاً، تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون الدولي)؛ ومناسبة توقيت الاستجابة؛
 - عدد الترتيبات الخاصة بالتعاون مع الدول الأخرى؛
 - عدد التحقيقات أو وحالات الادعاء التي تم إجراؤها في إطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعدد الأصول التي تم تجميدها ومصادرتها وقيمتها (بما في ذلك المصادرة غير المستندة إلى إدانة) والمتأتية من التعاون الدولي وقيمة الأصول المستردة أو التي تم اقتسامها.
- يتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات يمكن أن تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 2. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، أتضح أن البنود 2.1 (أ) و 2.1 (ج) و 2.2 (أ) و 2.2 (ج) مفيدة بنوع خاص. في سياق عمليات التقييم المتبادل، تطلب سكرتارية مجموعة العمل المالي من كل أماكن الاختصاص توفير معلومات عن خبرتهم في مجال التعاون الدولي مع أماكن اختصاص خاضعة للتقييم.

المسألة الجوهرية 2.1

إلى أي مدى قامت الدولة بتوفير المساعدة القانونية المتبادلة وبتسليم المجرمين بصورة بناءة وفي الوقت المناسب بالنسبة لكامل نطاق طلبات التعاون الدولي؟ وما هي درجة جودة تلك المساعدة التي وفرتها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة

- عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تم تلقيها
 - عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفضت، (3) العالقة
 - معدل الوقت الذي تستغرقه معالجة طلب
- ملاحظة: تشير هذه البيانات أيضاً إلى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بشأن التدابير المؤقتة (بما يشمل التحديد والتجميد/الحجز) وكذلك المعلومات التي تم الحصول عليها لعمليات التحقيق.
- ب. طلبات دولية واردة بشأن تنفيذ أوامر المصادرة وتقاسم الأصول
- عدد الطلبات التي تم تلقيها

- عدد الطلبات (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة،
- معدّل الوقت الذي تستغرقه معالجة طلب

ملاحظة: تشير هذه البيانات إلى طلبات التعاون الدولي بشأن تنفيذ أوامر المصادرة و/أو تقاسم الأصول المصادرة. يجوز للدول أن تميّز بين المصادرات المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة.

ج. طلبات تسليم المجرمين الواردة

- عدد طلبات تسليم المجرمين التي تم تلقيها
- عدد الأشخاص الذين تم تقديم طلب بتسليمهم
- عدد طلبات تسليم المجرمين (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
- عدد الأشخاص الذين تم تسليمهم
- معدّل الوقت الذي تستغرقه معالجة طلب

ملاحظة: ينطبق هذا القسم، من بين الأمور الأخرى، على طلبات تسليم المجرمين عموماً وأيضاً على تلك التي تم تقديمها بموجب قوانين تسليم خاصة، مثل أنظمة مذكرات توقيف إقليمية.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز جمع هذه البيانات وعرضها بالنسبة لكل فئة من فئات الجرائم الآتية: جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية (أو الفئات المصنفة للجرائم في الدول التي تطبق نظاماً يشمل كل الجرائم).
- فضلاً عن ذلك، قد يكون من المفيد توضيح عدد الدول المعنية وتجزئة البيانات لإبراز الدول التي تم تبادل الطلبات معها.

تحليل البيانات

- في بعض الدول، لا يعني المصطلح "معالج" بالضرورة أنه تمت "الاستجابة" للطلب وإنما قد تم تناولها (مثلاً، تم النظر فيها)؛ لذلك، يُنصح بتوفير تفسيرات من جانب الدول في هذا الشأن.
- إن المعلومات المتعلقة بقيمة الأصول المجمدة أو المحجوزة أو المعادة إلى دول أخرى بموجب طلبات دول أخرى مقارنة بالطلبات التي تم تلقيها قد تساعد في فهم مخاطر الدولة وسياقها وتؤكد على نوعية المساعدة الدولية.
- يجوز للأسباب الكامنة خلف أي طلبات مرفوضة أن تسلط الضوء على التزام الدولة بتوفير المساعدة.
- إن المعلومات المتعلقة بهوية الدول التي تقدم طلبات تسليم المجرمين/المساعدة القانونية المتبادلة (مع مراعاة الالتزامات بالسرية) تساعد في فهم المخاطر والسياق (بالأخص عندما لا تُعتبر الدول أنها معرضة لدرجة عالية من مخاطر الإرهاب وإنما تكون بمثابة قناة لتمويل الإرهاب).
- تُعتبر طلبات تسليم المجرمين/المساعدة القانونية المتبادلة بشأن الجرائم الأصلية قيمة لما لها من دلالة على التعاون البناء مع الدول الأخرى، بشكل عام، بما في ذلك التعاون الفعال في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بعض الحالات.
- حيث ينطبق، ينبغي أيضاً أخذ الآليات المبسطة الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة (مثلاً، داخل الاتحاد الأوروبي) بعين الاعتبار.

المسألة الجوهرية 2.2.

إلى أي مدى طلبت الدولة مساعدة قانونية في مجال التعاون الدولي بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب لملاحقة عمليات غسل الأموال والجرائم الأصلية المتعلقة بها وقضايا تمويل الإرهاب المحلية التي تتضمن عناصر عبر وطنية؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة (بما في ذلك طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بشأن التجميد/الحجز)

- عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تم تقديمها
- عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
- معدّل الوقت الذي يستغرقه الحصول على طلب مساعدة قانونية متبادلة تمت الاستجابة له

ب. طلبات دولية صادرة بشأن تنفيذ أوامر المصادرة وتقاسم الأصول

- عدد طلبات التي تم تقديمها
- عدد الطلبات (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
- معدّل الوقت الذي يستغرقه الحصول على طلب مساعدة قانونية متبادلة تمت الاستجابة له

ج. طلبات تسليم المجرمين الصادرة

- عدد طلبات تسليم المجرمين التي تم تقديمها
- عدد الأشخاص الذين تم تقديم طلب بتسليمهم
- عدد طلبات التسليم المقدمة (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
- عدد الأشخاص الذين تم تسليمهم إلى مكان الإختصاص الذي قدم الطلب
- معدّل الوقت الذي يستغرقه الحصول على رد في موضوع طلب تسليم مجرمين

ملاحظة عامة

يُرجى الاطلاع على الملاحظات الواردة في المسألة الجوهرية 2.1.

تحليل البيانات

- قد يكون من المفيد مقارنة عدد الطلبات الصادرة بأي معلومات متاحة عن عدد التحقيقات التي أُجريت في قضايا غسل الأموال أو تمويل الإرهاب عبر الحدود، بالأخص في حالات يبلغ فيها مكان اختصاص أنه لم يقدم أي طلبات.

المسألة الجوهرية 2.3.

إلى أي مدى تسعى مختلف السلطات المختصة إلى إيجاد طرق أخرى للتعاون الدولي من أجل تبادل المعلومات المالية والمعلومات الرقابية وتلك المتعلقة بإنفاذ القانون وغيرها على نحو ملائم وفي الوقت المناسب مع نظيراتها الأجنبية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية (الطلبات الصادرة)

- عدد طلبات (المعلومات) التي تم تقديمها لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - عدد الطلبات المقدمة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
 - معدّل الوقت الذي يستغرقه الحصول على طلب تمت الاستجابة له
- ملاحظة: يشير هذا القسم إلى التعاون الدولي فقط بين وحدات المعلومات المالية. يجوز تبويب المعلومات لإبراز عدد الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية المشار إليهم في الطلبات.

ب. التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون (الطلبات الصادرة)

- عدد طلبات التي تم تقديمها لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - عدد الطلبات المقدمة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
 - معدّل الوقت الذي يستغرقه الحصول على رد في موضوع طلب
- ملاحظة: يجوز تبويب المعلومات بحسب نوع وكالة إنفاذ القانون: الشرطة، القضاء، جهات الادعاء، إلخ.

ت. التعاون الدولي بين سلطات الرقابة المالية (الطلبات الصادرة)

- عدد طلبات التي تم تقديمها لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - عدد الطلبات المقدمة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفِضت، (3) العالقة
 - معدّل الوقت الذي يستغرقه الحصول على رد في موضوع طلب
- ملاحظة: يجوز تبويب المعلومات بحسب نوع سلطة الرقابة: البنوك، التأمين، الأوراق المالية، إلخ.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- قد تتمثل الأمثلة عن أشكال التعاون الدولي غير المدرجة في المسألتين الجوهريتين 2.1 و2.2 بتبادل المعلومات أو باستخدام شبكة تواصل أو بتبادل معلومات خاصة بوحدة المعلومات المالية، إلخ.
- قد لا يتوافر دائماً إطار عمل رسمي لهذا التعاون، بالأخص عندما يتعلق الأمر باستخدام شبكة تواصل بين وكالات إنفاذ القانون، وقد يكون من الصعب جمع هذه البيانات.

المسألة الجوهرية 2.4.

إلى أي مدى توفر مختلف السلطات المختصة (بما في ذلك بصورة تلقائية) أشكالاً أخرى من التعاون الدولي لتبادل المعلومات المالية والرقابية وتلك المتعلقة بإنفاذ القانون وغيرها على نحوٍ بناءٍ وفي الوقت المناسب إلى نظيراتها الأجنبية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية

- عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تلقيها
- عدد عمليات تبادل المعلومات التلقائي التي تم توفيرها

- عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفضت، (3) العالقة
- معدّل الوقت الذي يستغرقه تقديم رد في موضوع طلب
- ملاحظة: يشير هذا القسم إلى التعاون الدولي فقط بين وحدات المعلومات المالية. يجوز تبويب المعلومات لإبراز عدد الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية المشار إليهم في الطلبات.
- ب. التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون
 - عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تلقيها
 - عدد عمليات تبادل المعلومات التلقائي التي تم توفيرها
 - عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفضت، (3) العالقة
 - معدّل الوقت الذي يستغرقه تقديم رد في موضوع طلب
 - ملاحظة: يجوز تبويب المعلومات بحسب نوع وكالة إنفاذ القانون: الشرطة، القضاء، جهات الادعاء، إلخ.
- ج. عدد التحقيقات التي تمت نيابة عن جهات نظيرة أجنبية أو بالاشتراك معها، بما في ذلك فرق تحقيق مشترك
- د. التعاون الدولي بين سلطات الرقابة المالية
 - عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تلقيها
 - عدد عمليات تبادل المعلومات التلقائي التي تم توفيرها
 - عدد الطلبات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (1) التي استُجيب لها، (2) التي رُفضت، (3) العالقة
 - معدّل الوقت الذي يستغرقه تقديم رد في موضوع طلب
 - ملاحظة: يجوز تبويب المعلومات بحسب نوع سلطة الرقابة: البنوك، التأمين، الأوراق المالية، إلخ.

المسألة الجوهرية 2.5.

ما مدى جودة قيام السلطات المختصة التي تتولى تقديم طلبات التعاون الأجنبية والاستجابة إليها في مجال تحديد وتبادل المعلومات الأساسية والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين الخاصة بالأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية؟

ملاحظة عامة

يُرجى الاطلاع على تلك الإحصائيات الواردة في النتيجة المباشرة 5 بشأن التعاون الدولي.

النتيجة المباشرة 3

تقوم الجهات الرقابية بالرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومتابعتها وتنظيمها على النحو الملائم لتلتزم بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع المخاطر الخاصة بها.

82. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 3، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:
- عدد المؤسسات المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة) والأعمال والمهن غير المالية المحددة المرخصة أو المسجلة في كل فئة وأنواعها؛ وأحجام القطاعات وأهميتها وتأثيرها النسبي؛
 - دورية العمليات الرقابية والتفتيش (الميدانية والمكتبية) وطبيعتها؛ وطبيعة المخالفات التي تم تحديدها والعقوبات وغيرها من التدابير التصحيحية (كالتدابير الإصلاحية والتوبيخات والغرامات) التي تتخذ.
83. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 3. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، أتضح أن البنود 3.1(أ)-(ب) و 3.3(أ)-(ب) و 3.4(أ)-(ب) مفيدة بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 3.1

إلى أي مدى تتجح ضوابط منح التراخيص والتسجيل والضوابط الأخرى التي تطبقها الجهات الرقابية أو السلطات الأخرى في منع المجرمين وشركائهم من أن يحوزوا حصصاً كبيرة أو مسيطرة في المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو يكونوا مستفيدين حقيقيين من تلك الحصص أو أن يشغلوا وظيفة إدارية فيها وإلى أي مدى يتم الكشف عن مخالفات متطلبات منح التراخيص والتسجيل؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة المرخصة أو المسجلة
- عدد طلبات الترخيص أو التسجيل (1) التي تم تلقيها و(2) التي تم معالجتها و(3) التي تمت الموافقة عليها و(4) التي تم رفضها
- ب. العدد السنوي لمخالفات متطلبات منح التراخيص أو التسجيل التي تم تحديدها
- ملاحظة: هذه إشارة إلى المخالفات التنظيمية المتعلقة بالمسألة الجوهرية 3.1 والمتمثلة بمنع المجرمين من خرق مؤسسة مالية وليس المخالفات التنظيمية عموماً.
- ج. عدد التدابير الإشرافية/التصحيحية المتخذة بشأن مخالفة متطلبات منح التراخيص / التسجيل للوافدين الجدد وللمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة المعتمدة
- ملاحظة: تتضمن أمثلة التدابير التصحيحية إجراء عمليات تدقيق، متابعة الترخيص المرفوض/الملغى/غير المجدد، إلخ. يجوز تبويب بعض مجموعات هذه البيانات أكثر أو تكملتها بمعلومات أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن لبيانات متعلقة بعمليات تحقق من الحالة الجنائية أن تكون جزءاً من البيانات المتعلقة بالتدقيق في الطلب؛ كما يمكن توفير بيانات عن التدابير الرقابية مثل المتابعة، التدقيق في طلب التجديد، أو عمليات تحقق تلقائية لعينة من المرخص لهم، عندما تكون متاحة.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة هذه البيانات بحسب الجهة الرقابية وبحسب نوع المؤسسة المالية أو نوع العمل والمهنة غير المالية المحددة.
- تهدف مجموعات البيانات المحددة بالنسبة لهذه المسألة الجوهرية إلى توفير نظرة عامة على التدابير المتخذة من قبل السلطات في عملية التسجيل/الترخيص، على نحو استباقي أو ارتجاعي خلال مرحلة دخول جهة في القطاع المالي أو قطاعات أخرى

وطيلة فترة وجوده، لمنع المجرمين من أن يحوزوا حصصاً مسيطرة فيه.

تحليل البيانات

- تتمثل إحدى أبرز نقاط الضعف التي يجوز مواجهتها في أن عملية الترخيص والتسجيل قد لا تشمل متطلبات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد تتعلق فقط بمتطلبات احترازية. لا ينبغي تفسير ذلك الأمر على أنه مرادف لمستوى متدنٍ من الفعالية، شرط أن يتحقق الهدف من العملية المتمثل بمنع المجرمين من أن يحوزوا حصصاً مسيطرة في المؤسسات.
- في الدول التي لديها قطاع مالي متين، قد يكون عدد الوافدين الجدد محدوداً، ما يفضي إلى انخفاض في عدد عمليات التدقيق والتحقق من الحالة الجنائية بالنسبة لمقدمي طلبات التسجيل. فضلاً عن ذلك، قد لا تتلقى قطاعات مالية غير نامية أي طلبات جديدة على الإطلاق، رغم اعتمادها إطار عمل تنظيمي.

المسألة الجوهرية 3.2.

ما مدى جودة قيام الجهات الرقابية بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي والقطاعات الأخرى ككل والمحافظة على مفهوم واضح لهذه المخاطر في مختلف القطاعات وأنواع المؤسسات والمؤسسات الفردية؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

عدد الجهات المنظمة في كل تصنيف لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تستخدمه الجهة الرقابية (مثلاً مرتفع، متوسط، متدن)

ملاحظة: رغم أن فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس حاسماً، فإن تحسس عدد الجهات المنظمة التي تم تصنيفها في كل فئة يساعد في تحديد صرامة الجهات الرقابية عندما يتعلق الأمر بموضوع فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع الذي يشرفون عليه.

ملاحظة عامة

تحليل البيانات

- تركز هذه المسألة الجوهرية على العمليات أكثر من غيرها من المسائل الجوهرية الواردة في هذه النتيجة المباشرة. فمن المرجح أن تكون المعلومات ذات طبيعة نوعية، من حيث التركيز على المنهجيات المطورة والأدوات المستخدمة من قبل الجهات الرقابية في تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين مختلف القطاعات، بما في ذلك عوامل الخطر التي يتم النظر فيها والمعلومات التي يتم فحصها في تكوين فهمهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن المعلومات المشمولة في عملية أو عمليات تقييم المخاطر وهياكل نقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات وتقارير الاتجاهات والتطبيقات ستبين مدى جودة قيام الدولة بمعالجة هذه المسألة الجوهرية.

المسألة الجوهرية 3.3.

ما مدى جودة قيام الجهات الرقابية بمتابعة مدى التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الإشراف عليه، على أسس قائمة على المخاطر، بهدف خفضها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. عدد العمليات الرقابية والتفتيش الميدانية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ب. عدد العمليات الرقابية أو التحاليل المكتبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز جمع البيانات بحسب القطاع والجهة الرقابية.
- وفقاً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد يشكل الإشراف لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد المواضيع التي يتوافر بشأنها المقدار الأقل من البيانات. بالتالي، تقتصر مجموعات البيانات التي تم استعراضها بناء على هذه المسألة الجوهرية على الحد الأدنى للبيانات الأساسية المطلوبة لتكوين نظرة عامة أساسية على الأنشطة الإشرافية. تجدر الإشارة إلى أن العقوبات وتعزيز فهم الالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تم تناولها في المسائل الجوهرية الأخرى أعلاه.
- يجوز أيضاً توسيع نطاق مجموعات البيانات المقدمة من قبل الدولة الخاضعة للتقييم أكثر وتبويبها وفقاً لطبيعة الإطار الرقابي فيها وبحسب فئات المخاطر. فعلى سبيل المثال، من الممكن لأدوات التوعية والمساعدة، كأشطة التواصل الثنائية أو المتعددة الأطراف، أن تكون جزءاً من تسلسل متواصل من عمليات الإشراف بحسب المخاطر المحددة في قطاعات معينة. قد تكون أيضاً البيانات حول عمليات متابعة التدقيق وخطط العمل جزءاً هاماً من مجموعات البيانات، إذا تم توسيع نطاقها وتبويبها كما هو موصى به أعلاه. قد تكون هذه المعلومات الإضافية ذات صلة أيضاً بالمسائل الجوهرية أدناه.

تحليل البيانات

- ينبغي تفسير هذه البيانات وفقاً للمعلومات المتعلقة بعملية أو بعمليات تقييم المخاطر والمعلومات السياقية المقدمة حول حجم وتركيبه وهيكلية القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لأجل تقدير مدى مواءمة طبيعة وكثافة الأنشطة الرقابية مع المخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها.

المسألة الجوهرية 3.4.

إلى أي مدى يتم تطبيق تدابير تصحيحية و/أو عقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة من الناحية العملية؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد العقوبات المفروضة على مخالفات الالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- ملاحظة: يتم تحليل عدد العقوبات المطبقة على نحو مثالي ضمن إطار عدد مخالفات الالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم كشفها.
- ينبغي التمييز بوضوح بين العقوبات الجنائية المتعلقة بمخالفة الامتثال بالإطار التنظيمي وبين التحقيقات الجنائية وحالات الادعاء في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تناولها في النتيجة المباشرة 7. في حال تعذر ذلك، ينبغي تفسير التوضيحات المناسبة.
- ب. عدد التدابير التصحيحية المفروضة على مخالفات الالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- نوع التدبير التصحيحي
 - القيمة (حيثما ينطبق، مثلاً، بالنسبة للجزاءات/الغرامات المالية)
- ملاحظة: أنواع ممكنة من التدابير التصحيحية: خطابات من جهات إشرافية، خطط عمل، متابعة عمليات الفحص، أنواع أخرى من التدابير التصحيحية، توبيخات، التحديد بشكل علني، جزاءات/غرامات مالية، ألخ.
- يجوز لبعض الدول أن تقوم بتبويب نوع التدابير التصحيحية بحسب درجات العقوبات بدلاً من أنواعها، وهذا ما ينبغي تفسيره أيضاً بوضوح كما يكون مناسباً.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز جمع البيانات بحسب القطاع والجهة الرقابية.
- ينبغي أن تركز مجموعات البيانات الرئيسية في هذه المسألة الجوهرية على تصعيد درجة المراقبة والعقوبات بالتناسب مع النتائج التي توصلت إليها الجهات الرقابية في سياق أنشطتها.
- وبحسب مجموعة التدابير التصحيحية المتاحة للجهات الرقابية، من الممكن أيضاً أن تقوم بعض الدول بتجزئة هذه التدابير إلى أنواع إدارية وجنائية حيث يكون مناسباً.

تحليل البيانات

- مجدداً، ينبغي تفسير مجموعات هذه البيانات وفقاً للمعلومات حول عملية (عمليات) تقييم المخاطر والمعلومات السياقية المقدمة حول حجم وتركيبه وهيكلية القطاع المالي لأجل تقدير مواءمة الأنشطة الرقابية مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها.
- ينبغي أخذ التفاعل بين البيانات حول العقوبات ومجموعات البيانات المستعرضة بناء على المسألة الجوهرية 3.3 والنتيجة المباشرة 4 حول النتائج بعين الاعتبار؛ مثلاً، من شأن العدد المنخفض لعمليات الفحص أن يؤثر بشكل عرضي على احتمال قيام السلطات الرقابية بكشف المخالفات في الامتثال وعلى قدرتها على اتخاذ التدابير المناسبة. ولكن لا يمكن تفسير العدد المنخفض للتدابير التصحيحية مقارنة مع عدد عمليات الفحص كغياب للفعالية.
- تُعد قيمة الغرامات المالية المطبقة من مجموعات البيانات المفيدة فقط إلى المدى الذي يتم تفسيرها فيه ضمن إطار الأسلوب الذي تتبعه الجهة الرقابية في تنفيذ إطار العمل الخاص بالغرامات لديها وفي اتخاذ مجموعة أخرى من التدابير الإشرافية الخاصة بها. هناك أيضاً معلومات أخرى مثل ردّ الجهات الخاضعة للجزاء؛ مثلاً، من الممكن لجزاء ذات قيمة منخفضة أن تحث على تحسين مستوى الالتزام، مثلما تفعل الجزاءات ذات القيمة المرتفعة، وبذلك بحسب الخصائص التي تتسم بها الجهة المنظمة الخاضعة للمراقبة وتلك التي تتسم بها طبيعة الإطار الإشرافي. يُوصى بأن يتم تفسير مجموعة البيانات هذه في سياق معلومات أخرى مقدمة، بما في ذلك المعلومات المقدمة بموجب المسألتين الجوهريتين 3.5 و3.6.

المسألة الجوهرية 3.5.

إلى أي مدى تستطيع الجهات الرقابية أن تثبت بأن التدابير التي تتخذها تؤثر في التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة التي تبين أنها صححت أوجه القصور في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تجزئتها بحسب:
 - القطاع
 - الجهة الرقابية
- ب. عدد أوجه القصور في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تصحيحها في عمليات متابعة التدقيق/عمليات التفتيش اللاحقة

ملاحظة: يجوز تجزئة هذه المعلومات بحسب نوع القصور وغالباً ما تكون قائمة على سحب العينات.

ملاحظات عامة

تحليل البيانات

- لا يمكن تقدير مدى الفعالية في هذه المسألة الجوهرية بشكل مستقل، وهي، لهذا السبب، تشكل تحدياً من الناحية التحليلية. ينبغي تفسير الرأي الذي تم تكوينه حول مجموعة البيانات هذه في سياق النتائج التي توصلت إليها الجهات الرقابية والتي يجوز أن تمتد إلى البيانات المقدمة في المسائل الجوهرية الأخرى للنتيجتين المباشرتين 3 و4.
- ينحصر تقدير وقع التدابير المتخذة من قبل الجهات الرقابية بمدى الاتساق والخصائص فيما بين مجموعات البيانات المقدمة ومستوى نضج نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة. في أحوال كثيرة، لن تكون إقامة روابط مباشرة بين تحسين الالتزام وبين الإجراءات المتخذة من قبل الجهات الرقابية ممكنة في غياب وضع مؤشرات أكثر تحديداً حول أداء الجهات المنظمة بالنسبة للالتزامات المختلفة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المدرجة في النتيجة المباشرة 4.

المسألة الجوهرية 3.6

إلى أي مدى تشجع الجهات الرقابية المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة على تكوين فهم واضح لالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وللمخاطر ذات الصلة التي تواجهها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- عدد وثائق الإرشاد الرقابي حول الالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن الجهات الرقابية للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمجزأة بحسب:
- عدد المنشورات الصادرة الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمجزأة بحسب:
 - ملاحظة: الأنواع الممكنة من المنشورات ذات الصلة: الإرشادات، الاتجاهات والتطبيقات، عملية أو عمليات تقييم المخاطر/هياكل القطاع، بيانات بالأنشطة التي تتطوي على مخاطر، خرائط المخاطر، التقارير الاستشارية، الإحصائيات، إلخ.
- عدد أنشطة التواصل حول الأمور الرقابية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمجزأة بحسب:
 - نوع النشاط
 - ملاحظة: الأنواع الممكنة من أنشطة التواصل لتعزيز الأمور الرقابية والتفاعل بشأنها مع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة: اجتماعات، دورات تدريبية، دورات حول تقديم المعلومات، ندوات إلخ.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز جمع البيانات بحسب القطاع والجهة الرقابية.
- يمكن لمجموعات البيانات المبينة في هذه المسألة الجوهرية أن تشمل أيضاً أنواعاً أخرى من أنشطة التواصل والمساعدة مثل تفسير السياسات الصادرة أو النصائح المقدمة عبر خطوط المساعدة الهاتفية إلخ.

تحليل البيانات

- ينبغي توخي الحذر من الإفراط في التركيز على البيانات الكمية في هذه المسألة الجوهرية، رغم أن مجموعات البيانات ستكون مفيدة في تقدير مدى ودورية التفاعل والدعم المقدم من جانب الجهات الرقابية إلى الجهات المنظمة

- في إطار تقييم الفعالية، ينبغي تقدير أنشطة التواصل المتعددة وفقاً لخصائص هذا التواصل. يمكن لنوعية وشمولية أنشطة التواصل والإرشاد والتدريب أن تكون أهم من الكمية، كونها جميعاً متصلة بتركيبة كل قطاع وبمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيه. يمكن لجدول الأعمال ومواد الاتصال وقائمة المدعوين والحاضرين أن تدعم هذا التحليل.
- وبالأخص، قد يكون من الصعب التمييز بين الإرشاد الرقابي الاحترازي والإرشاد الرقابي المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمحتوى الجوهرى للإرشادات.
- من المهم أيضاً النظر إلى إمكانية الوصول إلى الإرشادات ومختلف منتجات التواصل المشمولة وإلى مدى وصول الجهات المنظمة إلى الإرشادات والأدوات المتاحة عبر الإنترنت (مثلاً، الاستخدام المستهدف للإحصائيات المتاحة عبر الإنترنت).
- في السياق ذاته، قد يصعب على بعض الدول، التمييز بين الدورات التدريبية/الاجتماعات الاحترازية والدورات التدريبية/الاجتماعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمحتوى الجوهرى للنشاط. وينبغي التوضيح أن البيانات المعروضة تشمل الالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن مستوى حضور الاجتماعات والدورات التدريبية هو أيضاً ذات صلة.

تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ كافٍ وبما يتناسب مع المخاطر الخاصة بها، كما تبلغ عن العمليات المشبوهة.

84. إن نطاق هذه النتيجة واسع جداً بحيث يشمل القطاع المالي بأكمله وكل قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة - وكذلك كل التدابير الوقائية المختلفة التي يُتوقع منهم اتخاذها. من الضروري دراسة مخاطر الدولة والأهمية النسبية الخاصة بها بعناية لأجل ترتيب أولوية القطاعات والالتزامات التي ينبغي على عملية التقييم أن تركز عليها.

85. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 4، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- عدد المؤسسات المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة) والأعمال والمهن غير المالية المحددة المرخصة أو المسجلة في كل فئة وأنواعها؛ وأحجام القطاعات وأهميتها وتأثيرها النسبي؛
- دورية مراجعة الالتزام الداخلي لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ودورية التدريب بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والمدة التي تستغرق لإعطاء السلطات المختصة معلومات دقيقة وتامة حول تدابير العناية الواجبة للعملاء لأغراض مكافحة هذه المخاطر؛ والحسابات/العلاقات التي رفضت بسبب نقص في المعلومات المتعلقة بتدبير العناية الواجبة للعملاء؛ والتحويلات البرقية المرفوضة بسبب نقص في المعلومات المطلوبة؛
- عدد البلاغات المقدمة، وقيمة العمليات المرتبطة بها؛ وعدد البلاغات المماثلة التي تقدم من قطاعات أخرى ونسبتها؛ والاتجاهات ذات الصلة برفع هذه البلاغات المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ومعدّل الوقت الذي يستغرقه تحليل المعاملة المشبوهة قبل رفع البلاغات.

86. تتعلق النتيجة المباشرة 4 بشكل رئيسي بما يمكن للنتائج التي توصلت إليها الجهات الرقابية أن تفيد به حول تنفيذ الالتزامات التي وضعتها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فبالتالي، تعتمد النتيجة المباشرة 4 بشدة على البيانات الواردة من الجهات الرقابية والمتعلقة بعدد عمليات التدقيق/التفتيش التي تم الكشف خلالها عن مخالفات محددة للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينبغي النظر في هذه المعلومات إلى المدى الذي تساعد فيه على قياس السياق النسبي لهذه القطاعات وحجمها ومدى عدم الالتزام في كل قطاع.

87. يوجد عدد من التحديات المرتبطة بتوافر وتفسير البيانات المطلوبة لأجل تكوين نظرة عامة على التزام دولة خاضعة للتقييم بالنتيجة المباشرة 4. من المرجح استخراج مجموعات البيانات بالنسبة لكل نتيجة مباشرة من قاعدة بيانات الجهات الرقابية (إن وُجدت) المتعلقة بعمليات التدقيق والنتائج. ولكن، وفقاً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يشكل الإشراف لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد المواضيع التي يتوافر بشأنها المقدار الأقل من البيانات في تقارير التقييم المتبادل.

88. يتمثل أحد التحديات الأخرى في تفسير البيانات المتاحة بطبيعة المسائل الجوهرية ذات الأبعاد المتعددة التي تستوجب تبويب البيانات بحسب الالتزامات المحددة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قد لا يكون هذا المستوى من التبويب متاحاً في كل الدول الخاضعة للتقييم. لذلك، قد يكون هناك حاجة للاعتماد على تدابير غير مباشرة تقتصر على النتائج المتعلقة بمدى وجود سياسات وإجراءات لدى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأيضاً على معلومات كنوعية وشمولية هذه السياسات والإجراءات، بعكس بيانات تتعلق بعمليات محددة أكثر (مثلاً، تقوم الدولة الخاضعة للتقييم بتوفير عدد من

عمليات التدقيق حيث تم فيها إدراج تعليمات حول الطريقة الصحيحة لرفع تقارير عن عمليات مشبوهة في السياسات والإجراءات، ولكن هناك نقص في البيانات حيث تم كشف أخطاء هامة في رفع تقارير المعاملات المشبوهة بصورة فعلية أو في المعلومات الواردة في هذه التقارير). ولكن لا يمكن اعتبار ذلك كأداة حقيقية لقياس الفعالية كونه يتعلق بالعملية والإجراءات بعكس الممارسة، وينبغي اعتبار هذا التمييز كأحد القيود التي تواجهها عملية التحليل.

89. يتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 4. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 4(أ)-(ج) و4.5 (أ)-(ب) مفيدة بنوع خاص.

بيانات وإحصائيات مفيدة لكل المسائل الجوهرية ضمن النتيجة المباشرة 4

- أ. عدد المؤسسات المالية المسجلة و/أو المرخصة في الدولة
- ب. عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة و/أو المرخصة في الدولة
- ج. إجمالي الأصول السنوية للمؤسسات المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة) وحجم الأعمال والمهن غير المالية المحددة

ملاحظات عامة

جمع البيانات

- يجوز تجزئة البيانات بحسب نوع المؤسسة المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة، التعاونيات، إلخ.) و/أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

تحليل البيانات

- بالنسبة لعدد من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، قد تكون أحجام المعاملات أوثق صلة من حجم الأصول.
- ينبغي تفسير البيانات حول تطبيق التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل بما يتناسب مع المخاطر في سياق المعلومات الإضافية وينبغي تقييمها وفقاً للبيانات السياقية العامة الرئيسية الأخرى والمعلومات الأخرى عن حجم وتركيبه وهيكلية القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة والقطاع غير الرسمي أو غير المنظم (مثلاً، عدد المؤسسات المالية (بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة) والأعمال والمهن غير المالية المحددة المرخصة أو المسجلة في كل فئة وأنواعها؛ أنواع الأنشطة المالية (بما في ذلك الأنشطة المالية عبر الحدود)؛ أحجام القطاعات النسبية وأهميتها وتأثيرها النسبي).
- ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الجهات قد تعمل في دولة في حين أنها مسجلة في دولة أخرى.
- ينبغي النظر في هذه المعلومات إلى المدى الذي تساعد فيه على قياس السياق النسبي لهذه القطاعات وحجمها والمدى الممكن لعدم الالتزام في كل قطاع.

المسألة الجوهرية 4.1

إلى أي مدى تفهم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها والتزامات مكافحتها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد المخالفات التنظيمية للالتزامات الخاصة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم كشفها ملاحظة: ستساعد هذه المعلومات في التأكيد على عدد الجهات المنظمة التي أنجزت عملية تقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (إذا كان مثل هذا الالتزام موجوداً). ولكن تنفيذ التزام قانوني بإنجاز هذه العملية لا يعني بالضرورة أن الجهات تفهم المخاطر لديها وتتمثل النتيجة الطبيعية لهذا الأمر بأن بعض الجهات المنظمة قد يكون لديها فهم جيد جداً للمخاطر المحيطة بها ولو لم تجري بشكل رسمي عملية تقييم للمخاطر.
- ب. عدد المخالفات التنظيمية للالتزامات أخرى متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم كشفها ملاحظة: يمكن تكملة المعلومات أعلاه بإضافة مجموعات من البيانات أكثر تحديداً تم الاستحصال عليها بموجب المسائل الجوهرية الأخرى أدناه؛ مثلاً، إن البيانات حول المساعدة وأنشطة التواصل الخاصة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزامات بمكافحتها التي تم الاستحصال عليها بموجب المسألة الجوهرية 3.6 قد تساعد أيضاً في تقييم هذه المسألة الجوهرية عندما تتعلق بإمكانية المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة على تحليل وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها والالتزامات بمكافحتها.
- ج. عدد الجهات المنظمة التي أجرت عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها ملاحظة: رغم أن فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس حاسماً، فإن تحسُّس عدد الجهات المنظمة التي أنجزت عملية تقييم للمخاطر يساعد في فهم الدرجة التي يكون تقييم المخاطر فيها عنصراً تركز عليه القطاعات المختلفة.
- د. عدد التغذيةيات العكسية والإرشادات التي قدمتها السلطات إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ملاحظة: أنواع ممكنة من التغذيةيات العكسية والإرشادات: الاجتماعات، الأسئلة التي تمت الإجابة عليها، الإرشادات الصادرة/المحدثة.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يمكن تجزئة البيانات بحسب القطاع.

تحليل البيانات

- سيختلف فهم المخاطر باختلاف القطاعات والجهات المنظمة إلى حد كبير وذلك بحسب الحجم والقدرة والمعرفة عبر القطاعات والجهات وفيها.
- ومن المرجح أن تُستقى المعلومات الرئيسية لتقييم هذه المسألة الجوهرية من المناقشات التي ستجري مع ممثلي القطاع الخاص. ستساعد المعلومات الكمية المشار إليها أعلاه في إبراز مدى تطبيق هذا الفهم بشكل ممنهج.
- ومن المرجح للمعلومات المتعلقة بعدد عمليات الرقابة/التفتيش الميدانية والمكتبية لكل قطاع والتي تم النص عليها بموجب النتيجة المباشرة 3 أن تدعم استنتاجاً عاماً أو استنتاجات أكثر تم جمعها بالنسبة للمسألة الجوهرية 4.1.

المسألة الجوهرية 4.2

ما مدى جودة قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق تدابير تهدف إلى خفض المخاطر وتتلاءم معها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها بالنسبة لتنفيذ التدابير المعززة في الحالات المرتفعة المخاطر المحددة من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة

ملاحظة: غالباً ما يكون من الأسهل التوصل إلى استنتاجات من حالات مرتفعة المخاطر تم تحديدها بالنسبة لهذه الفئات.

ملاحظات عامة

تحليل البيانات

- تهدف هذه المسألة الجوهرية إلى التحقق من قيام الجهة باعتماد درجة مناسبة من الكثافة في تطبيق التدابير الوقائية بالتناسب مع المخاطر المحددة المتعلقة بعوامل العملاء والأنشطة والمنتجات.
- تقف هذه المسألة الجوهرية عند مفترق طرق بين المسألة الجوهرية 4.1 والمسائل الجوهرية الأخرى الواردة في هذه النتيجة المباشرة.

بالإجمال، قد تتمثل نقطة الانطلاق في تفسير مجموعات البيانات بشأن تنفيذ تدابير وقائية تهدف إلى خفض المخاطر وتقليل معها بتكوين نظرة عامة على مدى توافر بيانات الامتثال بحسب كل قطاع أو بما إذا كان هناك سياسات وإجراءات مناسبة متعلقة بإدارة المخاطر وضوابطها.

- من المرجح أن تؤثر قلة فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية التي تهدف إلى خفض المخاطر وتقليل معها. لذلك، ينبغي على تفسير مجموعات البيانات المستعرضة بموجب المسألة الجوهرية 4.1 أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً الاستنتاجات الواردة في هذه المسألة الجوهرية.

المسألة الجوهرية 4.3

ما مدى جودة قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق تدابير العناية الواجبة للعملاء وحفظ السجلات (بما في ذلك المعلومات حول المستفيد الحقيقي والمراقبة المستمرة)؟ وإلى أي مدى يتم رفض الأعمال التجارية عندما تكون تدابير العناية الواجبة

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. العدد السنوي لتقارير المعاملات المشبوهة المرتبطة:
 - بالتزامات العناية الواجبة للعملاء
 - بالتزامات حفظ السجلات
 - بالتزامات المعلومات حول المستفيد الحقيقي
 - ب. عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها والمرتبطة بالتزامات المدرجة أعلاه
 - ج. العدد السنوي لتقارير المعاملات المشبوهة المقدمة والمرتبطة بمحاولات إجراء معاملات
- ملاحظة: يمكن لهذه التقارير عن المعاملات المشبوهة أن تفصل المعلومات عن العدد السنوي للحسابات/العلاقات التي رفضت بسبب نقص في المعلومات المتعلقة بتدابير العناية الواجبة للعملاء؛ والتحويلات البرقية المرفوضة بسبب عدم كفاية المعلومات المطلوبة.
- د. عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها بالنسبة للمعاملات غير التامة/العلاقات المرفوضة بسبب عدم كفاية تدابير العناية الواجبة للعملاء
 - هـ. عدد علاقات العمل أو المعاملات التي تم رفضها أو إنهاؤها بسبب مخاوف بشأن تدابير العناية الواجبة للعملاء

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة البيانات أعلاه بحسب نوع المؤسسة المالية أو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة و/أو جهة مبلغة أخرى.
- إن جمع البيانات المتعلقة بالمعاملات غير التامة قد يشكل صعوبات لدى مقابله بالأحكام القانونية التي تنص على حقوق الخصوصية أو بسبب الصعوبات المرتبطة بتسجيل هذه المعلومات استناداً إلى طبيعة الظروف التي لم تكتمل فيها هذه المعاملات.
- في حال ذكرت تقارير المعاملات المشبوهة ما إذا كانت تتعلق بمحاولات لإجراء معاملات، يمكن لتدبير غير مباشر متمثل "بمعاملة/علاقة عمل مرفوضة" أن يتضمن عدد تقارير المعاملات المشبوهة المرفوعة، بسبب نقص في المعلومات. يمكن لذلك أن يكون، ضمن نطاق البيانات التي تملكها وحدة المعلومات المالية، مؤشراً مفيداً لمدى رفض الأعمال، ولكنه لا يمثل كلياً كل الأعمال التي تم رفضها بسبب عدم إتمام تدابير العناية الواجبة للعملاء.

تحليل البيانات

- في الواقع، يمكن لمقدار كبير من التقارير المقدمة أن يشير إلى "إبلاغ دفاعي" ودرجة التزام منخفضة (أي عدم فهم تقارير المعاملات المشبوهة). أما المقدار الضئيل منها، فيمكن أن يشير، بعكس ذلك، إلى عدم فهم الالتزامات.

المسألة الجوهرية 4.4.

ما مدى جودة قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتطبيق التدابير المعززة أو الخاصة بـ: (أ) الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر و(ب) البنوك المراسلة و(ج) التقنيات الجديدة و(د) قواعد التحويلات البرقية و(هـ) العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب و(و) الدول مرتفعة المخاطر والمحددة من قبل مجموعة العمل المالي؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. العدد السنوي لتقارير المعاملات المشبوهة المرتبطة:

- بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر (المجزأين بحسب الأشخاص السياسيين المحليين مقابل الأشخاص السياسيين الأجانب مقابل الأشخاص السياسيين من منظمات دولية)
- بعلاقات المراسلة المصرفية
- بالتقنيات الجديدة
- بقواعد عمليات التحويل البرقي
- بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب
- بالدول مرتفعة المخاطر والمحددة من قبل مجموعة العمل المالي

ب. عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها بالنسبة لتطبيق التدابير المعززة أو الخاصة المتعلقة بالقائمة أعلاه

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة البيانات أعلاه بحسب نوع المؤسسة المالية أو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة و/أو جهة مبلغة أخرى.
- قد تطلب بعض الدول من المؤسسات المالية الإبلاغ عن عمليات تحويل الأموال الإلكتروني التي يمكن أن تستند إلى عتبة محددة للقيمة أم لا. في حال تضمن الإطار التشريعي لدى دولة ما هذا الالتزام، قد تساعد البيانات حول الالتزام بمتطلبات عمليات تحويل

الأموال الإلكتروني وعدد التقارير التي تلقتها السلطات المختصة حول هذه العمليات في إثراء الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بشأن التحويلات البرقية. قد يشمل ذلك بنود بيانات، مثل استكمال مجالات المعلومات الإلزامية بشكل صحيح؛ أو ما إذا تم إرسال التقرير ضمن الفترة الزمنية المقررة؛ أو مقدار تقارير تحويل الأموال الإلكتروني، وتكون هذه البنود مجزأة بحسب كل نوع من أنواع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، إلخ.

تحليل البيانات

- بالإجمال، قد تتمثل نقطة الانطلاق في تفسير مجموعات البيانات بشأن تنفيذ تدابير معززة بنكوبين نظرة عامة على مدى توافر بيانات الالتزام بحسب كل قطاع أو بما إذا كان هناك سياسات وإجراءات مناسبة متعلقة بهذه المتطلبات المحددة.
- على سبيل المثال، من المرجح للمنهج المعتمد من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في تحديد الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أن يؤثر على فعالية تنفيذ المتطلبات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر (مثلاً عدد الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر الذين تم رفضهم أو إخراجهم من المؤسسات). بالتالي، ينبغي تفسير البيانات حول عدم الالتزام بالمتطلبات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر وفقاً لنوعية السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد هؤلاء الأشخاص ومحتواها.
- في الواقع، يمكن لمقدار كبير من التقارير المقدمة أن يشير إلى "إبلاغ دفاعي" ودرجة التزام منخفضة (أي عدم فهم تقارير المعاملات المشبوهة). أما المقدار الضئيل منها، فيمكن أن يشير، بعكس ذلك، إلى عدم فهم الالتزامات.

المسألة الجوهرية 4.5

إلى أي مدى تقي المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ عن أي متحصلات جرمية أو أموال يشبه في استخدامها لتمويل الإرهاب؟ وما هي التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتجنب تنبيه العملاء بالإبلاغ؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة والمجزأة بحسب:
 - نوع الجريمة الأصلية أو الجريمة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

ملاحظة: ينبغي النظر إلى أي زيادة/انخفاض في الإبلاغ على مر السنين وفقاً للخطر المحدد في الدولة ولنقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات ووفقاً لجهود تعزيز فهم الالتزامات الخاصة بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة.
 - ب. قيمة المعاملات المرتبطة بتقارير المعاملات المشبوهة المقدمة بحسب كل قطاع
 - ملاحظة: إن ربط هذه البيانات ببيانات أخرى كحجم الأصول أو قيمة المعاملات المنفذة في كل قطاع قد يساعد في تحديد ما إذا كانت بعض القطاعات ممثلة بشكل زائد أو ناقص في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. عند مراجعة قيمة المعاملات الواردة في تقارير المعاملات المشبوهة، من المناسب أيضاً النظر في نوع تقارير المعاملات المشبوهة المرفوعة والأسباب الكامنة خلف ذلك. على سبيل المثال، قد تكون قيمة المعاملات أدنى إذا كان السبب خلف تقديم تقارير المعاملات المشبوهة يعود إلى نقص في المعلومات عن تدابير العناية الواجبة للعملاء أو حين لا يكون هناك أي معاملة (مثلاً، محاولة إجراء معاملة).
 - ج. عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها بالنسبة للالتزامات الخاصة بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة والالتزامات أخرى خاصة بالإبلاغ
 - د. عدد حالات التنبيه بالإبلاغ التي تم كشفها والعقوبات المفروضة
- ملاحظة: تظهر الممارسة أنه من المرجح لتوافر البيانات حول التنبيه بالإبلاغ أن يكون محدوداً وسيتم تقييم هذا المعيار في أغلب الحالات من خلال المعلومات النوعية. ستشكل المرئيات المقدمة من جانب الجهات الرقابية عنصراً هاماً وأيضاً بيانات حول الالتزام بالسياسات

والإجراءات المناسبة المتعلقة بالالتزامات التنبيه بالإبلاغ. قد تكون مجموعات البيانات حول العقوبات أو التدابير التصحيحية الخاصة بالتنبيه العملاء بالإبلاغ مفيدة أيضاً.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة البيانات أعلاه بحسب نوع المؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة و/أو جهة مبلغة أخرى.

تحليل البيانات

- يجوز تحليل عدد تقارير المعاملات المشبوهة ونوعها (مثلاً، المعاملات عبر الحدود، الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، إلخ.) وفقاً لخصائص القطاعات المختلفة مثل هيكلية الأنشطة؛ الحجم والأهمية والتأثير النسبي؛ ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- في الواقع، يمكن لمقدار كبير من التقارير المقدمة أن يشير إلى "إبلاغ دفاعي" ودرجة التزام منخفضة (أي عدم فهم تقارير المعاملات المشبوهة). أما المقدار الضئيل منها، فيمكن أن يشير، بعكس ذلك، إلى عدم فهم الالتزامات.

المسألة الجوهرية 4.6

إلى أي مدى تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الضوابط الداخلية والإجراءات (بما فيها تلك التي تتخذ على مستوى المجموعات المالية) لضمان الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟ وإلى أي مدى تعيق بعض المتطلبات القانونية أو التنظيمية (كالسرية المصرفية) تحقيق الالتزام؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. عدد والتواريخ الأحدث لتطبيق:

- السياسات والإجراءات الداخلية
- عمليات تقييم المخاطر الداخلية
- عمليات مراجعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الداخلية
- وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الداخلية، المجزأة بحسب الأنواع (مثلاً، مسؤولي الالتزام، اللجان الوقائية، إلخ.)
- البرامج التدريبية الداخلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ملاحظة: يجوز جمع هذه المعلومات بالنسبة لعينة من الجهات وينبغي تحليلها إلى جانب معلومات محددة أخرى خاصة بالجهة (مثلاً، عدد الموظفين، المخاطر التي تم كشفها)

ب. عدد عمليات التفتيش التي تم خلالها كشف مخالفات تنظيمية مرتبطة بالالتزامات المدرجة أعلاه

ملاحظة: قد يشير ذلك إلى مدى تنفيذ الالتزام بوضع سياسات وإجراءات خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل ممنهج.

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- بالنسبة للمجموعات المالية، قد ترغب دولة في استحداث مجموعات إضافية من البيانات حول الالتزام تكون مجزأة بحسب المتطلبات المحددة الخاصة بالرقابة على الشركات التابعة والفروع. ويجوز توفير معلومات جوهرية، منها الأدلة أو الأدلة الإرشادية أو البرامج الداخلية الصادرة عن الأشخاص الخاضعين التي قد تكون عنصراً مفيداً لتقييم هذه المسألة الجوهرية. ولكن توفير البيانات الكمية حول هذه النقطة قد لا يكون ممكناً دائماً.

النتيجة المباشرة 5

تحظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتاح المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي إلى السلطات المختصة من دون عقبات.

90. عند تقييم فعالية هذه النتيجة، من المهم النظر في المتطلبات والتدابير المطلوبة في التوصيتين 24 و25 (الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، تبعاً)، وكذلك المذكرات التفسيرية ذات الصلة، واستخدام آليات وقوانين أخرى من قبل الدول الخاضعة للتقييم للحصول على معلومات عن المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها.

91. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 5، تتضمن المنهجية المثل الآتي للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- تكرار الحالات التي تتوصل فيها التحقيقات الجنائية إلى أدلة حول الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية التي تُستخدم في دولة ما لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحول حل أو شطب الأشخاص الاعتبارية التي يتم استغلالها لأنشطة غير مشروعة.

92. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 5. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 5.1 (أ) و5/5.4 (هـ) مفيدة بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 5.1

إلى أي مدى تتاح المعلومات المتعلقة بإنشاء الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الدولة وبأنواعها إلى العموم؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. العدد الإجمالي للأشخاص الاعتبارية المسجلة في مكان الاختصاص والمجزأة بحسب الأنواع
ملاحظة: لكل دولة فئات مختلفة من الأشخاص الاعتبارية، وفقاً للنظام الوطني لديها. تتضمن بعض الأمثلة لأنواع ممكنة من الأشخاص الاعتبارية الشركات العامة ذات مسؤولية محدودة، الشركات الخاصة ذات مسؤولية محدودة، الجمعيات (الخاصة)، الشركات العامة والشركات المحدودة والتعاونيات والرابطات.

ب. العدد الإجمالي للترتيبات القانونية العاملة و/أو المسجلة و/أو المنشأة في مكان الاختصاص والمجزأة بحسب الأنواع
ملاحظة: لكل دولة فئات مختلفة من الترتيبات القانونية، وفقاً للنظام الوطني لديها. تتضمن بعض الأمثلة لأنواع محتملة من الترتيبات القانونية اتحادات "الترست"، التوكيل، وكالة الائتمان والاتحاد الخاص.

ج. عدد الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية المنشأة في مكان الاختصاص والمجزأة بحسب نوع الأشخاص الاعتبارية ونوع الترتيبات القانونية

د. عدد الأبحاث العامة عن الأشخاص الاعتبارية في السجلات (الأبحاث المحلية والأجنبية)

ملاحظة: يمكن للدول أن تحدد متى تم إجراء أبحاث من قبل الجهات المبلغة المحلية وجهات إنفاذ القانون المحلية والجهات المبلغة الأجنبية وجهات إنفاذ القانون الأجنبية.

ملاحظات عامة

تحليل البيانات

- ينبغي تحليل المعلومات حول عدد الأشخاص الاعتبارية /الترتيبات القانونية المسجلة من خلال الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المحددة حول كل فئة منها: مثلاً متطلبات الإنشاء الرئيسية، السلطات المعنية، إلخ.
- تكون البيانات حول عدد الأشخاص الاعتبارية /الترتيبات القانونية المسجلة بمثابة معلومات سياقية بشكل رئيسي - حيث أنها قد لا تشير بالضرورة إلى أن المعلومات متاحة للعموم، ما لم يكن هناك مصادر عامة يمكن الحصول على المعلومات منها. سيستند تقييم النتيجة المباشرة 5 أيضاً إلى معلومات نوعية (مثلاً، درجة الإعلان عن السجل وإمكانية الوصول إليه).

المسألة الجوهرية 5.2.

ما مدى جودة قيام السلطات المختصة ذات الصلة بتحديد نقاط الضعف وتقييمها وفهمها وإلى أي مدى يمكن إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية التي يمكن تكوينها في الدولة أو إساءة استخدامها بالفعل لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- عدد مخالفات المتطلبات الخاصة بالمعلومات الأساسية وبالمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين بالنسبة للأشخاص الاعتبارية ملاحظة: يجوز أن تختلف هذه البيانات بحسب نظم الدول التي تنص على توفير المعلومات الأساسية والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين. يجوز لهذه البيانات أن توفر معلومات تشير إلى مدى تعرّض الأشخاص الاعتبارية لإساءة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب ضعف الالتزام بتوفير المعلومات الأساسية والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين.
- ب. عدد الأشخاص الاعتبارية المسجلة و/أو المنشأة في مكان الاختصاص والتي يملكها أو يسيطر عليها غير المقيمين ملاحظة: قد يبين توافر هذه المعلومات ما إذا كانت السلطات على دراية بنقاط الضعف المحتملة من إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية والمخاطر الناجمة عن أنواع معينة من هيكليات خاصة بالشركات، بحسب سياق الدولة ومكان إقامة المالكين.
- ج. العدد الإجمالي للأشخاص الاعتبارية المسجلة أو المنشأة في مكان الاختصاص والتي:
 - يمكن أن يكون لديها أسهم إسمية أو مدرء اسميون
 - يمكن أن تصدر أسهماً لحاملها أو ضمانات على أسهم لحاملها
 ملاحظة: تساعد هذه البيانات في تحديد المدى الذي يشكل ذلك فيه نقطة ضعف محتملة للأشخاص الاعتبارية المنشأة في الدولة. كما يجوز أن تكون هذه البيانات مرتبطة ببيانات أخرى حول عدد تلك الأشخاص الاعتبارية التي تطبق تدابير تهدف إلى التخفيف من احتمال وقوع إساءة الاستخدام هذه.
- د. عدد التحقيقات الجنائية التي تكشف إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في الدولة لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
- هـ. عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تلقتها الدولة بالنسبة للأشخاص الاعتبارية فيها

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز توفير المعلومات ذاتها بالنسبة للترتيبات القانونية حيث يكون ذلك منطبقاً.
- قد تحتاج الدول إلى توضيح طريقة إحصاء حالات إساءة الاستخدام.

المسألة الجوهرية 5.3.

ما مدى جودة قيام الدولة بتطبيق تدابير لمكافحة إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. عدد تقارير المعاملات المشبوهة المرسلة من قبل الجهات المبلغة حول اشتباه بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية

ملاحظة: يجوز تجزئة مجموعات هذه البيانات بحسب أنواع استخدام تقارير المعاملات المشبوهة من قبل وحدة المعلومات المالية أو بحسب أنواع الجرائم الأصلية المرتبطة الواردة في هذه التقارير.

ب. عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها للجهات المنظمة التي لا تقوم بتطبيق التزامات العناية الواجبة للعملاء تجاه الأشخاص الاعتبارية و/أو الترتيبات القانونية

ملاحظة: يكمن الهدف في فحص ما إذا كانت الدولة قد قامت بتطبيق تدابير وقائية متينة بالنسبة للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية (مثلاً، تدابير العناية الواجبة للعملاء، بما في ذلك تحديد المستفيد الحقيقي).

يجوز أيضاً تجزئة مجموعات هذه البيانات بحسب أنواع هذه التعديلات (العناية الواجبة للعملاء، المستفيدين الحقيقيين، الغرض من علاقة العمل أو طبيعتها، إلخ).

ج. عدد التحقيقات - حالات الادعاء - الإدانات الجنائية في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية

ملاحظة عامة

تحليل البيانات

- قد تشير مجموعات البيانات الواردة أعلاه إلى مدى فعالية التدابير الوقائية.
- قد تحتاج الدول إلى توضيح طريقة إحصاء حالات إساءة الاستخدام.

المسألة الجوهرية 5.4.

إلى أي مدى تستطيع السلطات المختصة ذات الصلة الحصول على معلومات أساسية ومعلومات حول المستفيد الحقيقي لكل أنواع الأشخاص الاعتبارية المنشأة في الدولة، وتكون تلك المعلومات كافية ودقيقة وحديثة وفي وقت مناسب؟

المسألة الجوهرية 5.5.

إلى أي مدى تستطيع السلطات المختصة ذات الصلة الحصول على معلومات كافية ودقيقة وحديثة حول المستفيد الحقيقي الخاص بالترتيبات القانونية في وقت مناسب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد الطلبات المقدمة من قبل السلطات المختصة للحصول على معلومات أساسية أو معلومات حول المستفيد الحقيقي فيما يتعلق (1) بالأشخاص الاعتبارية و(2) بالترتيبات القانونية
- ب. عدد أو نسبة الجهات التي تقدم (1) معلومات محدثة خلال المهل الزمنية الإلزامية، أو (2) بياناً سنوياً/مراجعة سنوية (إذا طُلب)
- ج. معدل الوقت الذي تستغرقه السلطات المختصة للحصول على معلومات أساسية أو معلومات حول المستفيد الحقيقي فيما يتعلق (1) بالأشخاص الاعتبارية و(2) بالترتيبات القانونية
- د. عدد الطلبات التي استُجيب لها من السلطات المختصة في الدول الأجنبية للحصول على معلومات أساسية أو معلومات حول المستفيد الحقيقي فيما يتعلق (1) بالأشخاص الاعتبارية و(2) بالترتيبات القانونية
- هـ. معدل الوقت الذي يستغرقه توفير معلومات أساسية أو معلومات حول المستفيد الحقيقي للسلطات الأجنبية

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة مجموعات البيانات الواردة أعلاه أكثر بحسب أنواع الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية، وأيضاً بحسب أنواع السلطات المختصة.

المسألة الجوهرية 5.6.

إلى أي مدى تطبق عقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة على الأشخاص الذين لا يلتزمون بالمتطلبات المتعلقة بالمعلومات؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

عدد وقيمة الغرامات المالية أو العقوبات الأخرى المفروضة على مخالفة المتطلبات الخاصة بالمعلومات الأساسية أو المعلومات حول المستفيد الحقيقي فيما يتعلق (1) بالأشخاص الاعتبارية و(2) بالترتيبات القانونية

ملاحظة: يجوز أن تختلف هذه البيانات بحسب نظم الدول التي تنص على توفير المعلومات الأساسية والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة مجموعات البيانات الواردة أعلاه أكثر بحسب أنواع الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية، وأيضاً بحسب أنواع العقوبات.

تحليل البيانات

- قد لا يكون الارتفاع في قيمة العقوبات مرادفاً للفعالية، بحيث أن الأمر رهن بالهدف المنشود وبالهدف من المنهج الخاص بقياس الالتزام.
- بما أن كل دولة تطبيق نظام عقوبات مختلفاً، فإن هذه المعلومات قد تسمح بالحصول على نظرة شاملة على العقوبات المفروضة على الأشخاص الذين لا يلتزمون بالمتطلبات الخاصة بالمعلومات كما تم ذكرها أعلاه.
- قد يكون من المفيد مقارنة مستوى العقوبات المطبق على هذه المخالفات بالعقوبة القصوى المحتملة والمتاحة وبالعقوبات الأخرى المطبقة على مخالفة متطلبات أخرى تتعلق بتسجيل أو بإدارة الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية.

النتيجة المباشرة 6

تستعمل السلطات المختصة المعلومات المالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بصورة ملائمة للتحقيق في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

93. تستكشف هذه النتيجة التي تنطبق على غسل الأموال وتمويل الإرهاب على السواء مدى دعم المعلومات المالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة. هذا يشمل، بصورة خاصة، منتجات وحدة المعلومات المالية ولكن أيضا معلومات مستقاة من الوظائف التحليلية التي تمارسها سلطات إنفاذ القانون أو الحكومة أو المعلومات تقوم الجهات الرقابية أو السلطات الجمركية بجمعها. لا يتم تحديد الفعالية في ضوء المخزجات (مثلاً، عدد التقارير المنتجة عن طريق استخدام تقارير المعاملات المشبوهة) ولكن بحسب النتيجة: فعلى سبيل المثال، ما يهم ليس عدد التقارير التي تم إنتاجها عن طريق استخدام تقارير المعاملات المشبوهة، بل ما إذا تم استخدامها وكانت مفيدة لجهات التحقيق؛ أو سواء أسهمت فعلياً في نجاح عملية تحقيق أو ادعاء؛ أو سواء تم تقديمها كإثبات (مع الأخذ بعين الاعتبار أن استخدام هذه التقارير في المحكمة غالباً ما يكون، من الناحية العملية، مقيداً لأغراض إثباتية إذا كانت تنطوي على معلومات تقتصر فقط على أغراض استعلامية). لا تكون فعالية السلسلة التشغيلية محصورة بالجهات المعنية الفردية وبالتالي ينبغي تقييمها بشكل عام.

94. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 6، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- دورية استخدام أنواع المعلومات المالية وغيرها من المعلومات المتاحة، كأدوات تحقيقية؛
- الاحصائيات المتعلقة بالمعلومات المالية التي تمت إحالتها/تبادلها؛
- عدد البلاغات/الحالات التي تم تحليلها، ودورية اكتشاف السلطات المختصة لأمثلة عن عمليات مشبوهة غير مبلغ عنها؛ وحالات تنبيه المشتبه بهم بالإبلاغ؛ والإحصائيات حول الإبلاغ عن العمليات المشبوهة في النتيجة المباشرة 4؛
- عدد التقارير حول حركة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تم تلقيها وتحليلها.

95. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 6. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 6.1 (أ) و6.2 (أ) و6.2 (ب) و6.3 (أ) مفيدة بنوع خاص.

96. ينبغي التوضيح ما إذا كانت البيانات المقدمة تتعلق بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب أو بكليهما. فإذا كانت متعلقة بكليهما، قد ينبغي تيوبها للسماح بفهم مسائل غسل الأموال بشكل مستقل عن مسائل تمويل الإرهاب.

المسألة الجوهرية 6.1

إلى أي مدى يتم الوصول إلى المعلومات المالية الاستخباراتية وغيرها من المعلومات ذات الصلة واستعمالها في التحقيقات لتطوير الأدلة وتعقب المتحصلات الإجرامية المرتبطة بعمليات غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. العدد السنوي للتحقيقات في عمليات غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب والتي تستخدم المعلومات المالية الاستخباراتية والمجزأة بحسب:

- نوع الجريمة (غسل الأموال، جرائم أصلية مرتبطة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب)
- نوع سلطة إنفاذ القانون
- القطاع

ملاحظة: احذروا من مقارنة مقدار المعلومات المحالة من قبل وحدة المعلومات المالية بقضايا غسل الأموال التي تم التحقيق فيها: ينبغي إثبات صحة الروابط بين نقطتين من نقاط البيانات. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إجراء الكثير من التحقيقات في قضايا غسل الأموال بدون استخدام بيانات محالة من قبل وحدة المعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون الإحالات التي تتم في أي سنة معينة متعلقة بالتحقيقات التي جرت في تلك السنة بل بتحقيقات سوف يتم إجراؤها في وقت لاحق.

ب. نتائج تحقيقات وكالات إنفاذ القانون التي تمت مباشرتها في ضوء المعلومات المالية الاستخباراتية أو بما يشمل هذه المعلومات (مثلاً، عدد الأشخاص الذين تم توقيفهم، البضائع والأصول التي تم حجزها أو مصادرتها، إلخ.)

ملاحظة: ليس من السهل الحصول على هذه المعلومات في عدد من أماكن الاختصاص، ولكن حيث تكون متاحة، يمكن أن توفر معلومات قيمة: عن عدد تحقيقات الشرطة التي تم إطلاقها في ضوء التقارير؛ النتائج التي تم تحقيقها في التحقيقات؛ التنسيق بين جهات إنفاذ القانون ووحدة المعلومات المالية؛ نوعية التقارير الاستخباراتية وفائدتها، إلخ.

ج. عدد الإحالات (مثلاً، رزم المعلومات أو التحليلات) المرسلّة من قبل وحدة المعلومات المالية لدعم التحقيقات الجارية

ملاحظة عامة

تحليل البيانات

- يمكن مقارنة عدد التحقيقات التي تم فيها استخدام المعلومات المالية الإستخباراتية بالعدد الإجمالي للتحقيقات لمعرفة نسبة استخدام المعلومات المالية الإستخباراتية.

المسألة الجوهرية 6.2.

إلى أي مدى تتلقى السلطات المختصة تقارير أو تطلبها (على سبيل المثال، بلاغات العمليات المشبوهة والتقارير حول حركة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها) تحوي معلومات دقيقة تساعدها في أداء مهامها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها
ملاحظة: يشكل ذلك أحد المؤشرات الرئيسية للنتيجة المباشرة 6. لأجل تحليل البيانات الواردة في هذا البند بشكل صحيح، يجوز تجزئة المعلومات إلى عدة فئات مختلفة (يُرجى الاطلاع على الفئات في النتيجة المباشرة 4).
- ب. عدد تقارير نقل النقد عبر الحدود (فيما يتعلق بحركة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها) التي تم تلقيها
- ج. عدد تقارير المعاملات المرتفعة القيمة التي تم تلقيها
- د. عدد تقارير المعاملات النقدية التي تم تلقيها
- هـ. عدد تقارير عمليات تحويل الأموال الدولية/التحويل البرقي التي تم تلقيها
- و. عدد أنواع أخرى من التقارير التي تم تلقيها

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

يجوز تجزئة مجموعات البيانات الواردة أعلاه إلى عدة فئات، مثلاً (كما هو منطبق):

- المعاملات المصرح بها وغير المصرح بها،
- المبلغ المدرج في المعاملات،
- معدّل المبلغ السنوي،
- المبالغ المحجوزة/المصادرة،
- عدد العقوبات المفروضة (الإدارية و/أو القضائية)،
- بلد المنشأ و/أو الوجهة،
- جنسية الناقلين،
- ميناء الدخول،
- وسيلة النقل.

يجوز أيضاً دمج هذه المعايير ومعايير ممكنة أخرى، مثلاً، تجزئة المبالغ المنقولة بحسب جنسية الناقل.

المسألة الجوهرية 6.3.

إلى أي مدى تدعم تحليلات وحدة المعلومات المالية وإحالاتها الحاجات التشغيلية للسلطات المختصة؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

العدد السنوي لمنتجات المعلومات المالية الإستخباراتية التي تمت إحالتها أو تبادلها من قبل وحدة المعلومات المالية
ملاحظة: يجوز تجزئة هذه المعلومات إلى عدة فئات، مثلاً:

- نوع المستلم (أنواع وكالات إنفاذ القانون والمستلمين الآخرين)
- المعلومات الاستباقية (التلقائية) والتفاعلية (تحت الطلب)
- نوع الجريمة (غسل الأموال، جرائم أصلية مرتبطة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب)
- الطلبات المحلية أو الأجنبية
- المحتوى الوطني أو الدولي

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- قد تصلح الإحصائيات الخاصة بالمسألة الجوهرية 6.1 لهذه المسألة الجوهرية أيضاً.

المسألة الجوهرية 6.4.

إلى أي مدى تتعاون وحدة المعلومات المالية والسلطات المختصة الأخرى وتتبادل المعلومات والمعلومات المالية؟ وإلى أي مدى تحمي وحدة المعلومات المالية والسلطات المختصة بأمان سرية المعلومات التي تتبادلها أو تستعملها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. عدد طلبات المعلومات المقدمة من قبل وكالات إنفاذ القانون المحلية والجهات الرقابية والسلطات المختصة الأخرى إلى وحدة المعلومات المالية

ملاحظة: يمكن إحصاء هذه الطلبات بطرق مختلفة، مثلًا:

- نوع الجريمة (غسل الأموال، جرائم أصلية مرتبطة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب)
- الأشخاص المعنيين
- عدد الحالات (يجوز لقضية واحدة أن تنطوي على عدة طلبات)
- القطاعات المعنية
- الوكالة المطلوبة

ب. بالنسبة لأماكن الاختصاص التي تسمح لوكالات إنفاذ القانون بالوصول إلى قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية: عدد المستخدمين الإجمالي من وكالات إنفاذ القانون الذين يمكنهم الوصول إلى قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية لأجل تبادل المعلومات والعدد الإجمالي للأبحاث التي أجرتها وكالات إنفاذ القانون الموجودة في قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية والمجزئين بحسب كل نوع من أنواع وكالات إنفاذ القانون

ج. عدد الطلبات المقدمة من قبل وحدة المعلومات المالية إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية والجهات الرقابية والسلطات المختصة الأخرى ملاحظة: يجوز إحصاء الطلبات بطرق مختلفة (أنظر الملاحظة 6.4 (أ))

د. عدد قاعدات البيانات أو محفوظات المعلومات المتعلقة بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون والاستخبارات المتاحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) لوحدة المعلومات المالية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى

هـ. عدد السجلات الإدارية الرسمية أو قاعدات البيانات أو محفوظات المعلومات المتاحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) لوحدة المعلومات المالية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى

ملاحظة: أنواع ممكنة من السجلات الإدارية الرسمية: الممتلكات، المركبات، حالات الولادة/حالات الوفاة/حالات الزواج، رخصة السوق، معلومات ضريبية، إلخ.

و. عدد السجلات الإدارية الرسمية أو قاعدات البيانات أو محفوظات المعلومات المتعلقة بالقطاع المالي المتاحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) لوحدة المعلومات المالية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى

ملاحظة: أنواع ممكنة من السجلات المتعلقة بالقطاع المالي: المعلومات الرقابية والتنظيمية والخاصة بتدابير العناية الواجبة للعملاء وسجلات المعاملات والشركات، إلخ.

النتيجة المباشرة 7

يتم التحقيق في جرائم غسل الأموال وأنشطته ويحاكم المجرمون ويخضعون لعقوبات فعالة ومتناسبة وردعة.

97. في هذه النتيجة، يتم تقييم نتيجة نهائية واحدة من سلسلة العدالة الجنائية لقضايا غسل الأموال (إن تمويل الإرهاب مشمول في النتيجة المباشرة 9). إذا تم اللجوء إلى تدابير بديلة حيث لا يكون ضمان إدانة لغسل الأموال ممكناً، يقع على عاتق الدولة إثبات أنه تم استخدام هذه التدابير كتكملة لحالات الادعاء في غسل الأموال - بدلاً من أن تكون بديلاً عنها أو تم استخدامها كتدبير معادل لإدانات غسل الأموال.
98. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 7، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:
- عدد التحقيقات وحالات الادعاء في نشاط غسل الأموال؛ نسبة القضايا التي تؤدي إلى الادعاء أو المحاكمة؛ عدد أو نسبة إدانات غسل الأموال المتعلقة بغسل الأموال من قبل الغير، جريمة غسل الأموال المستقلة، غسل الأموال الذاتي والجرائم الأصلية التي تُرتكب في الخارج، وأنواع الجرائم الأصلية المرتبطة؛
 - مستوى العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال؛ العقوبات المفروضة على قضايا غسل الأموال مقارنة بتلك المفروضة على الجرائم الأصلية الأخرى.
99. من المهم أن تبيّن أي إحصائيات تم توفيرها ليس فقط عدد التحقيقات وحالات الادعاء، بل أيضاً عدد المجرمين الذين تم اتهامهم وإدانتهم والحكم عليهم بتهم غسل الأموال. من الأمثل تبويب البيانات بحسب الفئات المحددة لجرائم غسل الأموال (غسل الأموال من قبل الغير، جريمة غسل الأموال المستقلة، غسل الأموال الذاتي أو مجرد المعرفة بشأن حيازة متحصلات إجرامية). في غياب مثل هذا التبويب، سيكون اختيار عينات عشوائية من هذه القضايا لازماً. في معظم أماكن الاختصاص، يتم توجيه تهم متعددة بحق المدعى عليه (عليهم) ذاته؛ لذا، من المهم الاستفسار عن مدى تبويب أو جمع إحصائيات غسل الأموال من الإحصائيات المتعلقة بجرائم أخرى، مثل الجرائم الأصلية. ينبغي قراءة الإحصائيات حول عدد حالات الادعاء في ضوء ما إذا كان النظام القانوني في الدولة ينص أم لا على حرية تقدير جهات الادعاء أو يحظر اتهام الجناة بتهمة ارتكاب الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال على السواء أم لا.
100. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 7. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 7.2 (أ)-(ب) و7.3 (أ) و7.4 (أ)-(ب) مفيدة بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 7.1

ما مدى جودة، وفي أي ظروف يتم تحديد قضايا غسل الأموال المحتملة والتحقيق فيها (بما في ذلك من خلال التحقيقات المالية المتوازية)؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

العدد السنوي للتحقيقات المالية المتوازية التي تم إجراؤها

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

■ قد تكون البيانات الكمية بالنسبة لمجموعة البيانات الواردة أعلاه قليلة.

المسألة الجوهرية 7.2.

إلى أي مدى يتم التحقيق في أنواع نشاط غسل الأموال وملاحقتها بما يتناسب والتهديدات في الدولة وهيكل المخاطر وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد التحقيقات الجنائية في نشاط غسل الأموال
- ب. عدد حالات الادعاء في نشاط غسل الأموال

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- ينبغي تجزئة البيانات لإبراز الجريمة الأصلية الأساسية.
- من المفيد معرفة ما هي أنواع الجرائم الجنائية التي غالباً ما تؤدي إلى تهمة بغسل الأموال، إن كانت متاحة، وبالأخص معرفة ما إذا كانت تتم متابعة قضايا غسل الأموال بما يتناسب مع الهيكل الجنائي وملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة الخاضعة للتقييم.
- يجوز لمجموعات البيانات الواردة أعلاه أن تميّز أيضاً ما إذا كانت أنشطة تمويل الإرهاب التي يتم التحقيق فيها تتطوي على أي غسل أموال من قبل الغير.

تحليل البيانات

- ينبغي تحليل المعلومات حول التحقيقات وحالات الادعاء في ضوء ملف التهديدات والمخاطر في الدولة وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. على سبيل المثال، إذا كان الاتجار في المخدرات ناشطاً في مكان الاختصاص، كم تحقيقاً وادعاء يتعلق بجريمة غسل هذه المتحصلات؟ إذا كانت الدولة مركزاً مالياً هاماً، كم عملية تحقيق تستهدف غسل أموال ناتج عن جرائم أصلية تُرتكب في الخارج وتتابعه؟

المسألة الجوهرية 7.3.

إلى أي مدى تتم ملاحقة مختلف أنواع قضايا غسل الأموال (كالجريمة الأصلية التي ترتكب في الخارج وغسل الأموال من قبل الغير وجريمة غسل الأموال المستقلة إلى غير ذلك) ويتم إدانة مرتكبيها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد الإدانات بجريمة غسل الأموال (تم تجزئتها لإظهار الجريمة الأصلية الأساسية)
ملاحظة: لعله من غير الضروري الحصول على أمثلة لكل فئات الجرائم الأصلية ولكن قد يتمثل أحد الأهداف أقله بإدراج الفئات الهامة للجرائم الجنائية الأصلية التي تم تحديدها في عملية التقييم الوطني الخاصة بالدولة الخاضعة للتقييم.
- ب. عدد الإدانات بجريمة غسل الأموال المتعلقة بما يلي:
 - غسل الأموال من قبل الغير
 - جريمة غسل الأموال المستقلة
 - غسل الأموال الذاتي

■ الجرائم الأصلية التي تُرتكب في الخارج

المسألة الجوهرية 7.4.

إلى أي مدى تكون العقوبات المفروضة على الشخصيات الطبيعية أو القانونية المدانة بغسل الأموال فعالة ومنتاسبة وراذعة؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال والمجزأة بحسب فئة العقوبات
- ب. معدل كل فئة من العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال ونطاقها، مثلاً:
 - معدل طول فترة العقوبات السالبة للحرية المفروضة على الإدانات المرتبطة بغسل الأموال
 - معدل قيمة الغرامة المفروضة على الإدانات المرتبطة بغسل الأموال
 - معدل العقوبة (العقوبات) الأخرى المفروضة على الإدانات بغسل الأموال

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

يجوز تجزئة البيانات لإبراز ما إذا كانت الإدانات متعلقة بما يلي:

- غسل الأموال من قبل الغير
- جريمة غسل الأموال المستقلة
- غسل الأموال الذاتي
- الجرائم الأصلية التي تُرتكب في الخارج

تحليل البيانات

يجوز تحليل البيانات في ضوء البيانات المتعلقة بالعقوبات المفروضة على الجرائم المالية التي يُحتمل أن تتطوي على عقوبات مماثلة لجرائم غسل الأموال، للمساعدة في إثبات أن العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال فعالة ومنتاسبة وراذعة (مثلاً، الاحتيال، الاتجار الداخلي).

المسألة الجوهرية 7.5.

إلى أي مدى تطبق الدول تدابير أخرى متعلقة بالعدالة الجنائية في الحالات التي تم فيها إجراء تحقيق بشأن غسل الأموال لكن لا يمكن فيها، لأسباب مبررة، ضمان التوصل إلى إدانة بجريمة غسل الأموال؟ وينبغي ألا تقلل هذه التدابير البديلة من أهمية الادعاء والإدانات في جرائم غسل الأموال أو أن تحل محلها.

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد التحقيقات في جرائم غسل الأموال حيث أُتخذ قرار بمباشرة ادعاء في أمر غير غسل الأموال
- ب. عدد قضايا غسل الأموال التي أُحيلت إلى جهات الادعاء ولكن لم تتم متابعتها
- ج. عدد التهم بغسل الأموال الصادرة في المحكمة التي أدت إلى إدانات في أمر غير غسل الأموال

جمع البيانات وعرضها

- البيانات قليلة وغالباً ما تقتصر على إظهار عدم إمكانية ضمان الحصول على إدانة بجريمة غسل الأموال - بدون ذكر التدبير البديل الذي تم تطبيقه.
- يمكن للدول أن تقدم إثباتاً على أن الأشخاص الذين تم التحقيق معهم في قضية غسل أموال بدون اتهامهم بها أو تم اتهامهم بغسل الأموال ولكن بدون إدانتهم بذلك، قد تم اتهامهم بجرائم أخرى كالجرائم الأصلية وعلى أنه تم تبرير هذه النتائج. على سبيل المثال، يجوز لتقرير عن معاملات مشبوهة أن يطلق تحقيقاً يتعلق بغسل الأموال والذي يكشف بدوره أن المشتبه به تاجر مخدرات بارز أو ارتكب أعمالاً احتيالية أو جرائم خطيرة، فينتقل عندئذ التركيز في عملية التحري إلى تحقيق أو إلى ادعاء في الجريمة الأصلية. ينبغي على الدولة الخاضعة للتقييم أن تكون قادرة على إظهار أن السبب المبرر هو أن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا متهمين أيضاً بغسل الأموال.

النتيجة المباشرة 8

تتم مصادرة المتحصلات والوسائط الإجرامية.

101. نظراً لأهمية المصادرة في إطار الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تشكل النتيجة المباشرة 8 عنصراً هاماً من عناصر تقييم الفعالية. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 8، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- عدد القضايا الجنائية التي تم فيها اللجوء إلى المصادرة؛ وقيمة المتحصلات والوسائط الإجرامية أو الممتلكات ذات القيمة المكافئة التي تمت مصادرتها، والتي تمت تجزئتها بحسب الجرائم الخارجية أو المحلية؛ وقيمة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود غير المصرح عنها/ المصرح عنها بصورة كاذبة والتي تمت مصادرتها؛ وقيمة المتحصلات المحجوزة أو المجمدة التي صدر أمر بمصادرتها أو نسبتها؛ وقيمة أوامر المصادرة المنفذة أو نسبتها؛
- قيمة الأصول الإجرامية المحجوزة/المجمدة؛ وقيمة المتحصلات الإجرامية التي تم إرجاعها إلى الضحايا أو تم تقاسمها أو إعادتها إلى دول أخرى).

102. لن تكون البيانات المتعلقة بالحجز أو التقييد والبيانات المتعلقة بالمصادرة متطابقة في أغلب الأحيان خلال أي فترة يتم فيها الإبلاغ، حيث أنه من الشائع ألا يُصار إلى مصادرة الأصول المحجوزة أو المجمدة أو تحقيقها في سنة إلا بعد مرور سنة أو أكثر. وكذلك، قد يمثل أحياناً مقدار المصادرات قيمة الأحكام التي تأمر بالمصادرة وقد يكون هناك حاجة إلى توضيح قيمة الممتلكات التي تم تحقيقها فعلياً أو مصادرتها في النهاية من قبل الدولة. في بعض أماكن الاختصاص، لا تتم مصادرة متحصلات الجريمة المأخوذة من الضحايا، وبالتالي، قد تحتاج هذه الدول إلى السعي للحصول على اعتمادات مصادرة للمتحصلات الجرمية المعادة إلى الضحايا عن طريق آليات لإعادة المتحصلات أو آليات مماثلة. ينبغي أيضاً إدراج إحصائيات حول المصادرة غير المستندة إلى إدانة، إذا كان ذلك منطبقاً.

103. وقد يشير الفرق بين المبالغ المقيدة/المحجوزة والمبالغ التي انتهى الأمر إلى تحقيقها إلى أوجه قصور في نظام المصادرة. كما أن الجزاءات الجنائية البارزة التي تم الحصول عليها استناداً إلى عمليات احتساب للمنافع الجنائية ينبغي إدراجها في أعداد عمليات المصادرة إذا كان من الممكن تحديدها بشكل واضح. فعلى سبيل المثال، تفرض بعض الدول جزاءات على الشركات لأجل استرداد الأرباح المتأتية عن سلوكها الجنائي، ولكن لا يتم الحصول على هذه الجزاءات كمصادرة بحد ذاتها. أما دول أخرى، فتفرض ضرائب على المتحصلات غير المشروعة وتوقع جزاءات على عدم التصريح عنها. ويمكن للضرائب غير المدفوعة والجزاءات المفروضة على عدم التصريح عن المتحصلات ذات الصلة في بعض الحالات، أن تبلغ مجموع المبلغ الخاضع للمصادرة. وبالتالي، قد لا تنعكس المتحصلات المستردة عن طريق إدارة الضرائب في الإحصائيات المتعلقة بالمصادرة الجنائية ولكن قد تكون ذات صلة بالنتيجة المباشرة 8. في النهاية، لا تنعكس المتحصلات المحجوزة كوسائط مستخدمة في ارتكاب جريمة

غسل أموال، عموماً، في إحصائيات المصادرة ولكن قد تكون أيضاً ذات صلة بالنتيجة المباشرة 8 عندما لا تتم المطالبة بها. 104. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 8. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 8.2(أ) - (ج) مفيدة بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 8.1.

إلى أي مدى يتم اتباع مصادرة المتحصلات والوسائط الإجرامية والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف من أهداف السياسة المتبعة؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

لا يوجد بيانات منطبقة.

المسألة الجوهرية 8.2.

ما مدى جودة قيام السلطات المختصة بمصادرة المتحصلات والأدوات الإجرامية والممتلكات ذات القيمة المكافئة (بما في ذلك إعادتها إلى دول أخرى وتقاسمها معها وإرجاعها إلى أصحابها) مما يتعلق بجرائم أصلية محلية وخارجية وكذلك المتحصلات التي تم نقلها إلى دول أخرى؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد القضايا الجنائية التي تم فيها إجراء تحقيق مالي لتحديد الأصول وتعبئها
- ب. قيمة المتحصلات والوسائط الإجرامية أو الممتلكات ذات القيمة المكافئة والتي تمت مصادرتها
- ج. قيمة الأصول الإجرامية المحجوزة أو المجمدة
- د. عدد الحالات التي تم فيها تقاسم المتحصلات الإجرامية مع أماكن اختصاص أجنبية أو إعادتها إليها
- هـ. قيمة المتحصلات الإجرامية التي تم تقاسمها مع أماكن اختصاص أجنبية أو إعادتها إليها

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- يمكن في أحوال كثيرة أن تستغرق المصادرة الدولية سنوات عديدة لإتمامها، لذلك، يجوز لمشاركة الأرقام وحالات المصادرة الخارجية المحققة أن تمثل قضايا يعود تاريخها لأكثر من خمس سنوات.
- في هذا السياق، ينبغي بذل جهود لقياس الفترة التي تستغرقها الدول في الحجز وتنفيذ أوامر الحجز والأحكام نيابة عن دول أخرى وفي تنفيذ الأحكام وينبغي معرفة الأسباب الكامنة خلف أي تأخير في هذا الشأن.

المسألة الجوهرية 8.3.

إلى أي مدى تتعامل سلطات الحدود أو الجمارك أو غيرها من السلطات المعنية مع المصادرة المتعلقة بحركة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود وغير المصرح عنها/المصرح عنها بصورة كاذبة وتطبيقها كعقوبة فعالة ومتناسبة ورداعة؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

القيمة السنوية للمصادرات المتعلقة بالعملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود وغير المصرح عنها أو المصرح عنها بصورة كاذبة

ملاحظة: يجوز تكملة هذه المعلومات بمعلومات إضافية، مثلاً:

- عدد التحركات غير المصرح عنها التي تم كشفها.
- العقوبات الإضافية التي تم فرضها.
- عدد التصاريح التي تم تلقيها.

المسألة الجوهرية 8.4.

إلى أي مدى تعكس نتائج المصادرة عملية أو عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات والأولويات الوطنية الهادفة إلى مكافحة هذه الجرائم؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. كل البيانات المدرجة في المسائل الجوهرية السابقة
- ب. القيمة السنوية للمتحصلات الإجرامية التي تم تقاسمها أو إعادتها إلى دول أخرى أو إرجاعها إلى الضحايا

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- ينبغي على الدول، إن أمكن، أن توفر معلومات أو أمثلة ملموسة لمصادرات تتناول الهيكل الرئيسي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة. على سبيل المثال، إذا كان من الممكن تجزئة عمليات الحجز بحسب الوكالة المتخصصة أو الأموال التي تشكل موضوع مصادرة، مثل الاتجار بالعقاقير المخدرة، يمكن عندئذ قياس مبلغ متحصلات المخدرات الذي تم استرداده.
- إذا كانت المعلومات عن الجرائم الأصلية الأساسية المعنية متاحة، يمكن أن تكون مفيدة للتأكيد على توافقها مع المخاطر الإجمالية (مثلاً، إذا كان الاحتيال مصدراً بارزاً لإنتاج المتحصلات ولكن المصادرات كلها متعلقة بالمخدرات، لن تكون النتائج عندئذ متوافقة تماماً مع المخاطر).

النتيجة المباشرة 9

يتم التحقيق في جرائم تمويل الإرهاب وأنشطته ويحاكم ممولو الإرهاب ويخضعون لعقوبات فعالة ومتناسبة وردعة.

105. تتناول هذه النتيجة التحقيقات وحالات الادعاء المتعلقة فقط بتمويل الإرهاب، على غرار النتيجة المباشرة 7 بالنسبة لغسل الأموال. ولكن في حالة تمويل الإرهاب، لا يتعلق الهدف الشامل فقط بالملاحقة، بما يعطل ارتكاب الجريمة، بل أيضاً بكشف النشاط الإرهابي القائم واعتراضه، بما يحول دون وقوع أعمال إرهابية مخطط لها أو محتملة. لذلك السبب، غالباً ما تتم محاكمة الجرائم الأقل خطورة أو استخدام الصلاحيات الإدارية لاعتراض النشاط الإرهابي، بما يغني عن الحاجة إلى إجراء ادعاء بشأن نشاط تمويل الإرهاب.

106. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 9، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- عدد التحقيقات وحالات الادعاء التي تم إجراؤها بشأن أنشطة تمويل الإرهاب؛ ونسبة الحالات التي تؤدي إلى الادعاء؛ ونوع حالات الادعاء والإدانات المرتبطة بتمويل الإرهاب (كالجرائم المستقلة والإرهابيين الأجانب أو المحليين)؛
- مستوى العقوبات التي توقع في جرائم تمويل الإرهاب، والعقوبات الموقعة في جرائم تمويل الإرهاب مقارنةً بتلك الموقعة في أنشطة إجرامية أخرى، وأنواع التدابير الاعتراضية التي تطبق ومستواها.

107. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون مرتبطة بتقييم للنتيجة المباشرة 9. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 9.1(أ) و9.1(ج) و9.2(أ) و9.4(ج) - (د) مفيدة بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 9.1

إلى أي مدى تتم ملاحقة مختلف أنواع أنشطة تمويل الإرهاب (كجمع الأموال ونقلها واستعمالها) وتتم إدانة مرتكبيها؟ وهل يتلاءم ذلك مع هيكل مخاطر الدولة المتعلقة بتمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

حالات الادعاء

أ. عدد حالات الادعاء المتعلقة بتمويل الإرهاب التي تمت مباشرتها والمجزأة بحسب:

- حالات الادعاء المتعلقة فقط بتهم تمويل الإرهاب و/أو حالات الادعاء المتعلقة بتمويل الإرهاب وبتهم أخرى
- الأساليب المستخدمة في نشاط تمويل الإرهاب (مثلاً، خدمات تحويل الأموال أو القيمة، المنظمات غير الهادف للربح، نقل النقد، الأشخاص الاعتبارية، إلخ.)
- الإرهابيين المحليين أو الإرهابيين الأجانب

ملاحظة: لتقادي الإزدواجية في العدّ (قد تستغرق حالات الادعاء أكثر من سنة)، من المهم وضع معايير في طريقة الإحصاء. يتمثل أحد هذه المعايير بسنة المباشرة بالادعاء ولكن هناك أيضاً بعض المعايير الأخرى.

ب. عدد الأفراد الملاحقين بتهمة تمويل الإرهاب

ملاحظة: إن عدد حالات الادعاء المتعلقة بتمويل الإرهاب (9.1.1) غير كاف: قد تظل قضية ادعاء واحدة عدة أفراد ينتمون إلى شبكة معقدة. إذا واجه الفرد ذاته تهماً مختلفة بتمويل الإرهاب في حالة الادعاء ذاتها، ينبغي الإشارة إلى ذلك أيضاً.

الإدانات

أ. عدد الإدانات بجرائم تمويل الإرهاب والمجزأة بحسب:

- الإدانات المتعلقة فقط بتهمة تمويل الإرهاب مقابل الإدانات بجرائم تمويل الإرهاب وبتهمة أخرى
- الأساليب المستخدمة في نشاط تمويل الإرهاب (مثلاً، خدمات تحويل الأموال أو القيمة، المنظمات غير الهادفة للربح، نقل النقد، الأشخاص الاعتبارية، إلخ.)
- الإرهابيين المحليين أو الإرهابيين الأجانب

ملاحظة: عدد الأحكام القضائية بالسنة التي تفرض إدانات بجرائم تمويل الإرهاب. من المهم تحديد ما إذا كانت هذه الأحكام نهائية أم لا لأجل تقاضي الازدواجية في العد.

ب. عدد الأفراد المدانين بجريمة تمويل الإرهاب

ملاحظة: من المهم تحديد ما إذا كانت الأحكام قابلة للاستئناف أم لا، لأجل تقاضي الازدواجية في العد.

ج. عدد الأفراد الذين تمت تبرئتهم

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- قد تنطوي بعض حالات الادعاء/الإدانات المتعلقة بتمويل الإرهاب على جرائم أخرى، لا سيما الإرهاب. قد يساعد تبويب هذه البيانات في توفير معلومات عن وضع تمويل الإرهاب في الدولة.
- في السياق ذاته، إن تبويب عدد حالات الادعاء/الإدانات في قضايا الإرهاب المحلي والأجنبي قد يوفر معلومات مفيدة عن أنواع سلوكيات تمويل الإرهاب في الدولة وعن روابط ممكنة بشبكات دولية، بحسب هيكل مخاطر الدولة المتعلقة بتمويل الإرهاب.

المسألة الجوهرية 9.2.

ما مدى جودة تحديد قضايا تمويل الإرهاب والتحقيق فيها؟ وإلى أي مدى تحدد التحقيقات الدور الخاص الذي يقوم به ممول الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

أ. عدد التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي تمت مباشرتها والمجزأة بحسب:

- الإدانات المتعلقة فقط بتهم تمويل الإرهاب مقابل الإدانات بجرائم تمويل الإرهاب وبتهم أخرى
 - الأساليب المستخدمة في نشاط تمويل الإرهاب (مثلاً، خدمات تحويل الأموال أو القيمة، المنظمات غير الهادف للربح، نقل النقد، الأشخاص الاعتبارية، إلخ).
 - الإرهابيين المحليين أو الإرهابيين الأجانب
- ملاحظة: يمكن مقارنة البيانات المتعلقة بعدد التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي تمت مباشرتها بعدد التحقيقات التي جرت في قضايا الإرهاب، لأجل التأكيد على نسبة التحقيقات في قضايا الإرهاب التي تركز على التمويل.
- ب. عدد الأفراد الذين تم التحقيق معهم في قضايا تمويل الإرهاب
- ملاحظة: عدد التحقيقات التي قد تعطي معلومات ناقصة. يجوز لقضية تحقيق واحدة أن تطل عدة أفراد ينتمون إلى شبكة معقدة.
- ج. عدد الأفراد الذين تم التحقيق معهم في قضايا تمويل الإرهاب والمجزأين بحسب جنسيتهم
- د. العدد السنوي للتحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المالية الاستخباراتية
- ملاحظة: قد تكون هذه البيانات سرية. يجوز للدول الخاضعة للتقييم أن تثبت الفائدة من تقارير المعاملات المشبوهة من خلال شرح بعض الأمثلة أو إعطاء معلومات من غير المقرر إدراجها في التقرير.
- هـ. عدد التقارير الاستخباراتية حول تمويل الإرهاب الصادرة عن وحدة المعلومات المالية
- و. عدد التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي تم فيها استخدام معلومات مقدمة من قبل وحدة المعلومات المالية

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- لتفادي الإزدواجية في العدّ (قد تستغرق التحقيقات أكثر من سنة وقد تتناول عدة وكالات إنفاذ قانون مكلفة بالتحقيق القضائية ذاتها)، من المهم أن تضع الدولة معايير في طريقة الإحصاء: السنة التي تمت فيها مباشرة تلك التحقيقات التي تشارك فيها أكثر من وكالة واحدة أو التي تم خلالها تحديد هذه التحقيقات بشكل صحيح.

المسألة الجوهرية 9.3

إلى أي مدى يتم القيام بدمج التحقيق في قضايا تمويل الإرهاب مع الاستراتيجيات والتحقيقات الوطنية لمكافحة الإرهاب (كتحديد الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وشبكات دعم الإرهاب وتسميتها) واستعماله لدعمها؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي تم إجراؤها لدعم التحقيقات وحالات الادعاء المتعلقة بمكافحة الإرهاب
- ملاحظة: قد تكون هذه البيانات سرية. يجوز للدول الخاضعة للتقييم أن تقدم هذه المعلومات وأمثلة وتفسيرات مناسبة لفريق التقييم خلال الزيارة الميدانية.
- ب. عدد التحقيقات المتعلقة بالأفراد والشركات المسماة إرهابية في القوائم
- ملاحظة: قد تشمل القوائم ذات الصلة قوائم الأمم المتحدة والقوائم الوطنية وقوائم الاتحاد الأوروبي، إلخ.

- ج. عدد التحقيقات و/أو حالات الادعاء المتعلقة بالإرهاب بما في ذلك التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب/قضايا تمويل الإرهاب وتهم بجريمة تمويل الإرهاب
- د. عدد الأفراد الذين تم التحقيق معهم و/أو ملاحظتهم لجريمة الإرهاب بما في ذلك التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب/قضايا تمويل الإرهاب وتهم بجريمة تمويل الإرهاب
- هـ. عدد الأحكام القضائية مع إدانات بجريمة الإرهاب
- و. عدد الأفراد المحكوم عليهم بالسجن لارتكابهم جريمة الإرهاب

ملاحظة عامة

تحليل البيانات

- قد يساعد البعض من الإحصائيات الواردة أعلاه في تحديد ما إذا تم إجراء تحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب دعماً للتحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع تنسيق بين السلطات.

المسألة الجوهرية 9.4.

إلى أي مدى يمكن اعتبار العقوبات أو التدابير التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية الذين يدانون لارتكابهم جرائم تمويل الإرهاب فعالة ومنتاسبة وراذعة؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد الأحكام القضائية مع إدانات بجريمة تمويل الإرهاب التي تم تبويبها بحسب نوع نشاط تمويل الإرهاب ملاحظة: قد تشمل الإدانات القضائية المتعلقة بتمويل الإرهاب السجن والجزاءات والغرامات الأخرى.
- ب. عدد الأفراد المدانين بجريمة تمويل الإرهاب، المبوبين بحسب:
- الأفراد المحكوم عليهم بالسجن
 - الأفراد المحكوم عليهم بجزاءات
 - الأفراد المحكوم عليهم بعقوبات أخرى
- ملاحظة: قد يكون هناك حالات حيث يكون الشخص ذاته مداناً بالسجن إضافة إلى جزاءات مالية. وينبغي تفسير هذه الحالات لتفادي وقوع حالات عدم توافق في الأرقام الشاملة.
- ج. معدّل الجزاءات الموقعة للإدانات المرتبطة بتمويل الإرهاب ونطاقها ملاحظة: ينبغي توضيح نطاق الجزاءات المفروضة من قبل المحاكم من الجزاء الأقصى إلى الأدنى.
- د. طول فترة الأحكام بالسجن المفروضة على الإدانات المرتبطة بتمويل الإرهاب (المعدّل والنطاق من الأقصى إلى الأدنى)
- هـ. المعدّل السنوي لطول فترة الأحكام بالسجن المفروضة على جريمة الإرهاب ملاحظة: إن معدّل الحكم بالسجن على الأفراد المدانين بارتكاب جريمة الإرهاب قد يوفر معلومات عن مدى تناسب العقوبات ذات الصلة بالإرهاب.

ملاحظات عامة

جمع البيانات وعرضها

- قد يكون من الصعب دمج المعلومات حول الجزاءات المالية/الأحكام بالسجن في رسم بياني واحد. قد يكون من الضروري إعداد رسومات بيانية مختلفة تتضمن نطاق الجزاءات المالية/الأحكام بالسجن المفروضة كل سنة.

تحليل البيانات

- كمسألة عامة، من الصعب تقييم مدى رداة العقوبات بصورة تامة بالنسبة للجريمة ذات الدوافع الإيديولوجية (والجماعية) مثل الإرهاب وتمويله. لذلك، يكون اللجوء إلى منهج دقيق مباحاً في فحص هذه المسألة الجوهرية.

المسألة الجوهرية 9.5.

إلى أي مدى يتحقق هدف هذه النتيجة من خلال اتخاذ تدابير أخرى للعدالة الجنائية أو تدابير تنظيمية أو غيرها لاعتراض أنشطة تمويل الإرهاب في الحالات التي يتعذر فيها ضمان الإدانة بجرم تمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد قضايا تمويل الإرهاب التي تم فيها اتخاذ تدابير أخرى متعلقة بالعدالة الجنائية أو تدابير تنظيمية أو غيرها لاعتراض أنشطة تمويل الإرهاب بدلاً من فرض إدانة بجريمة تمويل الإرهاب
 - ب. عدد التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي تم فيها اتخاذ قرارات بتوقيع عقوبات أو تدابير جنائية أخرى بدلاً من الحصول على الإدانات بجرم تمويل الإرهاب
- ملاحظة: ينبغي النظر في التدابير الأخرى التي تتخذها الدولة بشكل مشترك مع استراتيجية مكافحة الإرهاب الأوسع نطاقاً في الدولة ومع هيكل مخاطر تمويل الإرهاب فيها. سيكون ذلك مفيداً في تفسير سبب استعمال تدابير أخرى بدلاً من اللجوء إلى الادعاء/الإدانات بجرم تمويل الإرهاب لاعتراض أنشطة تمويل الإرهاب.

النتيجة المباشرة 10

يمنع الإرهابيون والمنظمات الإرهابية وممولو الإرهاب من جمع الأموال ونقلها واستخدامها ومن إساءة استخدام قطاع المنظمات غير الهادفة للربح.

108. تتناول هذه النتيجة الجانب الوقائي للتدابير المتخذة ضد تمويل الإرهاب - بالأخص تلك التدابير المخصصة لإبعاد الأموال الإرهابية الفعلية والمحتملة عن متناول الإرهابيين، عن طريق منع إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح واستعمال العقوبات المالية المستهدفة لحجز الأصول ومنع الأفراد من العمل بصفة مسهلين أو وسطاء. في دول عديدة، يوجد عدد قليل جداً من الأفراد الخاضعين لعقوبات مالية، ومقدار قليل جداً من الأصول المجمدة. سيتوقف القرار بشأن ما إذا كان نظام الدولة فعالاً إلى حد كبير على ما يُعتبر أنه يشكل مستوى الخطر. والمهم أيضاً أن مستوى النشاط الإرهابي لا يشير بالضرورة إلى مستوى نشاط تمويل الإرهاب.

109. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 10، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- الأشخاص والحسابات الخاضعة لعقوبات مالية مستهدفة بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو تسميات أخرى؛ والتسميات التي تم القيام بها (المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1373)، والأصول التي تم تجميدها؛ والعمليات التي تم رفضها؛ والوقت الذي تستغرقه تسمية الأفراد؛ والوقت الذي يستغرقه تطبيق تجميد الأصول عقب التسمية؛
- دورية المراجعة والإشراف في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح (بما في ذلك القيام بعمليات تقييم المخاطر)؛ ودورية التفاعل مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والتواصل معه (بما في ذلك من خلال إصدار إرشادات) فيما يتعلق بتدابير مكافحة تمويل الإرهاب واتجاهاتها؛ والتدابير التصحيحية والعقوبات التي توقع بحق المنظمات غير الهادفة للربح).

110. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم للنتيجة المباشرة 10. إستناداً إلى عمليات التقييم الأولى، اتضح أن البنود 10.1(أ)-(ب) و 10.2(هـ) و 10.3(أ)-(ب) مفيدة بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 10.1

ما مدى جودة قيام الدولة بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة بموجب (1) القرار رقم 1267 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة والقرارات التي تليه و(2) القرار رقم 1373 (على المستوى الذي يتعدى الحدود الوطنية أو على المستوى الوطني، بناء على طلب من الدولة نفسها أو بعد النظر لتنفيذ طلب دولة أخرى)؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاضعين للعقوبات المالية المستهدفة بموجب القرار رقم 1267 الصادر عن مجلس الأمن (المجزئين بحسب القرارات)
- ب. عدد الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الذين تمت إضافتهم إلى القوائم الوطنية أو الذين تم تجميد أصولهم بطريقة أخرى سنوياً، مقارنة بالعدد المضاف إلى القائمة المنصوص عنها في القرار رقم 1267 الصادر عن مجلس الأمن

- ج. عدد الحسابات والقيمة الإجمالية للأموال و/أو الأصول الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة بموجب القرار رقم 1267 الصادر عن مجلس الأمن (المجزأة بحسب القرارات)
- د. معدّل الوقت الذي يستغرقه تجميد الأموال أو الأصول بموجب قرارات مجلس الأمن و/أو الطلبات الدولية
- هـ. عدد الطلبات الدولية (1) التي تم تلقيها في الدولة و(2) التي صدرت عن الدولة فيما يتعلق بالقرار رقم 1373 الصادر عن مجلس الأمن
- و. عدد الأشخاص الذين تم تسميتهم من قبل مكان الاختصاص فيما يتعلق بالقرار رقم 1373 الصادر عن مجلس الأمن.
- ز. عدد المعاملات المرفوضة في الدولة استناداً إلى العقوبات المالية المستهدفة
- ح. عدد النتائج الإيجابية الزائفة المحالة إلى السلطات من قبل المؤسسات المالية (مثلاً، الأشخاص الذين يحملون الاسم ذاته كالأشخاص الذين تم تسميتهم أو الذين يحملون اسماً شبيهاً به)
- ط. معدّل الوقت الذي تستغرقه تسمية الأشخاص بعد إدراجهم على القائمة من قبل الأمم المتحدة

ملاحظات عامة

تحليل البيانات

- تُعتبر البيانات المتعلقة بهذه المسألة الجوهرية ذات صلة لتقييم اتساق تنفيذ قرارات مجلس الأمن مع هيكل المخاطر في الدولة في هذا الموضوع المحدد. لا ينبغي ربط انخفاض مقدار البيانات المقدمة في هذه المسألة الجوهرية تلقائياً بوجود مستوى متدنٍ من الفعالية.
- ينبغي على الدول إثبات أنه يتم اعتماد آليات وموارد مناسبة وأن الأرقام المنخفضة في هذا الموضوع غير مرتبطة بوجود مستوى تنفيذ متدنٍ ولكنها متسقة مع هيكل المخاطر في الدولة.

المسألة الجوهرية 10.2.

إلى أي مدى طبقت الدولة منهجاً مستهدفاً وقامت بالتواصل ومارست الإشراف عند التعامل مع المنظمات غير الهادفة للربح التي قد تتعرض للمخاطر جراء تهديدات إساءة استخدامها في الإرهاب، وذلك دون أن تعترض الأنشطة المشروعة لتلك المنظمات؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. أنواع المنظمات غير الهادفة للربح في الدولة وعددها
- ب. عدد الإجراءات الرقابية أو الإشرافية المتعلقة بتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح
- ملاحظات: ينبغي تفسير إجراءات المراجعة والإشراف، مثلاً، عمليات التفتيش لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، العمليات الرقابية الميدانية، التحليل المكتبي، إجراءات المتابعة.
- ج. عدد العقوبات المتعلقة بتمويل الإرهاب والتدابير التصحيحية الأخرى المتخذة بحق المنظمات غير الهادفة للربح
- ملاحظات: ينبغي تجزئة العقوبات بحسب الأنواع (الجزاء المالية، التدابير الإدارية...) والمستويات. إن المعلومات المتعلقة بأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي تمت معاقبتها قيمة أيضاً.
- د. عدد أنشطة التفاعل مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والتواصل معه (بما في ذلك من خلال إصدار إرشادات) فيما يتعلق بتدابير مكافحة تمويل الإرهاب واتجاهاته

ملاحظات: يجوز إدراج كل التدابير التي اعتمدها السلطات في هذا القطاع في المعلومات التي يتم توفيرها لفريق التقييم. كما وأن تقديم تفسير موجز حول طبيعة مختلف التدابير التي تم اتخاذها في هذا الشأن سوف يوفر معلومات ذات صلة حول مستوى الالتزام ونوعية التفاعل.

هـ. عدد التحقيقات وحالات الادعاء والإدانات وغيرها من حالات التدخل في المنظمات غير الهادفة للربح التي يستغلها الإرهابيون والمجزأة بحسب النوع

ملاحظة عامة

تحليل البيانات

- بحسب ما هو مبين بالنسبة للمسألة الجوهرية 10.1، يقع على عاتق الدولة إثبات فعالية نظام مكافحة تمويل الإرهاب، كما وأن العدد المنخفض للأرقام الواردة في البيانات المقدمة في هذه المسألة الجوهرية لا يعني أن مستوى الأداء جيد أو سيء. ينبغي على الدول، بدل ذلك، أن تثبت أن الأرقام المنخفضة متسقة مع هيكل المخاطر في الدولة.

المسألة الجوهرية 10.3.

إلى أي مدى يُحرم الإرهابيون والمنظمات الإرهابية وممولو الإرهاب (عبر العمليات الجنائية أو المدنية أو الإدارية) من الأصول والوسائط المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد القضايا التي يتم فيها حجز أصول الإرهابيين أو مرتكبي جرائم تمويل الإرهاب أو مصادرتها
- ب. قيمة الأصول المحجوزة أو المصادرة من إرهابيين أو مرتكبي جرائم تمويل الإرهاب
- ج. عدد الأشخاص الاعتبارية التي تم حجزها أو مصادرتها لاحتوائها على أصول تعود لإرهابيين أو مرتكبي جرائم تمويل الإرهاب أو تكون بطريقة أخرى متعلقة بتمويل الإرهاب أو بالإرهاب.

ملاحظة عامة

يُرجى الاطلاع على الملاحظات الخاصة بالنتيجة المباشرة 8.

المسألة الجوهرية 10.4.

إلى أي مدى تعتبر التدابير المذكورة أعلاه متسقة مع هيكل مخاطر تمويل الإرهاب الإجمالي في الدولة؟

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز لأماكن الاختصاص أن تستخدم العديد من الإحصائيات المدرجة في المسائل الجوهرية السابقة الخاصة بهذه النتيجة المباشرة لأجل دعم تقييم اتساق التدابير المعتمدة من قبل الدولة مع هيكل المخاطر لديها في هذا الشأن.

النتيجة المباشرة 11

يُمنع الإرهابيون والمنظمات الإرهابية وممولو الإرهاب من جمع الأموال ونقلها واستخدامها ومن إساءة استخدام قطاع المنظمات غير الهادفة للربح.

111. تتناول هذه النتيجة المستقلة كل جوانب مكافحة تمويل انتشار التسلح (باستثناء الجانب المتعلق بالتنسيق بين السلطات الذي تم التطرق إليه في النتيجة المباشرة 1). يتم التركيز على العقوبات المالية المستهدفة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. وينبغي على عملية تقييم الفعالية أن تركز على التطبيق الفعال للعقوبات المالية المستهدفة. إن الانخفاض في أعداد الأصول المجمدة أو في التحقيقات لا ينبغي أن يشير تلقائياً إلى وجود مستوى متدنٍ من الفعالية. تشمل النتيجة المباشرة 11 بيانات رقابية لم تُدرج بشأنها العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب في النتيجة المباشرة 10 بل في النتيجة المباشرة 3.

112. لإثبات الفعالية بموجب النتيجة المباشرة 11، تتضمن المنهجية الأمثلة الآتية للمعلومات الكمية التي يمكن للدولة أن توفرها:

- حسابات الأشخاص والكيانات الخاضعة لعقوبات مالية مستهدفة؛ وقيمة الأصول والممتلكات المجمدة؛ والوقت الذي تستغرقه تسمية الأشخاص والكيانات؛ والوقت الذي يستغرقه تجميد أصول الأشخاص والكيانات وممتلكاتهم بعد تسميتهم بموجب قرار مجلس الأمن.

113. ويتضمن الجدول أدناه أمثلة إضافية لبيانات وإحصائيات قد تكون ذات صلة بتقييم النتيجة المباشرة 11. إستانداً إلى عمليات التقييم الأولى، أتضح أن البند 11.2 (ج) مفيد بنوع خاص.

المسألة الجوهرية 11.1.

إلى أي مدى تطبق الدولة، ومن دون تأخير، العقوبات المالية المستهدفة عملاً بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بمكافحة تمويل انتشار التسلح؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- معدل الوقت الذي يستغرقه تطبيق تجميد للأصول أو للممتلكات محلياً عن طريق فرض العقوبات المالية المستهدفة عندما يتم تسمية الفرد المرتبط بالأصول أو الممتلكات بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل
- معدل الوقت الذي تستغرقه تسمية الأفراد الخاضعين لعقوبات مالية مستهدفة محلية عندما يتم تسميتهم بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل

المسألة الجوهرية 11.2.

إلى أي مدى يتم تحديد أموال الأشخاص والكيانات التي تم تسميتها (ومن يتصرفون بالنيابة عنهم أو يخضعون لتوجيههم) أو أصولهم الأخرى، ويتم منع هؤلاء الأشخاص والكيانات من إجراء أو تنفيذ عمليات مالية متعلقة بانتشار التسلح؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- العدد الإجمالي للأموال أو الأصول الأخرى الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة فيما يتعلق بالأشخاص والكيانات المسماة

بموجب قرارات مجلس الأمن التي تتناول انتشار أسلحة الدمار الشامل

- ب. عدد التحقيقات في مخالفات العقوبات المالية المستهدفة في مجال تمويل انتشار التسلح فيما يتعلق بالأشخاص والكيانات المسماة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تتناول انتشار أسلحة الدمار الشامل
- ج. العدد الإجمالي للأصول أو الممتلكات المجمدة بناء على العقوبات المالية المستهدفة فيما يتعلق بالأشخاص والكيانات المسماة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تتناول انتشار أسلحة الدمار الشامل

المسألة الجوهرية 11.3.

إلى أي مدى تتقيد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالتزاماتها المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل انتشار التسلح وتفهم تلك الالتزامات؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

- أ. عدد المخالفات التنظيمية التي تم كشفها والتي ارتكبتها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في مجال تمويل انتشار التسلح
- ب. عدد العقوبات والتدابير التصحيحية الأخرى التي تم تطبيقها على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في مجال تمويل انتشار التسلح والتي تم تجزئتها لإبراز:
- نوع العقوبة ومستواها

ج. عدد أنشطة التفاعل مع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والتواصل معها في مجال تمويل انتشار التسلح

ملاحظة: توافقاً مع المبادئ العامة المبينة أعلاه بشأن تحليل البيانات، ينبغي النظر في هذه المعلومات إلى جانب طبيعة التدابير المتخذة في هذا الشأن (النوعية، مجال التفاعل، إلخ).

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة البيانات أعلاه بحسب نوع المؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة و/أو جهة مبلغة أخرى.

المسألة الجوهرية 11.4.

ما مدى جودة قيام السلطات المختصة ذات الصلة بالإشراف على تقيد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالتزاماتها المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل انتشار التسلح والتأكد من هذا التقيد؟

أمثلة لبيانات وإحصائيات مفيدة

عدد عمليات مراجعة التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالعقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل انتشار التسلح ومراقبة ذلك الالتزام

ملاحظة عامة

جمع البيانات وعرضها

- يجوز تجزئة البيانات أعلاه بحسب نوع المؤسسة المالية أو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة و/أو جهة مبلغة أخرى.
-

٧. المراجع

1. مجموعة العمل المالي (2012)، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ("التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي")، مجموعة العمل المالي، باريس www.fatf-gafi.org/recommendations.html.
2. مجموعة العمل المالي (2013 أ)، منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("المنهجية")، مجموعة العمل المالي، باريس، www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatissuesnewmechanismstostrengthenmoneylaunderingandterroristfinancingcompliance.html
3. مجموعة العمل المالي (2013 ب)، إرشادات حول التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي، باريس www.fatfgafi.org/publications/methodsandtrends/documents/nationalmoneylaunderingandterroristfinancingriskassessment.html
4. مجموعة العمل المالي (2012) أفضل الممارسات حول المصادرة (التوصيتين 4 و38) وإطار العمل المستمر على استرداد الأصول، مجموعة العمل المالي، باريس www.fatfgafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/bestpracticesonconfiscationrecommendations4and38andframeworkforongoingworkonassetrecovery.html

مصادر مفيدة أخرى:

1. صندوق النقد الدولي (2011 أ)، بحث حول مؤشرات الفعالية (لم يتم نشره ولكن تمت مشاركته مع مجموعة العمل المالي)
2. صندوق النقد الدولي (2011 ب)، استقصاء حول مخزون البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لم يتم نشره ولكن تمت مشاركته مع مجموعة العمل المالي)
3. مونيفال (2013)، نموذج تقارير التقدم ضمن إطار الجولة الرابعة من زيارات التقييم (لم يتم نشره؛ مقتطف مرفق في الملحق 2).
4. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (2012)، دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول جمع البيانات دعماً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعملية التقييم الوطني للمخاطر، فيينا، www.osce.org/eea/96398
5. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2012)، دليل حول جمع البيانات دعماً لعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/عمليات التقييم الوطني للمخاطر (2012)، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيينا، النمسا، www.osce.org/eea/96398

٧١. الملحق 1: حالة عملية

حالة عملية: مبادرة حكومية شاملة بشأن حياة بيانات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظراً لارتفاع عدد الجهات المعنية، كان لا بدّ من تحسين عملية جمع البيانات في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة ذات الصلة وذلك في مجالات تم تحديد ثغرات فيها، وكذلك تنظيم هذه العملية حيث توافرت مصادر بيانات عديدة. في هذا الإطار، تم إطلاق دراسة جدوى بموجب المبادرة الحكومية الشاملة بشأن حياة البيانات. وكان الهدف من المشروع تزويد نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشركاء المعنيين به بالمعلومات الضرورية لتقييم الفعالية في عمليات التقييم المستقبلية ولتأخذ حوكمة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعين الاعتبار الثغرات التي تعتري التشريعات والسياسات والتطبيق والعمليات والتدريب، إلى غير ذلك. واعتُبر أن المشروع سوف يحسن قدرة الدولة على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أوفى في مراحل لاحقة.

تضمنت أهداف المشروع توفير منصة مشتركة لجمع مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات الموجودة في حياة الشركاء المعنيين بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لأجل كشف الثغرات والشوائب في المعلومات والبيانات والسعي إلى إيجاد طرق لتصحيح هذه الشوائب.

تم تحديد مجموعات بيانات معينة لكل مجال من مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال استهداف القاسم المشترك الأدنى للبيانات فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ والتقييم المختلفة. تضمنت المعلومات بيانات لدعم النتائج المباشرة الإحدى عشر من عملية تقييم الفعالية التي تجريها مجموعة العمل المالي.

المراحل والجدول الزمني. بعد إقرار المشروع من قبل الإدارة العليا للشركاء المعنيين بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضمن هذا المشروع 5 مراحل، استغرق تطوير كل منها فترة شهرين إلى ثلاثة أشهر:

المرحلة الأولى - حصر قائمة بالبيانات المطلوبة من قبل كل الشركاء لدعم مهامهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. اشتمل ذلك على مراجعة البيانات والمعلومات التي سبق للشركاء أن قدموها في السابق وفي سياق عملية تقييم ذاتي استناداً إلى معايير مجموعة العمل المالي، وعلى مراجعة للمعلومات التي قد تكون مرغوبة في "سيناريو لأفضل الحالات"، والبيانات المجمعّة من قبل وكالة الإحصائيات في الدولة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كانت هذه المرحلة معدة لتكوين فهم واضح للمعلومات والبيانات المطلوبة من قبل الشركاء على أساس منهجي (سنوي) دعماً لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

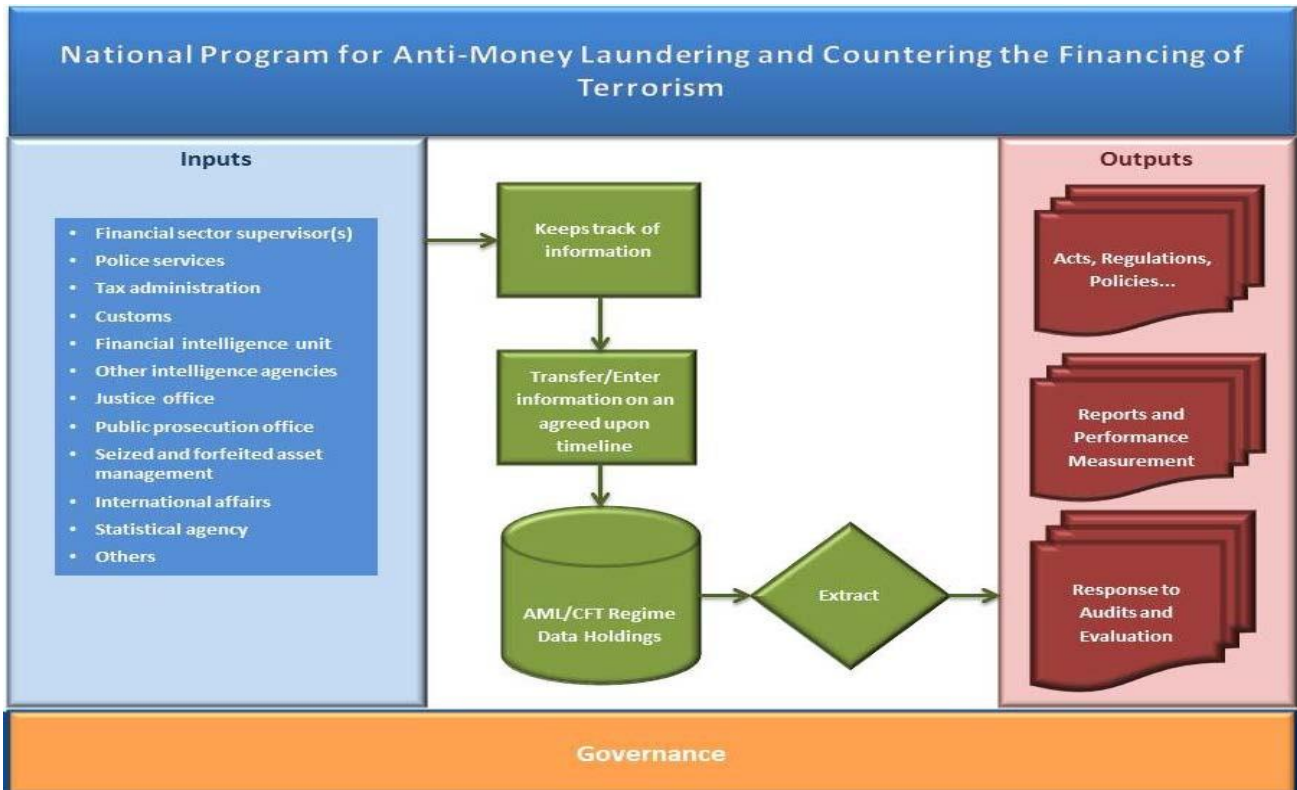
المرحلة الثانية - التشاور مع كل شريك من الشركاء لتقاسم احتياجاتهم من المعلومات/البيانات، وتحديد الأجزاء التي يمكن توفيرها بسهولة، وما الذي يستوجب تعديلات لمعالجته، وما هي البيانات أو المعلومات التي يجوز توفيرها بدلاً من المعلومات المطلوبة عندما لا تكون متوفرة. يمكن للشركاء، خلال هذه المرحلة، توضيح حاجتهم لموارد إضافية لتكييف عمليات جمع وتبادل البيانات

لديهم. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التقييم الذاتي التي قامت بها الدولة مقابل معايير مجموعة العمل المالي خلال تلك الفترة قد ساعدت إلى حد كبير في تحديد الاحتياجات من البيانات والثغرات الموجودة وفي تطوير مجموعات جديدة من البيانات.

المرحلة الثالثة - تطوير خيارات لحوكمة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بجمع البيانات وحفظها لضمان تنفيذ هذا المشروع على الأمد الطويل، بما في ذلك الأدوار الرئيسية للشركاء في إثراء مجموعات مختلفة من البيانات والاحتفاظ بها، ودورية الإبلاغ والمساءلة الإجمالية حول إطار العمل. انطوت هذه الخيارات على مشاورات مع الشركاء لأجل معالجة المخاوف (مثلاً، الموارد، تصنيف المعلومات، الوصول إلى النظام، المسائل المتعلقة بالجدوى، إلخ). وتم الحصول، لاحقاً، على تأييد السلطات المناسبة (مثلاً، المنظمة المسؤولة عن تنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، اللجنة الوطنية) لأجل دعم سير المشروع قدماً، وتخصيص الموارد المطلوبة لكل الإدارات والوكالات الشريكة، بالشكل المناسب.

المرحلة الرابعة - تطوير خيارات لدعم مفهوم محفوظات البيانات الخاصة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل حالة عمل موثقة بالكامل وتتعلق بحوكمة المشروع للنظر فيها من طرف السلطات المناسبة مثل كبار المسؤولين في الشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. قد تتضمن حالة العمل تقديرات مالية خاصة بالمشروع ومتطلبات خاصة بالتمويل المستمر، لكل خيار.

المرحلة الخامسة - انتقاء خيار لحفظ البيانات، مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات والاعتبارات السابقة. كان الخيار الذي تم اعتماده مرناً بدرجة كافية سمحت بتعديله وتوسيع نطاقه مع الوقت، بحيث ينبغي على تحليل نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يتطور وبحيث يمكن مراجعته وتحديثه في المستقبل.



ترجمة محتوى الرسم البياني:

البرنامج الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المدخلات

- الجهة أو الجهات الرقابية التي تشرف على القطاع المالي
- إدارة الضرائب
- الجمارك
- وحدة المعلومات المالية
- الوكالات الإستخباراتية الأخرى
- المكتب العدلي
- مكتب الادعاء العام
- إدارة الأصول المحجوزة والمصادرة
- الشؤون الدولية
- وكالة الإحصائيات الأخرى
- غيرها

تتبع المعلومات

تنقل/تدخل معلومات بحسب جدول زمني متفق عليه
محفوظات البيانات المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - مقتطف

المخرجات

القوانين، اللوائح، السياسات
التقارير وقياس الأداء
الإجابة على عمليات التدقيق والتقييم

الحوكمة

تتضمن الدروس التي استخلصتها الدولة النتائج الآتية:

- إن التحديات في التوفيق بين عدة جهات معنية متعددة ومعقدة وتبقى مسألة الاتساق في جمع البيانات وتبادلها هي المشكلة الرئيسية.
- تصبح المشاورات على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف هامة للتوصل إلى اتفاق حول ما الذي يبقى في أغلب الحالات القاسم المشترك الأدنى للبيانات بعكس المجموعة المثلى من البيانات التي ينبغي جمعها.

- يتوجب على الشركاء تنفيذ مهمتهم التي تتعدى مسألة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخلق تفاعلات متبادلة حيث أمكن في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ككل. من شأن كل ذلك أن يساند استمرارية المشروع لأجل المحافظة على إمكانية إدارة مجموعات البيانات والتوفيق بين قدرات الشركاء ومواردهم. مثلاً، تكون قابلية المقارنة عبر الإدارات صعبة جراء اختلاف الجداول الزمنية ومن الضروري تحديد جدول زمني يقبل به كل شريك لأجل جمع/استخراج البيانات في الإطار الزمني ذاته تحقيقاً لأغراض قابلية المقارنة.
- يمكن لعدة إدارات/وكالات أن تكون مسؤولة عن المعلومات المتعلقة بكل حالة أثناء انتقالها عبر التسلسل المتواصل لعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك العدالة والنظام القانوني، هذا وقد يترتب على ضمان تتبع متناسق لهذه المجموعات من البيانات وتكوين فهم لها إحداث تغييرات في عدة عمليات خاصة بجمع البيانات.
- ينبغي على دمج البيانات فيما بين الشركاء أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات كل شريك على بناء قاعدات من البيانات. على سبيل المثال، يمكن لبعض البرامج أن تحفظ الاستفسارات تلقائياً وأن تعيد إنشاءها بجهد إضافي بسيط، في حين أن أنظمة أخرى قد تعتمد أكثر على التشغيل اليدوي وتتطلب بالتالي مقداراً كبيراً من الوقت والجهد. إن التفاوض في الموارد المتاحة من حيث الإمكانيات المالية والوقت قد يطرح قيوداً على توافر بيانات معينة.
- وفي هذا الإطار، قد لم يتم بالضرورة في الأصل جمع بيانات مفيدة لهذا النظام لغرض تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا يعني أن البيانات المجمعة والمبوبة بطريقة تأخذ بعين الاعتبار تحديداً مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد لا يتم جمعها عن السنوات الماضية بالصيغة المرغوبة ولكن ينبغي اعتبارها كإحتمال للسنوات المقبلة. فضلاً عن ذلك، قد يكون أيضاً من الصعب تحديد مكان البيانات المجمعة لأغراض أخرى، ولكن، يمكن للتشاور مع الشركاء أن يفضي إلى إيجاد مصادر جديدة لم يتم التفكير بها أصلاً.

VII. الملحق 2: مقتطفات من نماذج متاحة لبيانات وإحصائيات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المثل 1: نموذج تقارير التقدم ضمن إطار الجولة الرابعة من زيارات التقييم الصادر عن مونيغال (2013)، الصفحات من 21 إلى 25

4. تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير أخرى حيث يكون مناسباً بموجب القانون المحلي

تهدف الجداول الآتية إلى توفير معلومات عن فعالية نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ينبغي على البيانات المجمعة أن تتضمن عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تلقتها وحدة المعلومات المالية من الجهات المبلغة وتجزئة لعمليات التصريح عن المعاملات المشبوهة. وفي حال عكس الجدول عدد المعاملات المبلغ عنها بدلاً من عدد التقارير، ينبغي الإشارة إلى ذلك بشكل واضح.

إذا توفرت تجزئة لعدد التقارير المتعلقة بمحاولات إجراء معاملات مقارنة بالمعاملات المنفذة، ينبغي أيضاً إدراج هذه المعلومات ويمكن إدخال هذه المعلومات في رسم بياني منفصل إذا كان ذلك أنسب.

4.1 تقارير المعاملات المشبوهة

20××				20××				20××				الجهة المبلغة			
تجزئة تقارير المعاملات المشبوهة			مجموع تقارير المعاملات	تجزئة تقارير المعاملات المشبوهة			مجموع تقارير المعاملات	تجزئة تقارير المعاملات المشبوهة			مجموع تقارير المعاملات				
محاولة	جر	تموي		غسل	محاولة	جر		تموي	غسل	محاولة		جر	تموي	غ	س
ت	ائم	ل	الأم	إجراء	ائم	ل	الأم	إجراء	ائم	ل	س	س	ل	الأ	مو
إجراء	جن	الإرها	وال	معاملات	جن	الإرها	وال	معاملات	جن	الإرها	ب	ب	ب	ب	ب
معامل	ائية	ب	أخر	ائية	ب	ب	أخر	ائية	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب
ات	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر	أخر

إرشادات حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب															
المؤسسات المالية															
															البنوك
															قطاع التأمين
															قطاع الأوراق المالية
															شركات الاستثمار
															صرف العملات
															(يرجى تحديد وإضافة صفوف أخرى كما يكون منطبقاً)

الأعمال والمهن غير المالية المحددة															
															أندية القمار
															الوكلاء العقاريون
															تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
															المحامون
															الموثقون
															المحاسبون
															المدققون

																				إرشادات خدمات البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
																				الشركات والصناديق الاستثمارية
																				أصحاب مهن آخرين (يرجى التحديد وإضافة صفوف أخرى كما يكون منطبقاً)
الجهات المبلغة الأخرى (إذا كان منطبقاً)																				
																				(يرجى التحديد وإضافة صفوف أخرى كما يكون منطبقاً)
																				المجموع

4.2 التقارير المرفوعة بشأن معاملات بالعملة المحلية أو الأجنبية التي تتجاوز حداً معيناً (إذا كان منطبقاً)

تهدف الجداول الآتية إلى توفير معلومات عن فعالية نظام الإبلاغ عن المعاملات الكبيرة. ينبغي على البيانات المجمعة أن تتضمن عدد التقارير التي تم تلقيها من الجهات المبلغة والفصل بين العملة المحلية والعملة الأجنبية على السواء، إذا توافرت. وفي حال عكس الجدول عدد المعاملات المبلغ عنها بدلاً من عدد التقارير، ينبغي الإشارة إلى ذلك بشكل واضح. في حال عدم وجود أي إلزامية بالإبلاغ عن معاملات بالعملة المحلية أو الأجنبية التي تتجاوز حداً معيناً، فينبغي الإشارة إلى ذلك بشكل واضح.

20xx			20xx			20xx			جهة الإبلاغ
العملة	العملة المحلية	مجموع تقارير	العملة	العملة المحلية	مجموع تقارير	العملة الأجنبية	العملة المحلية	مجموع تقارير	

الأجنبية	المعاملات بالعملة	الأجنبية	المعاملات بالعملة	المعاملات بالعملة	المعاملات بالعملة	المعاملات بالعملة	المعاملات بالعملة	المعاملات بالعملة	المعاملات بالعملة	إرشادات حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
المؤسسات المالية										
										البنوك
										قطاع التأمين
										قطاع الأوراق المالية
										شركات الاستثمار
										صرف العملات
										(يرجى التحديد وإضافة صفوف أخرى كما يكون منطبقاً)
الأعمال والمهن غير المالية المحددة										
										أندية القمار
										الوكلاء العقاريون
										تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
										المحامون
										الموثقون
										المحاسبون
										المدققون
										مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية
										أصحاب مهن آخرين (يرجى التحديد وإضافة صفوف أخرى كما يكون منطبقاً)
										المجموع

4.3 الدعاوى القضائية المتعلقة بالتقارير المرفوعة

لأجل تقييم نوعية التقارير التي تم تلقيها، يُطلب توفير معلومات إضافية حول طريقة مناولة التقارير وإحالتها وحول عدد التقارير التي أفضت إلى مباشرة دعاوى قضائية. ينبغي على التقرير أن يعكس "قضايا" تم التحقيق فيها بدلاً من عدد التقارير الفردية التي تم تناولها في عملية تحقيق. إذا كانت المعلومات ذات الصلة متوافرة بصيغة مختلفة، يجوز عندئذ استعمالها.

قضايا وحدة المعلومات	الدعاوى القضائية ذات الصلة في السنة المرجعية -	الدعاوى القضائية ذات الصلة في السنة المرجعية - عدد الأشخاص
----------------------	--	--

الإدانات (النهائية)						عدد القضايا						المالية في السنة المرجعية			إرشادات
						الادعاء (استناداً إلى القضايا التي قامت وحدة المعلومات المالية بإحالتها)			الإدانات (النهائية)						
جرائم جنائية أخرى	تمويل الإرهاب	غسل الأموال	جرائم جنائية أخرى	تمويل الإرهاب	غسل الأموال	جرائم جنائية أخرى	تمويل الإرهاب	غسل الأموال	جرائم جنائية أخرى	تمويل الإرهاب	غسل الأموال	التقارير المحالة لغاية التحقيق	محفوفة في السنة المرجعية	قيد التحليل في نهاية السنة	
															20xx
															20xx
															20xx

4.4 التقارير المرفوعة بشأن نقل العملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود

يهدف هذا الجدول إلى توفير معلومات عن فعالية الإجراءات الخاصة بتحديد نقل العملة عبر الحدود، إلخ... ينبغي على البيانات المجمعة أن تتضمن عدد تقارير العمليات المشبوهة التي تم تلقيها من الجهات المبلغة. إذا عكس الجدول عدد المعاملات المبلغ عنها بدلاً من عدد التقارير، ينبغي الإشارة إلى ذلك بشكل واضح.

نقل العملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود								
السنة	الأصول المضبوطة (المبلغ بالنيورو)	الأحداث المشبوهة عبر الحدود			عدد التصاريح أو الإفصاحات			
		التصاريح الكاذبة	الاشتباكات بتمويل الإرهاب	الاشتباكات بغسل الأموال	الصادرة		الواردة	
					الأدوات القابلة للتداول لحاملها	العملة	الأدوات القابلة للتداول لحاملها	العملة
20xx								
20xx								

									إرغادات حول البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ^{20x20}
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

المثل 2: دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول جمع البيانات دعماً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2012)، الصفحات من 47 إلى 49 متوفر على الإنترنت على الموقع الإلكتروني: www.osce.org/eea/96398